



کتابخانه
وزارت
آموزش

بازدید شد
۱۳۸۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۱۶۶۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	جمهوری اسلامی ایران
کتاب: شرح الب. الح. عشر	شماره ثبت کتاب
مؤلف	۹۰۲۱۸
موضوع	
شماره قفسه: ۱۴۷۲۰	

بازدید شد
۱۳۸۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۱۶۶۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	جمهوری اسلامی ایران
کتاب: شرح الب. الح. عشر	شماره ثبت کتاب
مؤلف	۹۰۲۱۸
موضوع	
شماره قفسه: ۱۴۷۲۰	



يكون واسطة ولا يتحقق الاختيار **لا نقول** الواسطيين

١٢٧٢٠
٩٠٦٨

الواجب والعالم غير معقوله في الخارج لانهما من جهة العالم لان العالم كلياً
سوى الله نعم فلا يكون واسطيين الواجب ونفسها واستدل القائل بالخيار
بمثال الشاوية الاول ان الواجب لو كان مختاراً لكان اثره الاول والآخر
عنه لا يتحقق جميع ما لا بد منه في الوقتية فاستغنى عنه ويمكن الصدور
ايضاً لان المختار هو الذي يكون صدر الفعل عنه مع جواز لا صدور فلو لم يرد
الوجوب والامكان معاً وهو محال وجوبه ان يملك عروضا للوجوب والامكان
لاثر باعتباريه من مختلفين سواء كان الاثر اول او غيره للواجب او
غيره وهذا كذا لك فان عروضا للوجوب لا اثر لخيار الفاعل المختار
وقصد اناه وعروضا للامكان لم يجب ذاته فلا تنافي لان الواجب
بالغير لا ينافي في الامكان بالثبات الثاني انه لو كان مختاراً لكان له في الحال
قدرة على الاثر المستعمل لا بد من قوة طعيه لايجاد الآلي المقدم
لاستناع إيجاد الموجد والقدرة على المستقبل يستحيل في الحال لاستناع وجود
المستقبل من حيث هو مستقبل في الحال فلا يكون مختاراً وجوابه انه يمكن
اجتماع القدرة على الاثر المستقبل مع العدم في الحال ولا يلزم منه عدم القدرة
في الحال لان استغناء المقدور لا يقتضي انتفاء القدرة مطلقاً الثالث انه
لو كان مختاراً لكان الفعل انتفاء مقدورين له اذ القادر هو الذي يمكن
من الفعل والترك والتالي اجل لان الانتفاء يفي بحض ولا يكون مقدراً
فقد المقدم وجوابه ان انتفاء الفعل ليس فعل الترك والانتفاء والقادر

هو الذي يصح منه يفعل ويصح منه لا يفعل لان يفعل التركة هي يكون
 التي المحض قد ركن واذا علمت انه تعالى قادر مختار لا وجب بالذات
 فاعلم ان قدرته قد ركن كماله لا نسبت بينهما واما قدره المخلوق وذلك
 لان قدره المخلوق مع انها منه لا تتعلق ببعض الممكنات وهو ظاهر
 وقد ركنه تتعلق بجميع المقدورات لوجوه منها انها لا تكون لان العلة
 المحركة الى المقتدر القادر هي الممكن لان الوجوب لا اشتراط بها فبان
 المقدور في المكان مشترك بين جميع الممكنات والاشراك في
 العلة المحركة الى المقتدر يستلزم الاشتراك في المعلول ومنه ان مقتضى
 كونه نعم قادر هو ذاته وسببه ذاته في اقتضاء القادر للجميع بالسوية
 ومنها انها لو احقت قدرته بالهضم دون البعض مع تساوي
 الكل في المقدور في اقتضاء ذاتها القادرية لا تقتصر الى محض
 والالزم الترجيح من غير مرجح فكون الواجب في كماله مقتدر الى الغير
 فكون ناقصا بقلته وهو محال فكون قدرته عامة شاملة للجميع
 وهو المطلوب وبطلان هذه الجوه مخالفة النظام بالنسبة الى الفعل
 القبيح والبيعي بالنسبة الى مثل مقدور العبد والجائدين بالنسبة
 الى غير قدرته بشبهة انه لو قدر على القبيح لزم الجمل الواجب وهو
 قدره على قدره العبد ومقدور العبد اما طاعة او سفه لزم انصاف
 فعله تعالى باحدهما ولو قدر على عين مقدور العبد استغنى عنه
 لزم انصاف فعله تعالى باحدهما لزم اجتماع الوجود والعدم على

تعالى

تقدير ان يريد هو احداثه والعبد عديمه او بالعكس والاولاهم
 باطله ضرورة فكل اللزومات والحوادث عن الكل منع الملازمات
 فان لا انصاف لزم الجهل والحاجة على تقدير القدرة على القبيح بل
 هما لا زمان للوقوع والوقوع ممتنع نظر الى الحكمة ولا نسلم لزم
 انصاف فعله نعم بكونه طاعة او سفها على تقدير قدرته على
 مثل مقدور العبد المتصف باحدهما فان التلخيص هما المتحدان
 في الذات والافتقار لذات لا يقتضي في جميع العوارض فلا يلزم
 من انصاف مقدور العبد باحد الوصفين العارضين له انصاف
 مثله به هذا ان اريد بالتلخيص المعنى المصطلح المشهور وان اريد
 به نعم لا يقدر على مثل فعل العبد مع صفاته التي لا يمكن وقوعه
 منه بدونها فالواجب كونه الطاعة والسفه غير مقدورين له
 نعم نظر الى ذاتهما وان كانتا غير مقدورين نظر الى الصارف
 عنهما ولا نسلم اجتماع الوجود والعدم على تقدير قدرته على عين
 مقدور العبد وفرض المخالفة فانه على ذلك التقدير والغرض يقع مراده
 تعالى دون مراد العبد ولا يلزم الترجيح من غير مرجح لان التساوي في الاستقلال
 بالتأثير لا يقتضي التساوي في القوة اذ القوة قابلة للشدة والضعف فحصل
 من ذلك تعالى الى الكون اقوي وذلك كما في الشاهد اذا ارد الضعيف القادر
 على تشكيل الجسم وتحريكه تشكيل الجسم واراد القوي القادر عليه
 تحريكه فانه مراد القوي دون الضعيف من غير لزوم المحال وما نسب

ف

اللعين من القول بان تعالى لا يقدر على خلق علم ضروري يتعلق بما علمناه هـ
 مكتسباً ولا لزوم الشك في الضرورية على تقدير ان يخلق فيما علمنا ضرورة
 بقدر نريد المعلوم وجوده بالاكساب ويقع الشك في الثاني فهو محجوب
 ان العلم بالشرط حال عدم الشرط حال لا يخلو واما الفلاسفة فمنهم من ارون
 في اصل القدرة على ما هو مشهور منهم ولازم من قولهم بقدر العالم وان اذكر في
 قولنا العقائد يقولون بالقدرة واما انهم في الثاني وجوب سبقه على
 وجود الفعل والقدرة عندهم كل فاعل فان فعل الادارة والاختيار سواء
 فان القدرة في زمانها وانما خرجته من ادهم بالارادة تعالى عنانية وهو علم
 بنظام العالم وكذا عبادتنا في اصل القدرة وثبوتها على شيء مطلقاً في
 الواجب وغيره على ما تنادي عليه شبهة وهو انما علم الله تعالى بشيء
 فهو واجب وما علم بعده فهو متع ولا قدرة على الواجب والمتع والواجب
 عن هذه الشبهة ان الواجب والمتع الماخوذة في المقادير ان كانا ذاتيين
 فيهما كما كانت القدرة الاولى فاسدة وان كانا غير ذاتيين كانت الثانية
 فاسدة وان كانا في الاولى غير ذاتيين وفي الثانية ذاتيين تباد فاسدة
 الثانية ولم يتكسر الاوسط وقد شرط في محذور الدليل بان فادارة محذور
 المقادير والترتيب جميعاً وبالجملة المنافي للمقدورين انما هو الواجب
 بالذات والامتناع بالذات والواجب والامتناع هنا بالغير فلا ينافيانها
 ومن نفى تعلق قدرته تعالى بالشرائط عناه معناه الظاهر فهو نوع من التقييد
 ويندفع امتناعه بما ان دفع به امتناع التعلق بمطلق التقييد وان عناه لا يلزم

الطباع

الطباع كالعقارب والحيتان والسلم وغيرها من المؤديات فلا تسلم امتناع
 صدور من خالق البريات فان الموجودات من حيث هي موجودة ليست شرعية
 فتدبر الثانية من الصفات الشبيهة انما تعالى عالم والدليل على ذلك ان
 منها ان ذلك لا يفعل الافعال المحل المتعقبة ذات ترتيب محجب دنا
 لطيف كما هو ظاهره انما في تشریح الاعطاء وهيئة الافلاك وحركاتها
 وجود الكواكب النيرة العلوية ونوع النبات والحيوانات وغيرها من
 الظاهر وكل من فعل ذلك المذكور من الافعال المحل المتعقبة فهو عالم بالمرئوق
 واما بناء الخلق للنبوت المسدسة فوجي من الله والهام منه ومنها ان
 الواجب تعالى فاعل مختار وكل فاعل مختار عالم لا بد له من الشعور بها
 بقدر الجاه فالواجب عالم ومنها انما تعالى مختار قائم بذاته ليس
لا جسماني كونه واجب الوجود وكل مجرد عالم اذا المانع من الادراك
 الماسة ونحوها وايضا العلم هو حصر المذكور عند المجرى هو تعالى لا يغيب
 عن ذاته فلو كان عالم بذاته لا يفكر العلم لا يدبر من انطباع صورة مطلقة
 للعلم في محل المجرى الغافل للصورة ولا يعقل الاخطا لانه الصفة
 المتعقبة في ذات الموصوف القضية لا صفة الى شيء من خارج التي
 يتغير بتغير ذلك الشيء في الخارج وكل واحد من الانطباع والاضافة يقتضي
 امتناع كل كون الشيء عالماً اما الانطباع فلان علم الشيء بنفسه حيث لا بد
 من الانطباع يقتضي حلول مثال الشيء في الشيء وهو محال لامتناع اجتماع
 صورتين متساويتين في محل واحد لشيء واحد واما الاضافة فلان اضافة

وهذا من كليات ثلث البعدية
 والحيدية والنباتية والاولى
 حدها من كليات من اقسامها
 الاربعه النباتية والاولى

الشيء إلى الشيء يقتضي تغير الشئين قطعاً ولا تغاير بينهما الشئ نفسه
 لأن نقول العلم بالشيء الخارج عن العالم عبارة عن صورة متناهية للعالم
 في العالم ولا بد فيه من الانطباع ولما العلم بهما غير خارج عن العالم
 فهو عبارة عن حضور نفسه وليس فيه انطباع والاضافة أنها تقتضي
 العلم المتحد الذي يحصل تارة ويذول أخرى والعلم مع اتحاد العالم
 والمعلوم ليس من هذا القبيل وليس سلباً فالشيء الواحد قد يكون له اعتبارات
 ذهنية فانه المعالج لنفسه سبحانه باعتبار آخر وعلم الباري تعالى لآياته
 عين لآياته ومغاير له شئ من الاعتبار فان الذات من حيث ان يصح
 ان يكون عالماً مغايراً لنفسه حيث يصح ان يكون معلوماً وتغاير الاعتبار
 كافٍ لمعلوماً وتغاير الاعتبار كافٍ في الانطباع والاضافة وكذا
 غيره ولا يرد ان العلم مشروط بالتغاير على هذا فلو كان شرطاً لزم
 الدور لأن الموقف على التغير الاعتباري هو العلم بالفعل والتغير
 الاعتباري إنما يتوقف على صحة اتصال الذات بالعلم لا على العلم بالفعل
 وإن كان حاصله فلا دور لتغاير الموقف والموقف عليه قائل
 ويجعل الاضافة العارضة للعالم إلى المعلوم نفس العلم غير معقول
 ولا لزم ان لا يكون ما ليس موجوداً في الخارج معلوماً وان لا يكون ادراك
 لنا جهلاً ابنة لأن الجهل هو كونه الصورة الذهنية الحقيقية
 الخاطئة غير مطابقة آياها والاضافة لا يوجد فيها المطابقة
 ومعهما لا امتناع وجودها في الخارج فلا يكون الادراك بمعنى الاضافة

جهلاً

جهلاً ولا علماً ايضاً واذا عرفت انه تعالى واعلم انه موصوف بكمال العلم
 لا يعزب عنه مثقال ذرة من موجود ومعلوم وعلمه يتعلق بكل
 معلوم بذاته وبغيره مطلقاً لوجوده منها انه عالم بالذات ونسبة ذاته
 الى جميع المعلومات بالسوية فليخلق علم بشئ دون شئ لزم التحصيل
 غير محتمل واحتياجنا في كماله الى الغير ونقصانه لذاته وعلماً الى
 ومنها انه تعالى كل معلوم لنفسه اي جميع المعلومات الحية لانه في كل
 شي يصح ان يعلم بكل معلوم فهو يصح ان يعلم كل معلوم واذا صح ان يعلم كل معلوم
 فيجب له ذلك اي العلم بكل معلوم لان صفاته تنوع تفصيله يستحيل استاده الى غيره
 لاستحالة اقتداره الى غيره والصفة النفسية متى صحت وجبت لان الذات
 علمية تامه في وجودها والذات موجودة فيجب ان يكون في ايها موجوده وان قيل
 العلم ليس من الصفات النفسية لان العلم يتحد كما في صورة يكون العلم معدوماً
 ثم يجرى فان العلم به معدوم فاذا وجد تجدد العلم به والصفة النفسانية
 لا تتجدد فلما لا يلزم من عدم المعلوم عدم العلم بل العلم حاصل به سواء
 كان معدوماً او موجوداً لكن حالة عدمه له اضافة اليه من جهة الوجود
 وانعدمت الاضافة التي كانت من جهة عدمه فالتجدد هو الاضافة لا
 العلم وفي من الامور الاعتبارية لصفة حقيقته وهذا الجواب بعينه
 جواب عما قيل انه تعالى لا يعلم الحركات الزمانية علماً زمانياً لانه لو كان
 عالماً بها لكان ذلك محلاً للتغير لان هذا النوع من العلم يحدث مع حدوث
 للمعلوم ويذول مع زواله والثاني باطل فالمقدم مثله ومنها انه تعالى بذاته

لأنه كما تقدم ونجيب مقدوراته لا تستلزم القدرة الواجبة التي هي العلم
بمصلحة الوجود أو الترك فيكون عالماً بجميع الأشياء وأن قلت أنه إذا كان العلم
بالعلمين حيث ذاتها المحصور يجب العلم بالعلم في صانع ولا ذلك عليه
وأن أراد أن العلم بالعلم من حيث علمه للعقل يجب العلم به فهو باطل لأن
العلم بكونه علمه للعقل موقوف على العلم بالعلم فأستبعد أن يكون موجباً له
وعلمته وأن أراد أن العلم القائم بالعلم يجب العلم بالعلم فهو غير جائز جهتين
أحدهما أنه يلزم منه المصادمة على المطلوب وذلك لأن العلم القائم بالعلم هو
العلم بذاته ونجيب لزم ذاتها التي من جعلها معلوماً فإذ قيل أنه عالم بذاته
على أنها كانت معناه أنه عالم بذاته ونجيب لزم ذاته التي من جعلها معلوماً
وهو عين المروي فإذ أخذ بيان نفسه الواجبة أنه لا يمنع كونه الواجب تعالى
عالمًا بذاته من جميع الوجوه فلا مانع من إيراد المنع المتصور في غيره مع أن تلك
المقدمة مستعمل في سائر المواضع فلا يتم فيها أصلاً قلت المراد أن العلم بالعلم
التام يجب العلم بالعلم وهو ضروري إذا لا يفكر عاقل في أنه يتم جميع علم
وجود شيء علم وجوده ومن علم جميع علمه علم شيء علم عدمه ولما كان ذاته
تعالى علوة تامه النسبة إلى ما يستند إليه بلا وسط كالمعلم الأول
لزم من العلم بها العلم به ثم أنه معه نوع علم تامه لغيره فيلزم
علمه تعالى به أيضاً وهكذا لما كان الواجب تعالى عالماً بالعلم التامه
لجميع الممكنات كان عالماً بما قطعاً فإن قلت هذا الوجه دل على علمه تعالى
بجميع الموجودات ولا يرد على علمه بالمعدومات مطلقاً كما سبق عليه النسبة

إلى

إلى المستبعد قلت مثل المعدومات لما كانت حاضرة عند بعض المعلومات
كالوجه الحاضر عند الواجب بالذات كانت أيضاً حاضرة عنده لأن الحاضر عند
الحاضر حاضراً فيكون عالماً بالكل وهو المطلوب فإن كان الواجب عالماً بكل شيء
والمعقولات لا يتخذ بالعقل ولا بعضها ببعض لاستحالة الاتحاد مطلقاً
بل هي صورة متناهية متغيرة في جوهر العاقل فيكون معقولاته نوع صور
صورتها متناهية متغيرة في ذاته ويلزم أن لا يكون ذاته واحداً حقيقة
بل يكون مشتقاً على كثرة أحواله فإن قيل لا تفعل غيره نوع لغير نفسه معلوم
لحصول صورته وجب أن يكون بين الذات والصورة امتياز لكن الامتياز
بالمهية لا يحتاجها فيها ولا بالعوارض لأن الصورة لما تحققت في الذات
بجميع عوارضها وإذا لم يتخلف العاقل في إدراك ذاته إلى الصورة لرجوعه في
إدراك ما يصدر من ذاته إلى الصورة واعتبر من نفسك فإنك إذا اعتقلت
شيئاً حصل للصورة المعقولة مشاركة من غيرك كالمعقول ولا يحتاج في إدراك
تلك الصورة الصادرة منك إلا بالمشاركة إلى الصورة أخرى مساوية لها
عندك بل تلك الصورة كافيها في تعليلها فبالإدراك ما صدر عن العاقل
بالذات لا يحتاج في تعليله إلى صورة فإن قلت الصورة العقلية ليست حاصل
عن النفس بل النفس قابلة وإنما حصلت الصورة عن المبدأ الغياض
قلت كمن الصورة حالة في النفس ليس شرطاً للتفعل واللام يمكن ذاتياً في
تفعل ذاته بل لحلول الصورة في النفس شرط لحصول الصورة لها الذي هو
تفعلها حتى أن حصلت الصورة بوجه آخر غير لحلول حصل التفعل وحصل

وتفعل لنفسه
بغير حصول صورة
لأنه لو كان
صورة هي

الشيء عن الفاعل حصول للفاعل فيكون حصوله لغير ذلك الشيء وهو
 التعقل فلا معنى للتعقل الا حصول الشيء وحصول الشيء القابل لضعف
 في كونه حصوله لغيره من حصول الشيء للفاعل واذا كان الثاني كافياً
 في التعقل كفي الاول بطريق الأدبي فاذن المخلوقات الذاتية للفاعل
 الفاعل لذاته حاصله له من غير ان يحل فيه فهو عاقل ايها من غير ان
 تكون حاله فيه فيلزم كثرة في ذاته والنفسانية انه قد ثبت
 ان المبدأ الاول عالم بذاته وان ذاته علة لمخلوله وان العلم بالعله
 علة للعالم بالمعلول فيلزم من هذه القدمات ان حصول المعلول لنفس
 تعقله فانه لما كان العاقلان متحدتين يلزم ان يكون المخلوقات متحدة
 لا محالة وكما ان تغاير العليتين ليس الا في الاعتبار كذلك تغاير
 المعلولين بجميع الكميات والجزيئات حيث صدرت من السدق والصحة
 هو عين التعقل يلزم ان يكون الله تعالى بالجميع ولا يفرق عنه
 مثقال ذره من غير لزوم كثرة في ذاته وايضا علم الله تعالى بالاشياء
 هو تمييز الاشياء عنده وتميز الاشياء عنده هو عين ذاته ليس بطلب
 صورة فيه واذا نسب التمييز للمعلول فهو نفس المعلول فليس في الخارج
 الادوات الله تعالى وذوات الاشياء فالعلم اما ان يقال نفس الله تعالى بمعنى
 تمييز الاشياء عنده او نفس الاشياء بمعنى تمييز الاشياء فتدبر فانه
 لو فقه استبعد ارباب التحصيل كونه علم الله تعالى عين معلوماته
 في بادي النظر وذلك ان تجادلهم ولا بان علومه تعالى بكون عين معلوماته

لان

لان علمه تعالى اما ان يكون ثابتاً او لا والثاني مذهب قدماء الفلاسفة وباطل
 بما تقدم والاول اما ان يكون نفس الله تعالى او عين معلوله او لا هذا
 والاول محال لتعدد العلوم بتعدد المعلومات فان العلم يزيد مع زيادة العلم
 بعينه وبالضرورة فلو كان علمه تعالى بعين معلوماته عين ذاته لزم تعدد ذاته
 والتجاذب ومختلفه والثالث ايضا باطل لانه اما ان يكون قابلاً به تعالى فيلزم
 الكثرة في ذاته وانه قابل للفاعل او قابلاً بنفسه فيلزم المثل الاطلاقية او قابلاً
 بمعلوماته فيلزم ان يكون علمه تعالى متناحراً عن معلوماته وان محال فتعين الثاني في
الفن الثاني من صفات النبوة انه تعالى انفق جهوه العقل على ذلك لانه
 قادر على ما تقدم وكل قادر عالم في كونه العلم والقدرة مشروطين بالحق
 واستناع وجود المشروط بدون الشرط فيكون حياً بالضرورة ولكن اختلافه في معنى
 الحية فيقول في عدم امتناع العلم والقدرة بمعنى محبة العلم والقدرة وهو ظاهر
 اذا الاتصاف بالفعل فرع صحة الاتصاف وقيل له الحية صفة بتوحيده زائدة
 لا جعلها يعنى ان يتدبر ويعلم لان اختصاص ذاته تعالى بمحبة القدرة والعلم دون غيره
 من الزوات كالجمادات لا بد له من محض وهو الحية وهذا مذهب الاسماء
 وهو كريك جداً لانه لا يلزم من الاحتياج الى المحض كونه المحض زائداً
 لحواله ان يكون خصوصية ذاته ومساواة ذاته تعالى لساير الزوات ممنوع
 ولانه يستلزم التسلسل لان اختصاص تلك الصفة بذاته تعالى مع
 مساواة لساير الزوات كما هو مذهبهم ولا بد له من محض عين ذاته
 وكذلك المحض من محض آخر وهكذا الى ما لا يتناهى في كماله لا يقال قد

المصنف سابقا بالحيرة على العلم حيث قال لا ندعم حي يصح ان يعلم كل
 معلوم فالاستدلال بالعلم والقدرة على الحيرة مشتمل على القول لا انفق
 للوقوف على الحيرة كمال العلم ان تعلقه بجميع المعلومات والذي يتوقف عليه الحيرة
 هو حصول العلم والقدرة كمال العلم فلا دور لتقدير الوقوف والموقف على الابد
من الصفات الثابتة انه ندعم مريد وكما له وجهين الاول انه كذلك لان تخصيص
 الافعال المتعلقة بالممكنات كالصيرورة والاشكال باليجادها في وقت دون
 وقت اخر مع مساواتها في الاحوال لا بد له من تخصيص لا يلزم الحال وليس
 هو القدرة لان شأنها الاجراء نسبة الى كل الاوقات بالسو او ولا العلم
 المطلق لانه لا يخص شيئا بالاجراء وهو ظاهر نعم الفعل الاختياري مسبوق
 بالعلم كما هو مسبوق بالقدرة والتقصير الى الاجراء ولا للحيرة لانها كالقدرة
 في تساوي النسبة الى جميع الاوقات وظاهرا في سائر الصفات لا تنقل كوكك
 فتعين ان المخصص هو الارادة المطلقة الشاملة لارادة الفعل التي هي
 الارادة الخاصة ولا رادته المتكررة التي هي الكراهية والا التقي العلماء في اكثر
 الكتب بالارادة ولم يتبعوا الكراهية والا انه مرصوف بالارادة
 والكراهية لانه نفاذ امر بالطاعات والحنات ونهي عن انواع
 المعاصي والسيئات وعلى اي الامر والنهي المعصيان من امر ونهي
 كالامر بالحول المفهوم من اعدوا في قوله نعم اعدوا هو اقرب
 للتمتع بسلطان الارادة والكراهية الاول للاولي والثاني
 للثاني بالضرورة واعلم ان السليبي بعد اتفاههم على ان الباربي نعم

موصوف

موصوف بالارادة المطلقة المرجحة لاحد طرفي الممكن على الآخر اختلفوا
 في انها هل هي عين الراضي والصارف او امر ياب عليهما والحق الاول
ونوع هذا الكلام وتحقيق المرام موقوف على اتيان معنى الارادة
 والكراهية والراضي والصارف وتقرير العقول ونوجه كل منهما لينظر
 فيها ويتميز بشيء مما من سقيهما فتقول الانسان اذا علم اوطن
 او توهم مصلحة في فعل ما من الافعال فانه يتحد من نفسه شوقا
 ويظلا الى الجا وذلك الفعل وكذلك اذا علم اوطن او توهم ان فيه مفسده
 فانه يتحد من نفسه انقرا وانقباضا عنه فذلك العلم او الظن او الوهم
 بالمفسده هو المسمى بالصارف والتنفير والانقباض الخاص بعينه هو
 المسمى بالكراهية هذا في حقا واما في حق الواجب تعالى فلما امتنع
 عليه الظن والوهم فلم يكن دواعيه وموارفه الاعلما اذا انقصر
 ذلك فاعلم انه ابا الحسن البصري ذهب الى ان الارادة والكراهية بالمعنى
 المذكور اي المستوف والتنفير غير صافين عليه نعم لانها من تراجيع
 القوي النفسانية بل معي كونه عدم مريد هو علمه باشتغال الفعل على
 المصلحة الواجبة الى الجا وذلك معي كونه كرها هو علمه باشتغال علي
 المفسدة الصارفة بشيء بشيء وذلك لان كل واحد من هذين العلمين
 يصلح لتخصيص الفعل الممكن بخال دون حال وكل ما يصلح لهذا
 التخصيص فهو المعنى بالارادة والكراهية اما الصوري فلان العلم
 بالفعل المعين المشتمل على المصلحة والمفسدة المعينه مخصوص
 ومعين له وجه باني سائر افعالنا وهو ظاهر واما الكبري فلانا

والعلم بالارادة المطلقة المرجحة لاحد طرفي الممكن على الآخر اختلفوا في انها هل هي عين الراضي والصارف او امر ياب عليهما والحق الاول ونوع هذا الكلام وتحقيق المرام موقوف على اتيان معنى الارادة والكراهية والراضي والصارف وتقرير العقول ونوجه كل منهما لينظر فيها ويتميز بشيء مما من سقيهما فتقول الانسان اذا علم اوطن او توهم مصلحة في فعل ما من الافعال فانه يتحد من نفسه شوقا ويظلا الى الجا وذلك الفعل وكذلك اذا علم اوطن او توهم ان فيه مفسده فانه يتحد من نفسه انقرا وانقباضا عنه فذلك العلم او الظن او الوهم بالمفسده هو المسمى بالصارف والتنفير والانقباض الخاص بعينه هو المسمى بالكراهية هذا في حقا واما في حق الواجب تعالى فلما امتنع عليه الظن والوهم فلم يكن دواعيه وموارفه الاعلما اذا انقصر ذلك فاعلم انه ابا الحسن البصري ذهب الى ان الارادة والكراهية بالمعنى المذكور اي المستوف والتنفير غير صافين عليه نعم لانها من تراجيع القوي النفسانية بل معي كونه عدم مريد هو علمه باشتغال الفعل على المصلحة الواجبة الى الجا وذلك معي كونه كرها هو علمه باشتغال علي المفسدة الصارفة بشيء بشيء وذلك لان كل واحد من هذين العلمين يصلح لتخصيص الفعل الممكن بخال دون حال وكل ما يصلح لهذا التخصيص فهو المعنى بالارادة والكراهية اما الصوري فلان العلم بالفعل المعين المشتمل على المصلحة والمفسدة المعينه مخصوص ومعين له وجه باني سائر افعالنا وهو ظاهر واما الكبري فلانا

انما احتجنا الى اثبات الارادة والكرهية لتخصيص بعض الاشياء بخلاف حال
وحيث ان العلم المذكور صالح لذلك لم يلحق بالاثبات امر لا يقال ان
ان الميل والاندراف مطلقا من توابع التوحيش اليه حتى لا يجرى ان يكون الميل
والكرهية عبارة عنهما وانما ذلك الميل والاندراف انفس الطبع وهما الشهوة
والنفس وهذا الميل والاندراف انفس العقل وفرق بينهما فان أخذنا بنفس عن
الدوا بطبعه ويميل اليه بعقله من حيث علمه من حيث علمه فيميل
والصائم الشديد العطش في زمان الصيف يميل بطبعه الى شرب الماء وينصرف
بعقله عما علم من حصول العقاب عليه وانما كان الميل والاندراف اللذان جدهما
عند العلم بما في الافعال من المنافع والنقصان بحسب العقل دون الطبع جازان
يكون مريدا او كارهها بحسب المعنى لا نفق الميل والاندراف الزايدان على العليين
الذين ليسا بمختصين بالنسبة اليه مطلقا بحسب الطبع فلما ذكرنا ما هو المختص
فلم ننتهنا على العليين وفرغنا لهما ومع صلاحه الاصل لتخصيص لا يعدل
اليه الفرع لانه ترجيح المرجح والمرج لشره لادق وعدم شرب الماء هو عين العلم
بمصلحة ازالة المرض وبمفسدة حصول العقاب وذهب الجبائيان والاندراف
الي انه لابد للفعل من مختص وليس هو القدرة لاستواء الطرفين بالنسبة
اليها ولا العلم اذ قد يعلم ما يتعلق به الارادة كما تمتنع ولان العلم تابع
للعلم والارادة والكرهية متبوعان للمراد والكرهية لانه ما لم يحصل
الميل الى الشيء لا يكون ارادا وما لم يحصل التنفر عنه لا يستحق مكروها ولا
يلزم ان يكون في العلم اراد او مكروها وليس كذلك فلو اتخذت الارادة
والعلم لزم الدور لانه يلزم منه حينئذ تاخر الشيء عن نفسه وتوابعه من اواخر

هو المسمى بالارادة والكرهية فعند الاشاعرة ان ذلك الامر لا يد
على انه قايمة بذاته وعند الجبائين انه حادث لا في فعل ولا لزوم ان
يكون محلا للحادث وفيه نظر لحيث ان يكون المختص هو العلم المختص
بما في الفعل من المصلحة او المفسدة فلو علم ما لا يزيد قلنا بالعلم
المطلق لا بالعلم المختص الذي بينا وقولهم العلم تابع قلنا لا نسلم ذلك
مطلقا بل انما هو في العلم الانفعالي ولانه يلزم على تقدير حدوثه التسلسل
لاحتياج تخصيصه من بين جميع القدورات بوقت دون غيره الى اذ
اخرى وفهم جردا لا في نهايه وهو باطل ويعلم منه بطلان مذهب الكرامية
التي يلتزم حدوث الارادة وقياها بذاته تعالى ايضا وايضا قياها
صفتها بغير موصوف غير حقول وسياتي البرهان على انه نعم ليس
محلا للحادث وهي تقدير قدمه يلزم تعدد القدماء ولا قديم سر الواجب
وقيل لو كانت اربعة قدرته لزم قدم المراد ولزم منه قدم العالم مقتضى بان
تعلقها موقوف على زمان معين قلنا المراد فلا يكون قديما ففرض خلق
الزمان اولا اذ لا يمكن ان يقال تعلق اراد الواجب بحد الزمان في زمان
معا ولم يبعد عنه بغيره ان يكون تعلق الارادة في خلق الزمان اولا موقفا
على انتهاء زمان مقدري في علم الله نعم فلا يحتاج الى زمان اخر وذهب
الكعبي الى ان الارادة بالنسبة الى افعال الله نعم هي علم بها وبالنسبة
الي افعال غيره هي امر بها وذهب النجاشي الى ان ارادة الله نعم هي كونه
غير مغلوب ولا مستكبر فهي امر سبلي الخاصة من الصفات الثابتة
انه نعم هي كونه غير مغلوب مدرك اجماع المسلمين على ذلك واختلف

في معناه بعد انما فهم على ان ليس بالاجسامية لانه العقل على استخائه
 عليه تعالى فذهب الى ان الحس البصري الى ان معناه انه نعم عالم بالدرج وهو
 المختار لانما ان يكون كونه مذكرا عبارة عن علمه اولا والاخر هو المطلق
 والثاني اما ان يكون عبارة عن احساس بالحواس او امر اخر والاخر محال
 بالاتفاق والثاني ايضا محال لا تغير مقصود وما لا يتصور لا يمكن اثباته
 لشيء لان الحكم على الشيء مسبوق بنفس الحكم عليه وبه ذهبت الاشياء
 واكثر المعتزلة لا ينفردون على العلم في حقها بالضرورة لانا قد تعرفنا بين
 علمنا حقيقة النار وبين لمسنا لها فيكون في حقه تعالى ايضا كذلك وفسادها
 ظاهر لا يحتاج الى حاس على الشاهد ومع الفرق لانه في الشاهد يعني
 بالتحاسة وهي مستحيلة عليه نعم والدليل على المنهج المتعارف ظاهر كان
 في بعض ان يعلم جميع المعلومات ومن جعلها المدرك فيصح ان يدرك اي يعلم
 المدرك بالضرورة وقد تقدم ان كل ما يصح اتصافه به فهو متصف به بالفعل
 وقد مر في الاثر ان يتصور له ان يشترك في العلم انه هو السميع المصير فيجب ان
 يكون سميما بصيرا كالالات الجسمانية ولا يتصور ذلك لان ادراك
 نفس الجرم لا يكون المدرك فيه غائبا بل يكون موجودا احتشاده وان ذلك
 سمي احساسا متشاهدا فلو وقع ادراك المدرك كحاسة من غير ان يتوسط
 الاثر لا يخرج الادراك عن كون متشاهدا لانه المشاهدة هي ادراك
 عين الحاشية في الخارج بل يكون ذلك الادراك رؤية ان كان المدرك من
 المبركة وسواء كان من المسبوعات ثم ينتزع الحس والزوق والنفس
 عليه نعم لتعرفها على ملاقات الحس الحسوس قطعاً ولزجج وصفه
 نعم

نعم بها في الكتاب الاكبر بخلاف الابصار فانه يتوقف على عدم
 الملاقات والسادس من صفات النبوتية انه قد مر اني باق ابي
 في القدير مطلقا على قسمين قدير بالذات وهو لا يكون وجوده
 مسبوقا بالغير وقدير بالزمان وهو لا يسبقه العدم والاول
 اهم مطلقا لان كل ما لا يسبقه الغير لا يسبقه العدم اذ العدم غير
 وليس كل ما لا يسبقه العدم لا يسبقه الغير فان اثر القدير المحب
 على تقدير وجوده غير مسبوق بالعدم مع انه مسبوق بالذي هو
 مؤثره فالعدم هو مسبوقه الوجود بالغير وبالعدم والحادث انما
 له معانيان معا بل ان المعنى القدير هو الذي منه هو مسبوق وجوده
 بالغير والزمان هو مسبوق بالعدم والاول اخص مطلقا لان نقض
 الاخر مطلقا اخص من نقض الاخص مطلقا والحادث هو مسبوق
 بالوجود بالغير وبالعدم والازلي مالا اول له وهو اعم من القدير لمؤثره على
 العدم السابق على الوجود بخلاف القدير المحب المخصوص بالوجود والباقي
 في الاصل هو مستلزم الوجود بمعنى الذي امره كالمسوي الشامل للازل
 والابد وما بينهما وهو لا يزال لكن المراد هنا حيث ذكر الازلي والا
 معه ما لا يهدم ساعة فسادهما زعم الاشعري في الاخر اخص
 والنظام في الاجسام والابدي مالا نهاية له واما قلنا بانصافه
 نعم بهذه الصفات الاربع لانه واجب الوجود لذاته والواجب لذاته
 يستحيل عليه العدم مطلقا فيستحيل العدم السابق والاخر عليه

يتصور مجرى من نفسه قبل التلطف معني هذه الامور ثم يعبر عنه بلطف
 او كناية او اشارة فتلك المعنى هو الكلام النفساني **قلت** وجوان
 معني هذه الامور في النفس هو العلم بها لا غير وذلك بين **الان** الكلام
 النفساني معني قصد الشيء الخطأ اما مع النفس او مع الغير و
 العلم **لا** **القول** فيكون الكلام النفساني هو العلم بهذه الامور مع قصد الخطأ
 الخطأ الخطأ وهو باطل ويظهر الاشياء فان الكلام صفة لدرج فاما
 ان يكون قائما بذاته او بغيره ولا يكون قائما بشيء منهما الثاني باطل والاول
 قيام الصفة بغير الموصوف والثالث باطل ايضا والاولم وجوده عن
 بغيره محال وذلك محال فتعين الاول وهو ان يكون قائما بذاته ولا يمتنع
 ان يكون محمداً والاولم ان يكون محمداً لانه لو كان كذلك لكان
 عن الحروف والاصوات لانها انما يكون بالخارج ولا يجرى له في نفسه
 الاصوات والحروف حادثه ويتنوع قيام الحوادث بذاته **قلت** نعم
 بالاختصاص لا يكون قائما بغيره ولا يلزم قيام الصفة بغير الموصوف فان معنى
 كونه محمداً ان يكون متوجها للاصوات والحروف وكونه متوجها لها ليس قائما
 بغيره ولا نسلم ان الاصوات والحروف لا يكون الا بالاجزاء فانه لا ياتي حقا
 لاني قد تقدمت كلامه ان السمع والبصر والاصوات والحروف ليست قائمات
 بذاته حتى يلزم قيام الحوادث بذاته تنوع وايضا الكلام عند اهل اللغة
 موضوع للحروف والاصوات فينبغي ان يجعل على معناه لتطابق في هذه الامور
 لكل انسان حتى الصبيان والجانين واما قل لهم في نفسي كلام فالاراد

ويعني ان الكلام النفساني
 ليس الا العلم بالعدل

العلم الكلام قد يطلق على المعنى القاييم بالنسبة كما يطلق على
 المولى من الحروف كقول الشاعر ان الكلام في العواد وانما جعل للسان
 على التعداد لئلا يظن الحقائق الكلام على الازل من اطلاقه على دوله
 والاول من وصفه للكلام غير صفة العلم والبيت المستشهد به انما كان
 من يتقدم مقالة الاثنا عشر في هذه المسئلة قاله على مطابقة عقيدتنا وان
 سلم انه ليس بآية على العقيدة وليس ممن يعتهد على قول فلنرجع الى
 كتب الله تقع في ذلك وان سلم انه ممن يعتد على نقله جاز انما ان نقله
 معني او استدل به في اواراد الالفاظ المتخيل فندرك **القول** في الصفات النبوتية
 التي هي خاتمتها انه نقض صادق في اجابته لانه لو لم يكن صادقا لكان كاذبا والثاني
 باطل لان الكذب فيج بالضرر وهو لا يمتنع من استخاره النفس عليه فالقدم مثله **ان قلت**
 الملازم منه فان جعلهم اثبت الواسطة بين الصدق والكذب **قلت** الواسطة غير
 ثابتة وتوضع الكلام في الطرفين وهو عرف على تحقيق معنى الخبر واليقين معناه الصدق
 والكذب مطلقا **القول** ان الكلام الذي هو المركب البين ما خبر وانما لانه لا يحال يشتمل
 على خبر تام بين الطرفين وتعلق احدهما بالآخر بحيث لا يكون غير فلا يخفى اما ان
 يكون النبوة بحيث تحصل للفظ ويكون اللفظ من حيله او يكون حكاية عن نسبة
 حاشا لربك الطرف في الواقع فان كان الاول فالكلام انشا ولا توصف بالصدق
 والكذب ولا احتشاه وان كان الثاني خبر الخبر وحيث هو منسوخ قطع النظر عن
 حقيقة المتكلم والكلام عمن اقره موصوف باحدهما ولا واسطة عند من يعتقد وقال
 للاحاطة بغير الواسطة وذلك مبني على تقدير الصدق والكذب صدق الخبر عند المحققين

العلم

لأن كل واحد منهما اخفى منه وفي العام مستلزم في الخاص وهو تعالى مبدا
 ما سواه ولا يستفاد الغير مطلقا أو علم أن الوجوب الوجودي كما يدل على هذه
 الصفات التي ترجعها إلى الله تعالى باقي داهي ولذا جعلها واحدة وله ثلاثة
 بحسب الظاهر اربعاً كذا يدل على أن الذي يحمل به البقي الذي
 بمعنى تمام الاستحالة ان يكون رجاء وجوده تعالى باقي بقاءه لا يدل
 يقوم به شبهة ان الشيء الحادث حال حدوثه لا يكون باقياً ان البقاء
 عبارة عن حصول الذات في الزمان الثاني وذلك حال الحوادث محال
 ثم يصير هذا ذلك باقياً فله التبدل والتغير ليس في ذات الحادث انما
 ليس ما لا يكون ذاتاً متمصداً ولا في عدم البقاء ان عدم البقاء يستحيل
 بقاءه بل في صفة زائدة هي البقاء هو المطلوب وهو من غير انما ان
 فلا تها على غير صفة ما يدل على الزيادة في الحادث لا في الواجب وانما انما
 كما انما انما في الحوادث اذ هي جارية فيه الحكم مختلف عنه وتوضيح
 ان تقول لو صح ما ذكرتم لزم ان يكون الحوادث صفة شبيهة زائدة على
 الذات فان الشيء الحادث لم يكن حادثاً متمصداً وهذا المستحيل ليس
 في الذات ولا في عدم الحوادث بعين ما ذكرتم فيكون في صفة زائدة هي
 الحوادث لكن الحوادث ليس امر اشوباً عندكم ايضاً السابعة من الصفات
 الشؤبية لله تعالى مستحالة وهو كذلك بالاجماع من المسلمين لقوله تعالى
 وقلم الله موتى حكمها بل جميع المسلمين لتواتر لجماع الايناء علمهم لم
 عليهم المسلمين بعد الاتفاق على انه تعالى مستحيل اختلاف في معنى الكلام

٥٥
 على عدم معللا
 بمعنى غير قبيح
 مذهب الاشاعرة
 القائلين بانهم

دعني

ومعنى كونه تع متكاملا فقلت المعنى له والمراد بالكلام الحرف
 السبعة المتقدمة الدار على المعاني المطلوبة ومعنى انه متكاملا انه
 موجودا لكلام في جسم من الاجسام المجردة وواقعهم الحجابلة والكراميه
 في الاول ونها لغوا في الثاني حيث قال في كلامه عبارة عن الصفت والحر
 القائلين بانهم تع وخالف الاشاعرة في المعنيين معاً وقالوا ان
 معناه هو الامر القائم بالنفس الذي يعبر عنه بالعبارة المختلفة
 وهو واحد ليس باسم ولا بغير ولا بغير ولا بغير ولا بغير ولا بغير
 النفساني والاول على ثبوت الاول الذي هو المختار وفي ما عدا انما
 الحوادث المستمرة المتقدمة في جسم من الاجسام المجردة وتبين ان يمكن
 مقدمه به تع فاجزاء الحروف المستمرة المتقدمة في جسم من الاجسام
 المجردة بتقديره تع وبانتهى اليه الحجابلة والكراميه يستلزم ان
 يكون ذات الواجب تمام محلا لحدوث في نفس الامر ان قالت الحجابلة
 بقدم الحروف والاصوات وتفسير الاشاعرة غير محقق لاستلزام
 تقدمه تقدماء ولان كلام الله مجموع لقوله تع حتي يسمع كلام الله
 ولا شيء من الامر النفساني بمجموع فلا شيء من كلام الله بامر نفسي ولان
 هذا الامر العلم ما يرا ذكره او الارادة التي هي حاصلة سبيلاً بين يقيني
 ترجع عبارة على اقرى والقصد الى التلخيص او غير هذا فان كان احد هذه
 الاسرار الثلاثة فظاهراً انه ليس بكلام وان كان غير هذا فلا بد من بيان
 لشطر في صفة وساده فان قيل من يريد ان يرا وينبغي ان يخبر او

٥٦

مطابقة تسببه لما هي كناية عنه بان يكون احدهما شؤنيه والاخرى عليه
وذهب جماعة عن ان صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد الخبر وكبره عدم مطابقة
لاعتقاد الخبر ولا اعتبار مطابقة الخبر الى واقع وعدمها بل قيل قد يقع ان
المتأقذين كما ذكروا فان تقع جعلهم كاذبين في قولهم انك رسول الله مع مطابقة
لواقع لعدم مطابقة لا اعتقادهم وزعم الجاحظ ان صدق الخبر مطابقة للواقع مع اعتقاد
عدم المطابقة ومع عدم الاعتقاد اصلا ليس صادقا ولا كاذبا وكذا ما ليس مطابقا لمع اعتقاد
المطابقة ومع عدم الاعتقاد اصلا وحال القائل بالقبس والخيبر ثبوت الواسطه قوله تعالى
عن الخصال في قوله تعالى يا امة محمد اني قد اخذتكم بهذا الكتاب وما اخذ الله الا بالحق
والنشر في الاخرى والاحبار حال الخيرة على سبيل صريح لا يرد ولا يشك ان الاحبار حال الخيرة على سبيل
لاقتضاها في المعنى كذب اما احبار حال الخيرة وعبر الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقهم مع خلا
اهل السان عارفين باللفظ فيجب ان يكون غير الخبر وليس صادقا ولا كاذبا حتى يكون ملاما
بزمهم والحق الاول بالاجماع على تصديق اليهود اذ قال السلام وتكذبون قالوا بل
عن النبي الاول ان التكذيب راجع الى خبر ضمني بزمهم عن لفظ يشهدوا انهم التاكيد
واسمية الجملة وبما ان هذا القول صريح في قولنا وانما هو اعتقادنا لا الى الخبر المذكور
صريح في قوله تعالى لا يرد وسط قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله اولي الذي
باعتها وزعمهم الفاسد واعتقادهم كاذبا لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكذلك لا يقبل انهم يزعمون انهم
لكاذبون في هذا الخبر **فمن** الثاني فان معنى امره جنة ام لم يرد في خبره عن
عدم الاخرى بالاخبار حال الخيرة لان الخبر لا افتراء له لانه لا كذب في عقده ولا عن المحبون

والنفي

وان في ليس بسم الكذب بل ما هو اخص منه اعني لا افتراء فيكون حصل الخبر
الكاذب بزمهم في زعمه على ان يكون غير الكذب لان عدمه فلا واسطه
واذا ثبت ان الصدق والكذب مطابقة للنسبة الخبرية للواقع وعدم مطابقة
له علم ان انصاف هذه النسبة التي هي الحكم بها او لا وبالذات وانصاف الخبر
باعتبارها وانصاف الخبر باعتبارها **فان قلت** هل فرق بين الصدق والخبر
الخبر والصدق بخلاف بالذات مختلفان بالاعتبار ورواها لانه القول او
المطابق للواقع حالان حال مطابق للواقع وحال مطابق للواقع له
والطابق له من الطرفين فاما في الخبرين حال القول والعقد المطابق للواقع لغير
البيه اعني كونه مطابقا للواقع او اذ قيل للواقع خبر الصدق اكرهه مطا
له فذكر **وما** يخرج حصل النزاع عن شره الصفة المشتبه بنسبة الملك
الربا فيلنشر في توضيح الصفة السلبية كما هو من الله ومسلمين على النبي
والله هو ان الطريق لاولي الابواب فنقول **الفصل الثالث في القول السلب**
التي ترتيب عليها الحادي عشر من الابواب في صفة السلبية وهي صفة الجلال
كما ان الاولي صفات كمال الاكرام والحال المذكور هنا من الصفا السلبية
سبع **الاولى** ان لا يتركب لوجه من وجوه التركيب عقليا كما في التركيب
من الجنس والفصل والتركيب من الوجود والمادية او خارجيا حسيًا وغيره
وليس جزء لغيره مطلقا لانه واجب الوجود لانه لما تقدم ولا شيء من الوجود
لانه ان لم يتركب وجوه للخبر والازم الانقلاب لانه لو كان مركبا لكان مقتضا
الاجزائه بالضرورة والمقتضى محتمل ولو كان جزء لغيره لزم ان يكون منفصلا الى

فان قيل
انما هو ان
الصدق والخبر
مطابقان للواقع
فان قيل
انما هو ان
الصدق والخبر
مطابقان للواقع
فان قيل
انما هو ان
الصدق والخبر
مطابقان للواقع

قوله بل لا مع للضرورة الاحتجاجية لما صلة لهما فيكون متفعلا عن الغير وكل
متفعل متغيرا المتغير يمكن والانقلاب محال فلهذا ليس بتركيب ولا يتركب منه غير
وهو المطلوب **وايضا** لو كان جزء لغيره لكان في كونه جزءا لذلك الغير ما يقتضيه كماله او لا
لم يكن **فمن** وجب فيه من الواجب والاكالة الواجب مستكلا بغيره وهو محال **ثانيه**
من الصفات السلبية ان لا يقع لغيره وما في حكمه من الوجود والخط والسطح والوجود
على تقدير وجوده ولا عرض ولا لا فخر في المكان وما افتقار الجسم وما في حكمه
قوله وما افتقار العرض لانه لا متغير في الجسم للفتنة السلبية والمقتضى الى
المقتضى التي هي مقتضى الى ذلك الشيء وكل مقتضى محتمل ولا متغير انفسا كونه
المحولات التي هي المحولات والاسسول ولا افتراق ومن اولى الكليات التي
لا يمكن خلوها عن كمال الانفصال من المحولات في حوادث بالضرورة ولا
لزم مقدم المحولات فيكون الباري سبحانه على تقدير كونه جسم او غير جسم
حادثا وهو محال لا تقدم من انه تعالى واجب قديم **وايضا** الجسم من العرض
تابع له وقد تقدم انه تعالى ليس بتركيب ولا محمول في محل سواء كان
للحال انبثا ان وجب او غير محمول ولا لا فخر في كونه لان العقل من المحولات
قيام موجود مجرد على سبيل التبعيد بشرط امتناع قيامه بذاته ولا في وجود
ولا لا فخر في كونه المحولات والافتقار لغيرها وكل مقتضى الى الغير على
تعالى واجب الوجود فلهذا من غير الضد له تعالى كما لزم ذلك من نفي
العرض لانه الضد في العرف يقال المشارك في الوضع معاقب له
غير مجامع اذا كان في غاية البعد طباقا والموضع محل العرض ونفي الاعم

مستلزم

مستلزم نفي الاخرى وما الضد يعني المساوي في القوة المانعة له من مقابلة
الجوهر في بان ما سوى الواجب معلول لمعلول متعاقب في الوجود في القوة
ولا يمانعه ويطلب اذهب اليه التصاري من انه تعالى محال في عقله عن بعض
المشغوف من انه تعالى محال في العارفين ان كان مرادهم العقول من العقل
وما ذهب اليه الكراميت من انه سبحانه تعالى في تحت العقول والطواهي
السمعية مثل قوله تعالى على العرش استوا وقوله تعالى الله في فوق
ايدهم من قوله تعالى لا اله الا الله والعلية في الاول والثاني في ذلك
لان العقل والنقل متعارفان وجب العمل العقل وتناول النقل الاستحالة
العمل بما لا يتجمع بين التقيضين واستحالة اهلها الاستلزام ارتفاع
التقيضين واستحالة اهلها العقل والعمل ايضا العقل لان العقل اصل النقل
ان ثبوت النقل متوقف على صدق الرسول العلوم بالعقل ون النقل
والالزم الزور وترك اصل الاجل الفرع يقتضي بطلانها معا ولا يصح
عليه تعالى للذات والامر لعل ان الله هو ادراك هو ما هو عندك
المذكور كماله وحده من حيث هو لذلك والامر هو ادراكه ونيل الوحي
ما هو عند المذكر فذكره وشرفه من حيث هو لذلك وكل واحد منهما محال عقلي
اذ الامر والمختص بهما اما اشياء الخس لافان ما يتعقل الكمال
والادراك بالقوة الشوق التي هي الساعته على التحريك الى الجلي الشايع
ضرورية اذ انما نفعها طلبة الذة وهو كتلف العضو الذي يكتفبه
لظهور ما يتعلق بالقوة الغضبية التي هي الحاملة على رفع ضرره

من ما يلزم طلبة للعلم كتنسيق النفس الحيوانية بكيفية هي تصور عليه ما
وتصور عليها سائر الخلق في ثبوت العلم الطبيعي فلا يحتاج الى تبينه ايضا وانما
اثبات العقول لئلا يجوز لها ان يكون ايضا كاد يكون فيقول فيقول الحق الاول بقدر ما
يتبينه ومن معلوم ان المنة تدعي الحق وكلها يقينا خاليا عن شرب الفطن
والارهاق ولا شك ان هذا الكلام خبر القياس لئلا يرد من هذا الكلام لمقصود هذا الكلام
لقد اذن هو ملتزم بذلك وهو في الالة العقلية واذ حصل لمرصد هذا الكلام
وهو من كنهه حريص من كان متسايا وهذا هو العلم العقلي **اذ عرفت**
هذا فنقول ان الالة الحسية متفانية من الالاجب في الالاجب انما بان لسر الالاجب
واعتد له لا يحد الانها انصفه فلا ينصفها البارقي في الاستماع المراج عليه
لان الالاجب كقيدته متناهية متوسطة حاصله في كرات الغصير لئلا يربب انكار
الكليات المتضادة المبعثرة صور استقصاها المتفاعلة في المادة والالاجب
تعالى ليس مركب فلا ينصفه ولا يهاجر من ترواحه وكذا العلم العقلي متفاني عند
لانه كما انما يحصل حصوله لصوره كالمراج او كالحصر من حيث هو صوره
ولا يمكن ان يغيب عنه تعالى شي من كماله لانه كونه راجعا من جميع جهاته فثبت
ان الالة الحسية والالة الحسية المراجعة متفانية عند ترواح الالة العقلية
التي هي ادراك الكمال فحيث هو كماله في الالاجب بلا شك انها حاصله لمرصد لانه
اجل مبتدع شي لانه كما هو العلم العقلي لا غير ادراكه كذا انما فقط
فان انما في شاتش في اطلاق اسم الالة فلا مضايقة معه بعد ظهور المعنى لان عدمه ان
الشيء في اطلاق المنة عليه لعدم كونه في معنى الالة عند فهم ولا يجوز البارقي

بحانه

في القدر ما اذا كان متفاني عند ترواح الالة الحسية
بالكبر والفساد الكون هو الخلق والفساد
هو العلم والالاجب انما يحصل

سبحانه وقفا بغير لامتناع الاتحاد الذي هو صوره التي هي آخر بالنسبة الى البارقي
سواء كان بمعنى انتقال الشيء من صفته الى صفته او انتقال الشيء الى تركيزه من غير ان يكون
الشيء من شي لا لا يتقارن لانه لا يتقارن بالمتنقل من صفته الى تركيزه من غير ان يكون
المتنقل الى تركيزه من غير ان يكون باعترافه وارجح ان الانتقال من صفته الى تركيزه من غير ان يكون
للهاد في التركيب ليس بواجب ولو كان صحيحا في غير شي اخر فذلك الشيء ان كان واجبا لزم
تعدد الوجوب وان كان ممكنا اما اجتماع الوجوب والامكان في شئ واحد والانتقال
الوجوب والامكان في الامكان الى الوجوب والامكان باطلا فذلك المزموم ومحمول ان يكون
الاطلاق باعتبار الواجب وعينه في كون المراد بالاتحاد المعنى الخفي الذي هو المعنى الحقيقي
اذ العنيت الاولان متضادان في الممكن وان كان فيه متضاد في الالهة والحق سبحانه
بخلاف الثالث فانه غير متضاد ايضا ويكون معنى الكلام على هذا ولا يتجوز الوجوب تقا بغيره
الاتحاد الحقيقي في نفسه وامتناع انصافها بالمتفاني في صوره والتبنيه على الاول ان الشيء
بعد الاتحاد ما من جود ان فيها اثنين متميزان وذلك ينافي الاتحاد وما معدومان فلم يصح
الاخر فلا اتحاد وان كان يكون احدهما جودا والاخر معدوما فلا اتحاد ولا استقام الاتحاد
بالجود والعلم **لا يقال** لانهم انما لا يمانع جودين كانا شيئا متميزين وانما يلزم
ذلك لاننا ما من جودين بوجوبين ولا يجوز ان يكون جودين بوجوب واحد كما في الفصل
لا نقول ذلك لوجوب ان كان جود احدهما بالضرورة وان كان
وجوب ثلثا فان في الاول ان واحد الزمان يملك الشيء الواحد جودا وجودين وان
اخر الزمان حدوث شئ ثالث وهذا ينافي الاتحاد واذ ابطال الاتحاد طلقا بطل قول الضاري
اتحاد الاقايين كالاتحاد العبد والابن وروح القدس واتحاد يسوع المسيح والابن وقول
هو عيسى

في القدر ما اذا كان متفاني عند ترواح الالة الحسية
بالكبر والفساد الكون هو الخلق والفساد
هو العلم والالاجب انما يحصل

المتنفس اذا انتهت الالهة في نهاية مراتب تنقيته وصار الجود هو الحق
وهذه الشبهة ايضا التي تمجد ان كان المراد المعنى الظاهر للاتحاد وطل ايضا ان
المتناهلان الجود العاقل الا عقل صورة عقلي صار هو **بطل** هو آخر وهو انه
اذ اعتقل مثلا صار بعينه على قولهم فاذا اعتقل **ب** فان بطل قولهم فثبت
الذات عند كل تعقل وان لم يطل غيره ذلك بل بقي **ا** وديرب **ب** ناقض من فهمهم
وان بقي **ا** وصار مع **ب** كان القول بالاتحاد العاقل بالمعقول قول بالاتحاد جميع
المعقولات على اختلافها والالهة وتكررها ولا تمام بارها بالالهة كما لا يشعرون
قولهم التنافي عند تعقلها معقول ما يتحد بالعقل الفاعل لا اتحادها
لعقل المتفاني الذي هو العقل الفاعل به ويزيد في ابطاله لزوم احد الخلق
انما تجوز العقل الفاعل الذي هو جود غير قابل للخرقة باعتراضهم ولما وجب حصول جميع
الحققات التي هي فعلها العقل الفاعل التنافي عند تعقله معقول واحد اي معنى
كان انما نشأ من الصفة السلبية انه قابل للخرقة لانه في بعد الثالث سهل في قلم
الناسخ فانه لا يركم بعده بين الثالث والشيء لا يركم طرفا لنفسه وكذا في مبنية الصفات
الاكسبة وانما قلنا باستحالة كونه تعالى ليس محلا لخرقة لوجوبه لا امتناع امتناعه عن
غيره وامتناعه عن نفسه مستلزما لاجل حصوله في مراتبه والامتناع لا الاستعداد
باعتقاده ان يكون ذلك الشيء بالقوة وذلك من صفات المادة والله تعالى واجل الجود وليس
صادي اذا امتنع الفعل عن الغير امتنع تعينه لا جودا من التعينه مستلزما لاجل الجود
الاتصال اذا تعينه عبارة عن الانتقال من حاله الى حال فاذا كان على الحال الاولى

يكون

يكون الحال انما يملك بالقوة ويحصل التنازل بخصوصها بالضرورة واذ امتنع على التعينه
امتنع انصافه بالخرقة لان جودا انصافا بالحدوث بوجوب جودا التعين بالخرقة
بما لا يتصور في جودا بوجوبه منه ان يحصل في ذاته شي لم يكن حاصل من قبل فيحصل الانتقال
ح من حال الى حال وهو التعينه بخرقة راجعة الى ان في النفس امتنع عليه في وهو
ظاهر لانه واجب الوجود لانه اذا امتنع عليه المنقول امتنع انصافه بالخرقة
لان جودا انصافه بها يستلزم جودا انصافه عليه وذلك لانه لو كان محلا لخرقة
لزم احتياجها في حلولها الى منفصل عنها لامتناع ان يكون التعينه جودا لها
ذاته وصفتها صفاتنا لثابتة من ذاته والالزم قدم الحادث لعدم علته وهو
محال والاحتياج لتعينه **لا يقال** حله فيه لا يتخلل ما ان يكون صفة كمال او لا فان لم
يكن صفة كمال لزم التنصت باعتبار صفاته به وان كان صفة كمال كان مستلزما
بالفرض انصافا لذات فبطل مزعوب من جودا انصافه في بالخرقة وقال احد مشايخنا
كلامه المبرر من الصفات السلبية انه يقع بتعريفه عليه الرواية البصرة على
الهيئة التي تجد لها عند الصار المبطل لانه ذلك عند انقسام صورة المروي والحق
اخر جودا الشاع من العاقل الى المروي وحدث قوة للنفس لا در كماله في غير مفا
لخرقة السليمة وحكم المقابلة مع حصول باقية الشرايط السبعة التي هي عدم البعد
والقرب المظهرين عن الحجاب وعدم المظهرين ووقوع الضمير في المروي وان
وانما من غيره وان يكون المروي شيئا او ملوا بالكل بالذات التي هي محال لانه جود
ليس بجسم ولا جسماني منزوع عن الخيرة والجهة واقفنا بالمعاني الثلاثة بالخيرة
وبالجهة **وخالفت** الشاع في جميع العقلا حيث قال بالرواية البصرة مع
اقول بالخرقة **فصل** الكلام في تحقيق الكلام ان نقول الرواية البصرة يستحيل

تد

بلد

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل

بالحي لا يمكن محالاً فهو علم لا لهم وانما قلنا ان تعليقها باستقرار الجبل
في حال الحركة لا لفظه ان اذا دخلت على ما في صا ومعنى المستقبل اي ان ما
مستقر في المستقبل فهو في الماضي وما صار مستقراً في الزمان المستقبل والآن
حصول الروية لوجوب حصول الشرط عند حصول شرطه الذي به يتم عليه
العله فان ما دخل عليه ان شرطه يتم به عليه العله ولم يتحقق المحصول بالانسان
فلم يستقر الجبل فيكون محالاً بالضرورة اذا واسطه بينهما فاذن حالهما ما
علق الله نعم الروية باستقرار الجبل كان محالاً **فقال** كان استقرار الجبل حالة
التعليل ممكنة واقفاً فكان في المستقبل ممكنة وهو المطلوب **لا تفتقر** الاكان
الحاص وهو سلب الضرورة الذاتية عن طريق الوجود والعدم مطلقاً اعم مطلقاً من
الاكان الاستقبالي الذي هو سلب الضرورة في الزمان المستقبل والاعم المطلق
لا يستلزم الاصل انطلق **لا** يروي عن النبي انه قال استروا ربكم كما ترون
التربية البديهة قال على جوار الروية البصرية ولا لفظه ان المشبهة
به اعني رويته انما هو باليقين الذي هو رويته الرب **والا** على تقدير
صحته الروية ان المراد بالروية هنا الكشف التام لا الروية البصرية والتشبيه لا
يتقضى مساواة طرفيه من كل وجه مع ان ايقاعها لا بد من وجود غيرهما
من حالات التفرع كما شغل المرام والاعني للكشف التام بمعنى ان يتكشف نصيبه
الصالحين ويظهر لهم بحيث يكون نسبة ذلك لاكتشاف شبيهة اكتشاف
البر المأمور اليه الاصل ان السليمة اذا عرفت كشف الغطاء وقطع العلايق والاعني
في سلك اللقاء الاعني يصير للعارف يقينية لا ريب فيها كالشاهدة لكنه
يكون مجرداً عن الارتسام مغفوها عن المسامحة والمحاذات والجهة والمكان

كما

بقول
كما اشار اليه سلطان الاولياء المحققين وصي خاتم النبيين المخلص ككشف
الغطاء وما زودت يقيناً ودين كيقين الروية بعد السؤال عنها بياناً حقيقياً
بقوله لا تتركها الا بصاً واثباتها بالاعيان ولكن تتركها القلب خائباً لا يراها
وقال في الجريدة الرب لا تتركها الشواهد ولا خيرة المشاهد ولا تراه النظر ولا
حجة السرائر وكلامه في هذا المعنى اكثر من خصي ولا يخفى على اهل الايمان والمعرفة
انها مخالفة بين هاتين العصية ولا بين كل ايهام وكلام رب العزة والجلالة على ما هذا
اليه نجانبه ونجانب من حيرة الخائف وضلالته بكامل الطغور ورافته والصلوة
على خليفته محمد وآله وخليفته لخاص من الصفات السليبية في الشريك عنه نعم
في ملكه وهو المعنى بالرواية فيقول الراجح الجرح واحد لا شريك له للسمع شريك
نعم فاعلم ان لا اله الا الله وقول هو الله واحد والحمد لله واحد ولا ربه من تقف
السمع على الرواية والتفاني في المشاهدة بقوله نعم لكان فيهما الهة الا الله لغسونا
وتقوية من وجهين احدهما انه لو كان في الوجود واجبان متساويان في القدرة
والارادة جاز ان يريد احدهما وجوده ولا في الوجود في حاله واخره مع
مساواة الطرفين في المصلحة والملازم باطل فالملازم مثلهما الملازم فظاهر من
قلنا بوجوب رعاية الاصل الا اذا اصبحت هنا واما بطلان الملازم فلانه حشيد
لا يخلو اما ان يحصل واحد منها او لا يحصل مراد واحد منهما او يحصل مراد كل
دون الآخر ولا قسم كلها باطل لا يستلزم الاول اجتماع التقيين والثاني
والثاني ارتنا عهما ومخالفات من وانك لا تخرج بلا مرجع وعجز احدهما
لا تفتقر هذا الدليل اعني في ما درين فاعلم ان رويته واحدة ولا يرب على بينهما

وهو الذي يكون لعدم شريك له يمكن الاشتراك بينهما من جميع الوجوه او لا من
تبيين ولا لا تفرق من جميع الوجوه او لا من التفرقة في وجوب الوجود فلا يرب
اشترك واشتياض فالتشريك اما ان يكون عين حقيقة لهما او مجرد حقيقة لهما او خارجاً
عن حقيقة لهما والاقسام باسرها باطل لا يستلزم انهما انقلاب الراجح ممكنة
اذا لا يوجب احتياج كل منهما في وجوده الى شخص غيرهما والمحتاج
الى الغير ممكن والثاني يقتضي تركيهما لان الجرم ما يتركب الشيء عند وعن
غيره وكل مركب ممكن معلى الجرمية والثالث يستلزم إمكان الوجوب المشترك
واحتياج لهما احتياج المصنف الى الموصوف وهو مستلزم لا يمكنهما
لانهما واجبان به والانقلاب محال فكذا ما يستلزمه اعني وجود الشريك **واعلم**
ان في الشريك يستلزم في المثل لانه المثل اخص منه اذ هو الشريك المساوي في تمام
الحقيقة وفي الاعمال مستلزم لنفي الاخص والعلية والتدوير والنظر يعني
المثل ولما حصل التعرض لهما فاشاد من صفات السليبية في
لحاف التي انتبهت الاشعري ذهب الى انها قابلية بذاتة نعم وصورة الانعقاد
عنه بواسطة والصفاة الحقيقة الذاتية بذاتة المتق عليها عند الاشعري
سمع العلم والقدرة والحيرة والارادة والكلام والسمع والبصر والاعراك
فرجع الى الاخيرين والقدماء ثلاثة ثمانية هذه وانته نعم وفي الاخر اعند
نحو معلني كانت او غير محله فان القائلين بثبوت الاستقلال بين الموجود
والمعدم التي هي الحال بالهشمة عزها بانها صفة قايمة بوجوبه ليست
بوجوده ولا وجوده وقصورها الى التقيين حال يكون شئها محلاً لا يقع

مطلقاً لا تفتقر هذا الدليل اعني ان التعدد يستلزم المحال على التقدير المذكور وكل ما
يستلزم المحال بوجه فهو محال فان التعدد محال الثاني انه لو كان في الوجود واجبان
لزم ان لا يوجد اصلاً فيفسد نظام الوجود والملازم باطل بالضرورة فكذا الملازم
بيان الملازمة انما هو من جهة ايمان واستمررت الممكنات بالنبه اليهما
وكان كل واحد منهما قادراً على الجميع لان صفة القادرية لما كانت في حق كل منهما
من لوازم الزمان فكانت شبيهة تلك القادرية في جميع الممكنات بالسوية الزمان
بكون كل واحد منهما تاماً في القومية في جميع الممكنات في ان وجود شئ من الممكنات
فاما ان يكون المورداً عدداً في الآخر وكل واحد منهما والقتيان باطلان لان
الاول يستلزم الترتيب بلا مرجع وهو باطل بالضرورة والثاني يلزم منه اجتماع
علتين ثابتين على معلول واحد شخصي وهو ابطح محال لا يستلزمه اجتماع التقيين
اعني الاحتياج والاستغناء بالنسبة الى كل واحدة منهما في حال واحدة من جهة
واحدة **وتقدم** انما الراجح واحد لا شريك له لان وجود الشريك لا يستلزم الترتيب
المحال على الراجح مع انه لا تقدم وكل ما يستلزم المحال محالاً وانما
قلنا باستلزامه الترتيب لا شريك له لاجبين في كونهما في واجبي الوجود فلا
يؤمن ما يربن والاله يمكن تعدد ولا يجوز ان يكونا بدين عليهما والارزوم
احتياج كل واحد منهما الى الامر لزمانه المنفصل عند احتياج الراجح اليه
الزمان محال مطلقاً وجره لا كان ارجحاً فيكونا في جزمين ويلزم تركيب
كل من الراجحين تمايه الاشتراك وتمايه الاشتياز ولهذا الوجه الذي هو محقق
للكمال واعم الوجوه العقلية كما اخفنا على ذوي الفطنة الاذكياء **فتراد**

هو

فقط وكل واحد من الحسن والقيح يطلع على معاني ثلاثة على كون الشيء صفة كمال
وكونه صفة نقص كالحلم والجهل وعلى كون الشيء ملائماً للطبع كالألم وما يورث
اليها وكونه مناً للطبع كالألم وما يورث اليه وعلى كون الفعل موجهاً للثبات
في الآخرة وكونه موجهاً للعقاب في الآخرة وهما بالحقين الأولين عقليان
بلا نزاع وإنما النزاع في الثاني فذهب العدلية وهم المعتزلة والخاصية
اليها عقليان وذهبت الاشعرية اليها سميان والمختار الأول الوجوه
منها انها لو كانتا سميان ما حوزين حسن الشرع لما حكم بهما غير المشرع
لكن اللازم باطل فالمرموم مثله والملازمة فاهمة وكذا بطلان اللازم اذ
العقل قاض بالمرموم ان من الافعال ما هو حسن كرد الوديعة الي اربابها
والثاني والاحسان الي الضعفاء المحتاجين والصديق النافع في الدنيا
وبعضها ما هو قبيح كالظلم الذي هو وضع الشيء في غير موضعه والكلاب
الضار عاجلاً سواء ورد بذلك شرع ام لا ولهذا حكم بهما وافر سائر
العقلاء من نفي الشرايع كالحج وبراءة القتل **ومنها** انها لو كانتا شرعاً وانقيا
عقلاً لزم انتفاءهما مطلقاً واللام باطل لا متناع انتفاء الشرع على تقدير
ثبوته فالمرموم مثله والملازمة فاهمة لانها لو انتفيا عقلاً انتفيا سميان
لا انتفاء قبيح الكذب من الشارع لان العقل لا يحكم بقبح الكذب مطلقاً فيجوز
وقوعه من الشرع فاذ حكم حسن غيره او قبحه لم يحرم العقل الحسن ذلك الشيء
او قبحه فلم يثبت الحسن والقيح الشرعيان عنده ولا العقليان لان التقدير
ذلك فيلزم انتفاءهما مطلقاً **اقول** العقل بعد الشرع يحكم جزاً من حسن

ما

ما حكم الشرع بحسنه وقبح ما حكم بقبحه **لان** انما يثبت حكمه وقد جوز خلافه
ومنها انها لو كانتا سميان وانقيا عقلاً لجاز ان يصير الحسن في شرع
بيحاً في آخره **والجواب** في شرع الجزاء انما هو في الارضاع الشرعية واللازم لطل
لا يستلزم امدحاً من حسن الظلم وقبح الاحسان وقد اختلفا في حكمه فمكر
الشرع والاديان فكذا المردوم **ومنها** انها لو انتفيا عقلاً لزم رفع
الاحكام الشرعية لان على هذا التقدير لم يكن الافعال في جواز انتفياها
حسنة ولا قبيحة فيجوز صدور الحكم من الله بعد فيلزم جواز التبايع اذ هي من جملة
الكمل وهو باطل لان ارجوزاً صدور القبيح من الله فمكره لم يبق الوشيق بغيره
ودعيده وجاز لها الرجوع على كذب فام يبق لها كذا على الصدق وجاز
تعذيب المؤمن على ايمانها واثابة الكافر على كفره واللازم باطل لا انتفاء فكذا
المردوم **والجواب** المعبر انما يتقدم بالاحكام الشرعية لاجل ان عالم بانصافه ارفع
والرعيه وقد وعده الثواب على القيام بها والعقاب على عدمه فاذا جاز خلافه
لم يكن له اهتمام بها فاصدر منه قبح رفع الاحكام الشرعية فلا يكونه بالتكليف
بها فابعد **واما** ان حكم الشرع عليها الحكم بصديق الانبياء وتترفع على مقدمتين
الاولى ان الله تعزى الظاهر المعجزة على يد النبي للتصديق والثاني ان كل من صدق
الصدق فهو صادق والمقدم الثاني لا يتم مع منع الحسن والقيح العقليين
والمقدمة الاولى لا تتم مع نفي الغرض عن افعالهم والاشاعرة منعوا الاولى
وبتوا الثانية وهم على نفي الحسن والقيح العقليين شبهه **منها** انها لو
كانتا عقليين مطلقاً لكانت حسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم اول

يوم من شئ كذلك والثاني باطل اذ العقل لا يستقل بادر كمالها **والجواب** ان يجوز
التفاوت في العلم بحسن الاشياء وقبحها اجلاء وخفاهة ولتفاوت الصور الحاصل بالا
فعال الحسنه والقيح فان منها ما حسنه وقبحه بضرورة العقل الحسن انتفاء
التفريق وحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار والظلم منها ما يدرك حسنه
او قبحه بالنظر في الفكر كقبح الكذب النافع وحسن الصدق الضار ومنها ما لا
يستقل العقل بادر كحسن صوم اليوم الاخير من رمضان وقبح صوم يوم العيد
لكن الشرع لما ورد بوجوب الاول وحرمة الثاني علمنا انه لو لا اختصاص كل
منهما بشئ لا جله وجب او حرم لما ورد الشرع به **ومنها** انها لو كانتا عقليين
لما حسن الكذب ولا فتح الصدق اذ الامر العقلي لا يختلن والثاني باطل
لان الكذب قد يحسن والصدق قد يفتح وذلك اذا تضمن الكذب انتفاء النبي
والصدق اهلا كمثل **الحج** انه الملازمة منوعه وانما يلزم ذلك لو كان
حسن الاشياء وقبحها لازماً وهو كماله منوع جواز ان يكون في بعضها
لجزء واعتبارات مقارنه كطلمة اليتيم فانها ان فسر بها اذ لا كانت قبيحة
وان فسر بها ما ديه واصلاح حاد كانت حسنة ورجحان ان يكون ما في فيه
من هذا القبيل فلا يتم الملازمة وعلى تقدير تسليمها فلا نسلم بطلان الثاني
والصدق ما صار قبيحاً ولا الكذب حسناً في المثال المذكور بل يعارض قبيحاً فيه
ترك انتفاء النبي مع القدرة عليه وارتكاب الكذب لكن قبيح الثاني اقل وكل ما
تعارض فعلاً قبيحاً واحدهما اقل قبيحاً يجب ارتكابه احدهما قبيحاً يجب
ارتكابه الثاني مع امكان التخلص منه بالتعويض وغيره كالعرض في هذا وفي

وفي

وكان جميع الامور مختلفة ثم في الزمان امتناع تعذيب واحدنا على فعل ما كان
والصبر الطويل والقصر لتنتهيه عن الفجائع وتنجي ان يخلو النمل فينا ثم يعذبنا
عليه **هـ** انه كل واحد من الناس في العالم بطل الخير وكان الصبر فاعلا لانها له
بالاختيار فكان المقدم حق بالانتقاء الثاني مثله بيان الشيطان الفصل الرابع
من فاعل فلا يخلو ان يكون الفاعل هو الواجب لذاته وغيره والاولى ان يستلزم
صدور القبح جهل الفاعل واحتجته للمتنهين عليه نعم لكل علم واستغناء عنه
فتعين الثاني واذ كان فاعل القبح غيره نعم جاز استناد الحسن ايضا الى الغير نعم
الفاصل بالفرق ولانا نعم بالفرض ان الذي يصرق هو الذي كذب بعينه **و** ليل يطل العبد
فاعل بالاختيار لما ذكرنا وليس له قوله نعم فيل الملاين يكسبون الكتاب بايديهم
ان يتبعوا الا الذين دللوا بان الله لم يكن مغيرا نعمة النعماء على قوم حتى
يعبروا بما في نفوسهم اليوم يخرج كل نفس بما كسبت اليوم ثم وبها كنتم تعملون
فمن شأنا نحن اليه سبيلا اعلم يا شيخنا ورسول الله الرزق لعباده بغير
الارض فمن شأنا فليس من شأنا فليكن مثالا في الفزاة كثيرة ويغزو بالله من
مذهب الخنايا والقران وينادي بربهم العز والبرهان ويستلزم عقل البعثة
الانبياء عن العايد وانشاء الحجة والبرهان واستدل الخالف القابل بعدم
الاستناد الى افعال العبد بوجه **هـ** انه العبد لو كان موجبا لافعاله واختياره
لكان عالما بتفصيلها لانه الفعل الاختياري مشروط بالعلم والثاني باطل
لاننا نترك مسافة **و** لا نشعر باجزاء تلك الحركة ولا بعد عا ولا يبرهنها ولا
يقطعها والمقدم مثله **ج** ان إيجاد الفعل الاختياري لا يستلزم العلم بالفعل

الاسع افتراضا القصد اليه فيكون العلم الاجمالي به بان يكون متفعلا مع ان اجزائه
لا تكون متفعلة على التفصيل **وهـ** ان فعل العبد لو كان بقدرته لما تعد عليه
ان يفعل في الزمان الثاني مثل ما فعل في الزمان الاول وجود القدرة والثاني
باطل العلم القوي باننا لا نكتب في الحابل مثل ما كتبنا في الماضي ضرورة
تفاوت وضع الحروف وتركها ومقاديرها وغير ذلك **ج** ان تعد للمائدة
في بعض الافعال الواضحة عن العبد لتقدير الاحاطة الكلية منه بما فعله
سابقا لعدم القدرة على العمل وبعض الافعال لا يتعد فيها لما ذكره كثير
من لوكنا الاختيار به وذلك ظاهر **وهـ** اننا لا نأثر لتدرة الصدا لانه
اذ اراد العبد تسكين الجسم في زمان معين وزاد الله في حركته في ذلك الزمان
فاما ان يقع المردان حيا ومريحا والبرقعا ومواضا محال وتقع مرادها
دون الآخر وهو ايضا باطل لان القدرة تمن مقنا وشيان في الاستقلال بالثاني
في المقدم والمقدّم القسبة الى القدرة تمن وقوع احد المرادين في جميع بلا مرجح
ان مع اجتماع القدرة من المقنا وشيان في الاستقلال بالثاني لا يقتضي الثاني
في القدرة اذ القدرة قابلة للشدّة والضعف وحصل مراد الله تعالى ولو كانت
اخرى **ج** ان لو كان العبد قادرا على افعاله لكان فعلنا آخر من فعله ثم والثاني
باطل اما الملازم فلان الايمان ح من فعل العبد والا شيئا المراد فعل **هـ**
الله نعم ولا شك ان الايمان خير منها **و** لا نسبة في الحقيقة بين فعلنا
وفعله ثم لان الخير المطلق الذي يتشوقه الكل وهو الوجود انما يقضي منه هذا
وان الموجودات ليست من حيث هي موجودة بشر ورواها في شر وبالقاس

في قوله نعم وهو اذ العبد والامر والامر والامر

الالائي والعامدة كما لا يقدّر ولا يقدّر لكونها مودية الى تلك الاعوام
والشروا مورا ضافية بعبارة الاضداد اشخاصها معينة واما في انفسها
وبالقاس الى الكل فلا يشترط **وهـ** انه لو كان فعل العبد بقدرته لكان
الايمان كذلك واذ كان كذلك لما وجب شكر الله على الايمان اذ لا يشكر
الغيب فعل نفسه والثاني باطل بالاجماع **و** لا يشكر على مقدمات
الايمان من تعريض اياه وتكليفه منه تحلل القدرة والشعير رتبة ولا راد له
فيه وبخصله وغيره الا على نفس الايمان **وهـ** ان الارادة المتحدرة للعبد
لا بد ولا يتبع امرا متجددا يقتضي اشارة المقدم وراث كشوق ما او ميل
اليه وهو الراي والاكمل فحلقتها بذلك المقدم ودون ما عواه ترجح من غير
مرجح والفعل عند وجود الراي واجب الوقوع عن القادر وكل ما هو واجب الوقوع
فهو ليس بقدره **وهـ** ان لو وجد رضاء الفعل على داي الترك وجب الفعل
لاستناع خلافا لآلية والاستناع الفعل لا يمنع الوقوع الشيء بدونه الداعي للفعل
اما واجب او متنع فلا يكون مقدورا واذ كان كذلك لم يكن الفعل مستندا الى
العبد اصلا **وهـ** انما الله وقدره واجب وقدره والا فكله تعالى عما هو وما علم
عدم امتنع وقدره لما ايضا والواجب والتمية لقدرته عليه **و** لا يبرهن ان لو فرض لا لانه على
الحيزين وجهين الاول ان يكون وقوع الفعل الذي لا يثبت عند الارادة حال القدرة او
لثقل علمه الثاني لاننا في هذا الفعل حيزين وجهين **و** لا يبرهن ان لو فرض لا لانه على
وارادته وتعلق علمه الثاني لاننا في هذا الفعل حيزين وجهين **و** لا يبرهن ان لو فرض لا لانه على

وافعلا لا زجهل مركب نعم الله عند واذ كان تابعه لا يكون موجبا فلا يلزم ان يكون
مراد الله لا يبرهن من وجه صدق من وجه كبر مراد الله فان من
لما لا يكون مراد الله من المتباين الذي احدوا واجب والاخر متنع الرابع من الباش
في انهم يفعلون في نوايه وحكم وجهين لكان الزمان عليه كثر نعم وما خلقه الله
والا لاجل العبدون لئلا يكون الثاني على الله حجة بعد الرسل ولا يستلزم ان يقدر الله
اي البعث مني عنه نعم عقلا لا تقيج والواجب نعم لا ينصل تقيج ونقل الله الغيب
انما خلقناكم عشا واخلقنا النساء والارض وما بينهما باطلا ذلك الذي كثر اربابا
ما خلقنا هذا باطلا سبحانه فضا عذاب النار واستدل الى الخ لا لا شاع بان كل من فعل
لغيره فهو مستكمل بدو المستكمل بالغير فاقول ان فلا يكون متنع نعم الغرض اصلا ضعيف
لان لا يلزم عدم الغرض اليه نعم حتى يستكمل به الغرض عايدا الى الغير فلا يلزم الاستكمال
لا يقال عدم الغرض الى الغير ان كان وليه نعم كان مستكلا والا لزم البعث **لا نقول**
انما يلزم البعث ان لو لم يكن بالسيطرة على الاضداد بعبارة الخ لا يبرهن ان
قدم طعنا مسما مخرج من بين قتل واستناد الفجائع عن فعله نعم الغرض صفا
المنع فلا بد من التكليف وهو بعد من الكثرة في المشقة يقال كلفت تكليفا اي
أفعل ما شئت واصطفا بعبارة من حب حلا عنه على ما فيه مشقة على جهة الابداء
فقولنا بعبارة من حب طاعته على ما فيه مشقة اي حله جنس شامل المقصود
وعبره بتقدير على ما فيه مشقة خرج البعث على ما لا مشقة فيه كالاكل والشرب
العادي بتقدير على جهة الابداء عمل النبي والامام والى الدين والسير وغيره
ان يتعلق الجار والمجرور بالبعث ويثبت فان بعث غيرهم ليس على جهة الابداء

ولا جوب طاعته وانما جوب التكليف بشرط الاعلام لا يستلزم التكليف الخلق في
وتخصيص هذا الشرط من بين شرطيه فلا يختم **والفقر** هذا فتكون لا بد من التكليف
وهو واجب وانما خلف فيه الاشاعره والادبي وان لم يكن التكليف حاصلا كان الواجب
نعم مع ما بالقياس جيد خلق الشهادة والميل الى القبيح والنقص عن الحسن واللازم
باطل لان الاغراء بالقبيح يوجب للملازم زاجر هو التكليف **لا يقال** الملازم من غير
اجل ان سلم انه لو لم يكن كان معزيا بالقبيح وانما يلزم ذلك ان لو كان الزاجر محض
في التكليف وليس لجوازه ان يكون هو العلم الفرضي بغير القبيح وانما العقلا
يؤمنون له فلهذا **لا يقال** الميل والنقص لا يمكن ان يقتضيا الزاجر عن فعل القبيح
والعلم بالقبيح وترتيب الزم عليه غير كاف فيه لاستحالة الزم كمن قضاه
الوطر بالنسبة الى اكثر كما هو معلوم لا ولا الخطر فلا بد من التكليف الثاني
للتفصيل منها وهو انها والامر لها بطا عند مولاها وبعدها منه حسنة
ومن انه فعل للنعم ولا شيء من افعاله بغير وجه حسنة النعماني
للمشرب الحاصل لكل مكلف لا حصوله اليه عن بعض وقد تقدم ترصيع
فان قلت ما مر اذك بالشراب وبأي شيء يتغير عن التفصيل والعرض
قلت اعني المشرب المتع المسخن القارن للتفصيل والاحتمال فخرج
التفصيل لانه نفع غير مستحق والعرض لعدم مقارنته للتفصيل وقيل
عنهما هذا النفع الذي يستحيل الاستدراك لا بد من حصوله في
استدراكه لا يترتب تكليف لكان التكليف عبثا **لا يقال** صرحت في
لوجهين احدهما ان التكليف لا يعمل ما ذكرتم بمثابة حجة الا انما غير

ثم

ثم يدلو به يكون عتقا فيصاحبه مثله الثاني ان التكليف لاجل المذكور بمثابة المعاوضات
في شرط الرضا من القواين فان التكليف دون رضى المكلف فيجب **لا يقال**
اذا كان فسادان حصول الفارق وذلك لان الجرح مقدر صرفه والادوي
تخلص عنها وفي التكليف نافع عظيم في الاجل والمعالج وليست هي التخليص من المتعة
الحاصلة بسبب المعاوضات فتختلف فيها اغراض الناس والمواهب الحاصل بسبب
التكليف مما لا خلاف في كونه مختارا مرغوبا فيه فلو كان كذلك فلا احتياج الى
رضى المكلف **بما سبق** او غير ايا حسن التكليف باعتبار رضى المكلف والمكلف به
والمكلف عشرة **الاول** انما لا يفرض بان لا يكون التكليف ضرورة ولا احتلال
بتكليف اخر ولا ضرر بمكلف اخر مثلا لان تحقق المفسدة فيجب **لا يقال** تقدم
التكليف على المباشرة لان مجرد صدور الفعل عن المكلف لا يكفي بل لابد من ذلك
من ان يكون الصدور من جهة الامتثال **الثاني** امكانه متعلقا وهو الفعل المكلف
لان كل حال لغاية لا يتصور صدوره من افعال وكل ما لا يتصور صدوره عن افعال
لا يطلب فالحال لئلا لا يطلب وكذا الواجب لغاية لا بد من مقتدره مطلقا فا
مطلوب بالحصول لا يكون الا ممكنا **الثالث** هو ضرورة لتعلق التكليف بالزيادة على حسن
المتعلق كالنفع من التزات لثبات لزوم الحكم الذي هو الواجب فلا يكون المباح
مكلفا به وجود الخبير **والا** فيجب ان يتقارر اصل الحسن فيه فضلا عن الزيادة وانما
المكلف به ترك وهو حسن **الحار** علم المكلف بالامر بفعله الفعل المكلف به لان لا يكلف
باجتناب الواجب والمندوب او ارتكاب الحرام فان ذلك فيجب **لا يقال** علمه بقدره المستحق
عليه من الغايب عاجل على الا يتيان بالمكلف به الواجب لان لا ينقص الغايب من الاخذ

كله حسن بشيئ المقصود وغيره ويقدر لاحتمال التمكن من تركه فان لم يكن له حظ في التكليف
وليس لطفا ولا يبلغ الجمل اياها فلهذا لا يستلزم اللطف به ولما اعتبرنا به في هذا القول ان الواجب
ينافي التكليف والعلق لا ينافيه وانما قلنا بالوجوب اللطف لئلا يتوقف رضى المكلف الامر التكليف
عليه وهو واجب طلق بالقديم وما يتوقف عليه الواجب للطلق فهو واجب ولا يكون واجبا
مع توقف الرضا عليه لانه ان يكون المكلف الحكيم ثانيا فلهذا الغرض واللازم باطل في المزموم
مثله ما سألنا في الملازمة فقلنا ان الذي لم يفعل من غير انما اذ لا يفعله لا يفعل فعله
المراد من غير مشقة لو لم يفعل لكان ناقضا الغرض ضرورة كونه عاين للطعام وهو يعلم انه
لا يحبه الا بعد اسالعه منه مثله اليه وغدا عبده ولا مشقة عليه في ارساله فانه لو لم يرسل عبده
لقد فعله ناقضا الغرضه واما بطلان الادعاء فانما ان نقص الغرض نقص الحكم العقلاء بذلك
في جميع غرضه والله تعالى متزه عن التعلق فان كان اللطف من فعله تعالى كانت الغرضه للمكلف
واكمال العقل ونصب العذر وجب عليه تعالى اللطف للمكلف ليحصل به المكلف به ومن كل اللطف
من المكلف نفسه لانه غير كذا وفكره وجب ان يشعر به ويوجب عليه لئلا يحصل
المكلف به عذره وان كان اللطف من غير ما لا اعتاده له في تحصيل مصلحته ووقع فاسده
والناسي في افعال الصالحه من عاقبة وطاعته وانما جاز من الاضلال الفاسده اعتبارا بشرطه
التكليف على المكلف بحسن اللطف فغيره بالتحقق اللطف فيمكن تحقق المكلف به في اللطف
لوجوب اللطف شبهته **الاول** ان اللطف لو كان ولجلا اجتهاد ثانيا بسماحة المكلفين
وشقاوة بعضهم لان الاخبار بالشقاوة بنافي اللطف لانه اغفل على العصية في مفسده بالنسبة
للاطمان **والجواب** ان الاخبار بالسماحة والشقاوة وليس مفسده بالنسبة الى المكلف بل اللطف
له ليعتد به في العاصي ويطرح العاصي **الثاني** انه وجوب شيء عليه ثانيا بسلطانه وجوبه

بانا به المطيعين على وجه العلم بغير **ز** امتناع القبيح عليه لئلا يعمل مطلقا
بانا به المستحق للشراب **ح** فلو المكلف بالامر على الفعل المكلف به لان الزم من التكليف
هو الا يتيان بالمكلف بردا فاشترط القدرة عليه وان كان ممكنا في نفسه انما الا يتيان وتكليف
غير لئلا يربط به فيجب ونحوه لا يستلزم لا يكلف الله نفسا الا وسعها **ط** علم المكلف
الامر بالفعل المكلف به ان كان غير معرفته نعم او امكانه علمه لا العلم بالفعل ان كان
معرفة نعم ام لا ولا فلا ان الا يتيان به لا يتصور بدونه العقد اليه على وجه لا سأل
والخافل عند مقتضى منه قصدا لا امتثال ولا قصدا لا بالغير ولا سيما لا بغير العلم
واما الثاني فلا يكلف بالامر عند تحققها **ي** امكن الا لما كان المكلف به
ذا الذي ما يشرنا فاعل في شفعه القريب منه بغير مشقة في ليرتفع المكلف منها
كان حصول المكلف به من غير حال او المكلف به ما علم وما علم والعلم قصدا
يستقل العقل بخصيله وسعي لا يستقل العقل بخصيله والنقص بين العلم السمع والظن
ان الاول لا يغير النقص دون اشاء والتكليف ينقطع غير انهم يدوم للامعاء
على ذلك ولا يصل الى الترتيب الى المكلف فانه لو لم ينقطع التكليف لم يكن اتصال
الشراب اليه والثاني باطل وفاقا فكل المتقدم اما الملازمة فلا بد من التكليف يستلزم
المشقة واما الشراب يستلزم عدم المشقة فهما متساويان فقلنا
الحار من الباعث في ان نعت جيب عليه اللطف على كل الاشاعره ولا
مصلحة الحكم بوجوب امر فرج قصص **والا** لا يقال ان اللطف على تسهيل لطف
محصل وهو ما يحصل منه الطاعن المكلف على سبيل الاختيار ولولا لم يطع مع
تمكن في الحالين وللفق مقرر وهو ما يقرب الى الطاعن ويعد عن التخصيص في

كله حسن

من القبح استحقاق الله نعمه بالترك ونكليه نفسه ويزيل في اللطف وجه آخر هو ترجيح
بعض المكلفين على بعض غير مزج وجوب اللطف مشتمل على وجوه من القبح
وايضاً لانه يكون اللطف مشتملاً على وجوه من القبح ولذا لم يعلم **الحج** ان وجوب قبح
وجوب اللطف منفيه لانه نعم غير تارك له لان تركه قبح وهو محال عليه نعم فالتقي
عند استحقاق الزم مطلقاً ونكليه نفسه وهم كاذب والتزج مشتمل منتف
لان اللطف المطلق علم ولحقه سكونه بترك القبح فلكان في اللطف قبح كان
معلوماً لانه اذا كانت وجوه قبح وجوب اللطف منفيه وان كان لا يخلو من لطف
ما لا يلزم الترجيح من غير مزج وهو وجوب وجه القبح المنتفد عند خلق
ولا بد من النسبة بين اللطف والمكلف به بان يكون داعياً الى حصوله والا لزم
الترجح من غير مزج ايضاً اذ لو كان لطفاً بالنسبة اليها الى هذا دون غيره ليس
اولاً من العكس في هذا التدبير **واعلم** ان منتفذه بترك اللطف المناسب
للمكلف به في نفسه لا مفعولاً بل كلفاً لاجل ان كان العلم الاجمالي كافياً
في التحصيل وتفصيلاً ان لم يكن العلم الاجمالي كافياً وذلك انه لو لم يعلم
اصلاً سره كان من فعله نعم او فعل المكلف او غيرها لم يتحقق شرط
التكليف بالنسبة الى المكلف به المعين وان يزيد على جهة حسن التكليف
به فانها لا تشترط الا تقتضي مطلوباً به معينا بل يقتضي المعين من اللطف
المعين الزايد عليها وبذلك التخيير كما به فعل المكلف به فبشرط حسن البدل
اذ لم يكن احدهما قبيحاً لم يكن لطف هذا خلق **الاربع** من الباعث الذي هو
خاتمة مباحث الفصل الرابع في انه نعم يجب عليه فعل عوض الآلام الصادرة

وقد اورد القائلون ان يكون من فعله قبح في نفسه وان كان في نفسه قبحاً
واجابة عليه ان يكون ذلك القبح في غيره وان كان في نفسه قبحاً
الباقي عليه ومثاله وتجاوزنا على بدو القبح على ذلك القبح على ذلك القبح
فقد بطلت اجابة الله على ذلك القبح الذي هو قبحه في نفسه

عنه

عنه ابتداءً او ما يجري مجرى ذلك وهو العار بآمره او باهتدائه وتمكنه
غير العاقل دون ما يملكه لا يستحق المكلف بتركه بالعصية كالمعروف ودون
الصادرة عن العقل مباشرة او تيسيراً كالأحراق عند اللذات في النار والقفل
عند سعادة الزور والكلام في مقامين في حقيقة العوض وفي وجوبه عليه نعم
في بعض الصور وفي بعض البعوض اما الاول بالاول بعوض ومعني العوض هو
التعويض المستحق على ما كان في مقابلة فعل الله بالمكلف من الآلام والآلام
وما يجري مجرى ذلك الخالي عن التعظيم والاحلال يخرج التعويض كونه مستحقاً كالتعويض
غير مستحق والامر والحق بالانها على ما كان في مقابلة فعل العبد نفسها الثاني كونه مشتملاً على
للتعظيم ويورد ذلك قول امير المؤمنين باب مدينة العلم ومحمد الوصيان التبع في الابد العابد
على السلام وعلى سائر المعصومين بعض اصحابه في قوله اغتلبها جعل الله الخالق له كالمريض الثالث
ما كان عن شكرك حصلاً لسيئاته فان المريض كاجر فيه ولكنه يحفظ لسيئاته
وتعويضها كالأوراق وانما الرجاء القول باللسان والعمل باليد والقدام دفع الضرر
وان الله سبحانه يدخل بصديق السيد والسيرة الصالحة من شاء من عباده الخلد
واما الثاني فنقول يجب عليه نعم فعل عوض الآلام التي انزلها على العبد
وما في حكمها من تعذيب المنافع على العبد لمصلحة العبد كالكافة والاكف
ظاهراً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً لان الظلم ضيق والله نعم منزه عن
القبائح ومن انزل القوم على العبد بان يخلق قبحاً بسبب الخلق ان الله منزه
الضرر سواء استندت الغرم الى علم الضرر في بنو له مصلية او لم
الامثلة او علم مكلف لانه هو الذي علم على الكسب والي من كان نعم العبد بغير الغادة
والذي لا يكون الا

قول القائل وتذكر
حسن الادب وجه الاول
كونه مستحقاً كالتعويض
غير مستحق والامر
للتعظيم ويورد ذلك
على السلام وعلى سائر
ما كان عن شكرك
وتعويضها كالأوراق
وان الله سبحانه يدخل
واما الثاني فنقول
وما في حكمها من
ظاهراً تعالى الله
القبائح ومن انزل
الضرر سواء استندت
الامثلة او علم
والذي لا يكون الا

والذي لا يكون الا

بالأمر وصلة محقة وفوات منفعته انه هو المناسب للمعارضة بالعوض فانما كلف عليه
وكان يجب عليه نعم عوض المضار الصادر عن عباده بامر كالمكلف في المعنى والكفارات
والنذر وشبهه او باهتدائه كالتعويض والصيد فان الامر بسلام الحيوان او البعثة
انما يستلزم اذا اشتغل على شافع غلبه عنده نعم او تمكينه غير العاقل لسبب
الوجوب الضاري فان تمكينه نعم اياه من المضار بمنزلة الاعداء فينتفع
منه نعم ان لا يحصل الى المصداق الذي هو غير العاقل عوضاً لخلل الاحراق بالناس
عند القاء شخص فيها فانه لا يجب فيه العوض عليه نعم لان ذلك الآلام واجبة
للمكلف لاجل العادة وهو قد منعه من الالتقاء فكان الملقى وصل اليه الآلام
تعليل العوض وتخليت عن العبد بشهادة الزور عليه فانه لا يجب فيه ايضاً العوض
عليه نعم لان الشاهد واجب بشهادة على الآلام ايضاً لان من جهة الشرع فكانه
فعل الآلام عليه العوض والآلام المستحق جوازاً يكون عقاباً في الدنيا ويكون
تجديله مشتملاً على مصلحة بعض المكلفين كما في الحد ودفعه لا يقتضي عوضاً
والعوض واجب عليه نعم يجب راداً على الآلام بحيث ينتهي الى حصر الرضا
عن كل عاقل والادكان جتماع المساواة وتطامع النقصان وهما مقتنعان
على الحواد المنان والذي على غير ما وانه لما هو عوض عنه والاكف
ظلم بالنسبة الى الحد فلهذا لا بالنسبة اليه نعم والانتقام واجب عليه نعم
عقلاً سمحاً او وجوبه عقلاً فلا يمكن الظلم وحلي بينه وبين الظلم
مع قدره على فعله فينتصف منه لضاع حق المظلوم والالزام باطل للملزم
مثل انما لزمه فظاهرة واما بطلان الالزام فلا نضع حقه قبح وانما

فقد اورد القائلون ان يكون من فعله قبح في نفسه وان كان في نفسه قبحاً
واجابة عليه ان يكون ذلك القبح في غيره وان كان في نفسه قبحاً
الباقي عليه ومثاله وتجاوزنا على بدو القبح على ذلك القبح على ذلك القبح
فقد بطلت اجابة الله على ذلك القبح الذي هو قبحه في نفسه

وجوب

تقدموا لكم في القضاة حياة يا اهل الابواب

وجوبه سماعاً فلهذا نعم من يعلم منكم لذته عن اكبر لوقوله والظالمون ما لهم
من دلي لا نصير وقوله لان الظالمين في عذاب مقيم وعرف ذلك من آياتهم ما يدل
على الوجوب لا بد من نعم كعب على نفسه الرحمة والقضاء بين عباده بالخير لا
بحر تركين الظالم من الظلم ونه عوض يرازي ظلمه قبل خروجه من الدنيا
بل يجب ان يكون العوض الممازي حاصل في الحال كما ذهب اليه السيد المرتضى
علم الهدى قوس سره واجب ببقية التي ان جعله كما قال ابو حاشم وذلك
لان خروج الظالم من الدنيا بلا عوض يرازي ظلمه لكان العوض في الآخرة
يان تفضل الله نعم بالعوض المستحق عليه ويدفعه هو الى المظلوم كما قال
به الكعبين بالتالي باطل لان الانتصاف واجب والتفضل جائز ولا يجوز تعليل
الواجب بالماضي **الاقوال** التنبؤية ايضاً بتفصيل فلا يجوز تعليل الانتصاف بها
ومن المتبعون ان يكون الظالم القاهر عازي في الحال لو ركن ظلمه الرأى الجي
كل واحد واحد **الاقوال** هذه التنبؤية مقدمة الواجب فتكون واجباً ولا
استبعاداً فيا يحصل من الآلام التي يفعلها الله نعم به ما يستحق به ايضاً
كثير وترازي ما يفعله من الظلم هذا والظلم المستحق ان كان من اهل الجنة
فرق اعراضه على الاوقات التالية على وجه لا يتبين انقطاعها ان لم يفرقها
حتى لا يتبين بانقطاعها ان كان من اهل العقاب سقط الله باعضه جزاء
من عقابه لا يظهره التخفيف باستقاطه ذلك الجزء وذلك بان يفرق القدر
ان قص الذي سقط من عقابه على الاوقات المتتالية حتى يتبين ان عدم الا
تطامع ولا يتبين منافع معبده للمعصية بل يجوز ان يكون كل ما فيه

فقد اورد القائلون ان يكون من فعله قبح في نفسه وان كان في نفسه قبحاً
واجابة عليه ان يكون ذلك القبح في غيره وان كان في نفسه قبحاً
الباقي عليه ومثاله وتجاوزنا على بدو القبح على ذلك القبح على ذلك القبح
فقد بطلت اجابة الله على ذلك القبح الذي هو قبحه في نفسه

نفع عوضا بخلاف العقاب الذي استظهر الله بالعوض فانه لا بد وان يكون من
 جنس العقاب المستحق ولا يجب دوام العوض بل يجوز انقطاعه عن حسن النفع
 الذي هو على الامر بما يختار ربه الام وان كان منقطعاً **لا يقال** انما ينقطع العوض
 لو حب حصوله في الدنيا اذ المانع من حصوله فيها هو الدوام وانقطع في الآخرة
 لكن لا يجب حصوله فيها وفاقاً فلا ينقطع **لأنه** لا يجب حصوله في الدنيا لا لاختلال
 تحقق مصلحة التأخر لا لوجوب دوامه وانقطاع المانع من حصوله في الدنيا
 في الدوام مصنوع لجواز ان يكون المانع هو استغناء تلك المصلحة الحفيدة
والجواب بضع الملازمة وادبها قدر **وبما حصل** الفاعل بمنه وفصله عن
 عن تحقيقه بما حدث العزل وفصله فاشترط في فصل النبوة وتيقن مقاصده واصل
 حاسن بن الله وبها الهادى ومصلحها في عالم النبيين ووصيه صاحب الولاية وسائر
 المعصومين من سلفه الموصوفين بحال الفتوة والمروءة فنقول **الفصل الخامس**
 من الأصول السبعة النبوة النبي المختار من الشيا وطو الخيرة ومن النبوة وهو ما
 ارتفع من الارض كادبها وة فاعلى الاول معنى الفاعل على الخير واصل العزم
 وعلى المصطفى الثاني بمعنى الفعل او الفاعل اي المرتفع او المرفوع واصل غير
 العزم وفيل النبي هو الطريق واصطلاحاً هو الانسان المختار من الله نفعه بغير
 واسطة اخر من البشر فالانسان بعبه وبين بقية الصنف عموم وخصوص
 من وجد وجوده دون البقية في الانسان غير المختار ووجود البقية بدونه
 فيجب تمييزه وتبعها في النبي من فبالانسان يخرج الملك وبالحج من الله
 الانسان غير المختار والمختار من غير وبغير واسطة البشر الاسم والعالم والمنا

بين

بين هذا والمعنى اللغوي ظاهرة فانه مختار خاص ومن ترفع مشرف على
 سائر الخلق طريق والرسول لاجل الاصطلاح بني ياتي بشرع ابتداء بعض
 احكام شرعية قبله فمما خص من النبي المصطفى مطلقاً وان كان بعينه
 اللغوي يشمل غير الانسان ايضاً كالعقل والملك **واعلم** ان بعثة الانبياء عليهم
 السلام حسنة بل واجبه وخالف البراهمة في الحسن والاشاعة في
 الوجوب وشبهة البراهمة المنكرين للنبوة ان ما جاء به النبي ان كان
 حسناً عند العقل فلا حاجة فيه الي النبي عليه السلام وان كان قبيحاً فلا
 تغلب العقل وهذه الشبهة باطله لان اختياراً وحسنه وينبع الاستغناء
 عنه بل العقل وهذه الشبهة باطله لان اختياراً وحسنه وينبع الاستغناء
 ستغناء عنه بل الحاجة ماسة اليه اذ بعثته مشتملة على كثرة النبا وبخاليته
 عن جميع الناس من قريها ساعدة العقل فيما يدور عليه العقل بالاستقلال
 كما اقتضاه العالم ايصانع حكمه ليقطع عن المكلف بالكلية لغيره لئلا يكون
 للناس على الله حجة بعد الرسل **ومنها** استغناء العقل الحكم من البعثة فيما لا
 يدور عليه العقل بالاستقلال بل يحتاج الي السمع كالحكم بكونه سعيماً بصير
 مستكماً وغير ذلك من السمعية **ومنها** انزال الحق عن المكلف لانه قبل البعثة
 انما اشتغل بالاطاعة كان خائفاً لا يتصرف في ملك الغير بدون اذنه وان لم يشغل
 به كان خائفاً لا يذبحه عاب بتركها **ومنها** استغناء العقل النافع والضرار
 من الاعدية والادوية التي لا تفي بالتحريم بمقتضى الاعداد وارطوبه
 مع ان التحريم بخطر والبعثة بلا خطر ولا نقب **ومنها** حفظ النوع الانساني

العقلية لاشتمالها على معاصرة العقل وفادته كما امرت وكل لطف واحداً بعينه
 واجبه فظهر فساد قول الاشاعرة ايضاً وشبهتهم مع الحق تقدمت في
 بحث اللطف وطريق موثقة صدق النبي في دعوا النبوة فلهذا المعنى على
 والمرد بالحق ثبت ما ليس بجواباً او نفي ما هو معتاد مع فرق العادة
 ومطابقة الدعوى كالفخر الملاءم من بين **ومنها** اصابع ديننا صلى الله
 عليه واله ونفي الحركات النارية بالنسبة الي ابراهيم عليه السلام فالجور عنان
 والشبوت والنبي جنسان شاملان للفقير والفقير وبقيد فرق العادة
 وهي تكرير وقوع الشيء على وجه معين بحيث يوجب اعتقاد انه لو
 وقع لم يقع الا كذلك خرج ما يكون ابتداء عادة يتكرر بعد ذلك
 وما كان معتاداً مستكرراً في مرة متواصلة وخرج السحر والشعوذة
 ايضاً لا تنفياً وخرج العادة منها وهذا يعارض الاخبار بواسطة الا
 طلاع على ما هو عليه وتفيد المطابقة للدعوى خرج الامر الخارج للمعادة
 المكذب كما اذا انطق مدعي النبوة بجاء او اوجها ميتاً فطق بانكاذب
 فاحتجب فان ذلك طريق موثقة كذبه لا طريق موثقة صدقه وانما يكون
ومنها ظهور المعجز طريق موثقة صدقه لان المعجز يدل على يقين
 الله نعم اياه وكل من صدقه الله نعم فهو صادق اما الصوري فلان
 الرجل مثلاً اذا قام في حفل ملك وقال اني رسول هذا الملك اليكم
 ثم يطالب بالحقه على وفق دعواه فقال ايها الملك ان كنت صادقاً فخالف
 عادتك وافعل كذا فاذا فعل الملك ذلك اضطر للحاضرين الي ان

بالشرعية فان الشرع لا بد من واضع يقين قرائينه ونقدها على الوجه الذي
 ينبغي وهو الشارع فمن الناس اذا اتوا زعموا في الشرع وقوع المعجز ومنه
 فاذا جسد ان الشارع منهم باستحقاق الطاعة لم يطعوا اليه في قبول
 الشرع واستحقاق الطاعة انما يتصور بالبعثة لاشتمالها على ما يدل على كون
 الشرع من عند الله **ومنها** تمثيل الشخاص النوع الانساني بحسب استعداده
 المختلطة العلوم والاعمال فان الكامل لا در **ومنها** تعليمهم الصنائع الحفيدة
 التي يحتاج اليها فان التكليف باستحقاقها ضرر عظيم **ومنها** تعليم الاخلاق
 الفاضلة المراجعة الي كل نفس والسياسات الراجحة الي جماعة تشترك في
 البلد والاعليم وهذا التعليم بالحفيدة تعليم العلية التي معرفة مصالح الحركات
 الارادة والاعمال الصالحة الانسانية على وجه يرد في نظام الاحوال
 في المعاش والعاد **ومنها** الاخبار بالحق الي الطاعة والعقاب على المعصية فان
 العوام وضعفاء العقل لا يستحقون الاختيار في الحول النافع في امور معاشهم
 بحسب النوع عند استيلاء الشرقي عليهم الي ما يختارون اليه بحسب النقص
 فيقدر من علي الله الشرع واذ كان المصطفى والعا هي ثواب وعقاب
 اخر ويا من عند الله القدر على عجز انهم بالخير بما يدونه ويغفونه من
 افكارهم واقر لهم ظلمهم الرجا والحق في على الطاعة وترك المعصية وهذه
 الغواير انما تحصل من البعثة فيحصل اللطف للمكلف بواسطة هذه الغواير
 العظيمة المقربة الي الطاعة المبعدة عن المعصية التي اشتمل عليها البعثة
 فبكرة البعثة مع كونها حسنة لطفاً من الله بالنسبة الي المكلف في التكليف

العقلية

الملا صدق هذا الرجل في دعواه فكذلك هذا ولما الكبري فلا تصدق الكاذب
 اعلم الخلق وقبحا عقلا وهو سبحانه منزلة عن القبايح واذا انقرب
 هذا الاصل وانقش على صحايف الالهة فان ذلك يرجع الى ما نحن بصدد
 من شرح الفصل المقصود بالبيان وفيه اي في هذا الفصل مباحث خمسة
 بآر ومقيب دعواه النبوة حقيقة او كحكا وكل من ظهر على سيرة محمد بن عبد
 الله في الاول في نبوت نبينا عليه السلام وتحقيق حقيقة المستلزمة
 لاحتمال حقيقة نبوة جميع الانبياء كما لا يخفى فنقول محمد بن عبد
 الله بن عبد المطلب هو الله الى الخلق وبنيد المعوث بالحق لانه
 ظهر على يده المعجز كالقراة واشتقاق الفروع من الماه من بين اصابع
 واشباع الخلق الكثير من الزاد القليل وشيخ نصي في كفه وفي اكثر من
 ان حقيقه وادعي النبوة واذا كان كذلك فيكون صادقا في دعواه والامر ان
 تكلفين بالقبول والاعزاء بالقبول عليه نعم حال فيك ما يستلزمه محال وهو عدم
 صدقها كما لا شك وترتيب الدليل وتحقيقه ان نبينا عم ظهر على يده معجزات
 عقيب دعواه النبوة حقيقة او كحكا وكل من ظهر على يده معجزات كذا فهو نبى حق
 فنبينا نبى حق اما الكبري فتقدم تقدم بيانها واما الصغرى فتعبر عن النبوة
 منزلة عند الكل والعجرات واعطها هو القرآن الكريم والقرآن العظيم الذي
 لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وبيان كونها ظاهرة على يد ظاهر
 معلوم بالتواتر وبان اعجازها انما يكمل مصافح الخطباء من العرب والعجم
 لا يشهدوا انفسها ولمعارضة نعم ان نعم في ريب مما نزلنا على عبدنا

هذا هو الذي هو
 من المعجزات
 والقرآن العظيم
 والنبوة الحقيقية
 والاعجاز المعروفة
 والنبوة الحقيقية
 والاعجاز المعروفة

والاعجاز المعروفة
 والنبوة الحقيقية
 والاعجاز المعروفة
 والنبوة الحقيقية

فان اسبق من مثله وامتنعوا عن التحدي بها مع في الدواعي على المنازعة
 بالمعاصرة صرا للنفوس والاموال والادارة والدليل على الامتناع
 هو انزلوا عارضوه لا ظهر والمعا جرت ولو اظهرها بلغت اليها نزلنا
 لتزف الدواعي على عقل شالده والمتقول المنزلة عدم المعارضه واما وقد
 فلا اسعز ولا قل ثلثي اجتمعت الانس والحج على ان ياتوا بشكك من القران لا ياتون
 بعشدة ولو كان بعضهم لبعض ظهير واجازة لكن في اعلى مراتب البلاغة
 لا شكاله على التواتر والاسرار الخا حجة عن طرف البشر ووصوله الى الجمل لا يفت
 حليد سوى خالق العزى والفرد قبل ان يكون فيصحي باعتبار رفعة
 ومركبا نتجيبا ان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقتها لمقتضى الحال الذي هو
 الاسر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص مع فصاحتهم وقصا حجة الكلام يقتضيه
 فيها فصاحت الكلمات لانها عبارة عن خلوص الكلام عن ضعف التاليف وتنا
 في الكلمات والتعقيد بمعنيي اللفظي والمعنوي مع فصاحت الكلمات وفصا
 حنة الكلمات خلوصها من تنافر الحروف والقرابة ومخالفة القياس اللغوي
 والكره في السمع ولا خفاء ان مفهوم الكراهية في السمع غير مفهوم الكراهية
 ولا التناهي الى الاستلزام والاكفى للخلوص من مخالفة القياس عن بغيره
 وايضا فلا لا التزام محجوز في التحقيقات فلا بد من اعتبار الحروف عن الكراهية في
 السمع في فصاحت الكلمات فتدبر في اصل اعجاز القران لاسلوبها واختصها من الكلام
 وفصاحتها مع الانهض والبلغاء والناجحين واعين مثل هذا الكلام لعدم قدرتهم
 على مثل هذا الاسلوب على وجه يكن نعيما وقيل اعجازها لعمق عقل العقلاء

والاعجاز المعروفة
 والنبوة الحقيقية
 والاعجاز المعروفة
 والنبوة الحقيقية

على التعليل
بأنه تصرف
عقربهم بنقل
اللائحة بمثلته

عن الانيان مثله والمعاينة حقا فترد بجاية بلا عتد ونهاية فها
وهو من هذا السبيل المرتضا علم الهري قوس سره لا يقال فعل هذا وكان القدر
في غاية المراكمة كالمبلغ في الجحان لا فاعلم ان الله لا يسهل على استماع
الآذان ومن المقتضى ان لا يذهب ان لا يجوز ان يشتمل عليها كلام الله
المودان اذ المقصود منه هداية الخلق باستماعه والتامل فيما اشتمل عليه
الحق والبرهان ^{الذي هو} من ان تترت منها اشتقاق القرصين عندنا رت
العالية ثم عود كل منهما الى الآخر وقد اتفق المؤلف والمخالف حتى اختلفه
والسبح على انه السبحي به لا يورث ولا يتخلل شيئا بالنسبة الى الاسويات
وضمها ^{في} الما من بين اصابعه الشريفة حتى اكتب الخلق الكثير من
الماء القليل بعد رجوعه عليه السلام من غزاة تبوك وهذا اعظم من مجزة
موسى بن عمران عليه السلام وانما الماء بضرته العصا على الجحان الى من جنس
الارض ومقدن الماء في الجحش لا يصاحبه ^{في} اشباع الخلق الكثير من
الطعام القليل مرارا فانه لما نزل قوله نعم وانذر عسير تلك الاقربين فلا سيد
المسلمين لا يملؤا مني نعم وعلى سائر المعصومين سره خذ شاة نخس من
لبن وادع في بني اسرائيل في هاشم ففعل امير المؤمنين ذلك ودعاهم وكان
اربعين رجلا فاكلوا حتى شبعوا ما يراون الا ان اصابعهم وشربوا من اللبن
حتى اكنفوا واللبن على حاله على الارادع يدعهم الى الاسلام قال ابو البركات
سحرهم فخرنا من اجل ان يدعهم في الاسلام نعم فقال له امير المؤمنين
افعل مثل ما فعلت ففعل مثل ذلك في اليوم الثاني فلما اراد ان يدعهم

عاد

عاد ابراهيم الى كلامه فقال لا يملؤا مني نعم ففعل مثل ما فعلت ففعل مثل ذلك في
الثالث ودعاهم الى الاسلام وقال كل من آمن الحق فاطمنا فترس بعد ذلك
اجابوا في ذلك احدا منهم فاطمنا امير المؤمنين المشاهدة بين فيا بعد في الخلافة
ومتابعه بغيره وما ينطق عن الهوى اذ هو الا وحى يوحى ونوع له جابر ابن
عبد الله عن ابي يوم الخندق وجره لصاع شعير ثم دعاه فقال له انا واحب الي
فقال نعم ثم جاء الى امرته واخبرها بذلك فتالت لدايت قلت امض واصحابك
فقال لا بل هو ما قال انا واحب الي قلت نعم فتالت طوعا وعرضا قال فلي جازع
قال ما عندكم قال جازعنا عندنا الاعفاد في التمسك وصاع من شعير خبزناه
فقال له اقصد اصحابي عشرة عشر ففعل فاكلوا الطعام حتى شبعوا في ذلك
من المواضع المأثورة ومنها تسبيح المعصومين كذا وصفها عودما السبحي
لما اتفقوا اصحابه وخفضت البيوت فوضع سهمه الى البراء بن عازب واربع بالزور
وعززه في البيوت فكلش الماء حتى خفف على البراء من العرق ومنها انه نقل في
بئر قوم شكوا اليه بذهاب ما بها في الصيد فانزل الماء الى الارض فبلغ اهل البيا
ذلك فضاء الى سبيل الكلاب لما قداما ويرهم ان يفعل كذلك فتفعل فيها
فذهب الماء اجمع فكل من شرب منها انه شهد الذب مرسله فان اصابه
او من كان يرعا عن الدجاة ذبيك واخذ شاة منها فضي خرو ونج من
حرصه فقال الذب اتج من اخذ شاة وهذا يدع الى الحق فلا يخيبه
في الى النبي صلى الله عليه وآله وكان يدعي بكلمة الذب ^{من} وسلكه كالمعصومين انهم كشكاة
الناقصة اليه من كثرة العمل وفلت العلف ومنها انه كان خطب عند جندع

من جهة واحدة

الفايز لا يذات ثم ورد الخطا باللائحة بيا بالذلة فانزع ما قبل ذلك ففعل
الباقي ففعل ان الطاري في ذنوبه انزع الطاري ببقا والباقي فاما ان يرجعها وهو
حال الاجماع القليل واما ان يعدم وهو ايضا حال الان علة عدم كل واحد منهما
ليست الاجماع اكثر من عدم واحد منهما لعدمها بقية في وجودها معا
وهو محال وقد وقع التسخ حيث حرم الله نعم على نوح بعض ما احل الله تعالى من
الا نبي فانه جاء في التوراة ان الله قال لادم وجرا احل لك كل طيب على وجه الارض
وقد حرم على نوح بعض الجوارح ووجب الله نعم الختان على النحس على بعض
ما حرم من الانبياء عن نوح بعد جوارحه على نوح وحرم الله الجمع بين
في شريعتهم بعد ان ابا حدى على نوح وغير ذلك من الاحكام التي تستحق في
شريعته موسى كما اشتمل عليه السبيل الثالث من التوراة وجوابا لانيان
الجواب المذكور المنسوب الى موسى بخلافه ففعل على موسى قبل انه مما اخلفه
ابن المزدني وعلى نوح عدم القطع بالاختلاف ففعل غير متواتر لا انقطاع
تواترهم زمانا حتى نفي فانداسنا صلهم وافتاهم حيث لا يسيق منهم عدد
النسب فلا يبعد بيقين ولو سلم انه متواتر فلا سلم ولا نشد على مرادهم
بالقطع فان الامر قد يستعمل فيما يسيق مذهب بل كما جاء في السبيل الرابع من
النسب ان كل عبد خدم ست سنين يصر عليه العتق فان لم يرد قبل تلك
واستخدم ابدا وجاء في موضع آخر منه انه يستخدم خمسين سنة ويضم
نحوه ان يكون الامر بالنسك بالنسبة اليه لم يشرط عودوه في آخره قد
الثاني من الباعث وجوب عصمة نبينا على اجد الله وخلفه صلى

الله عليه وعلى ما حذر عن نذر ولا خفي ان اذات الشيء وموقوف على معرفته فقول
العصمة لطف بعبده الله بالمكلف بحيث يكون له داع الى ترك الطاعة لا الى انك
المعصية مع قدرته على ذلك ولولا القدرة لما سخط المذبح والوثاب على فعل القاتل
وبرك للعصية وقوله تعالى خطا للتيه انما انا بشر مثلكم يوحى الي تدعى على
قدرة على المعصية كغيره وقوله تعالى ولا تجعل مع الله الها اخر يدعى على قدرته
على الشك لان النبي لم يحرم عدم القدرة حيث ففعل قوله ان العصمة قد دعى على
الطاعة وعدم القدرة على المعصية وان المعصوم يكون مختصا في بدنه او في نفسه
بخاصية تقتضي امتناع اقامته على احوالها او بوجوب عصمة النبي طلقا او جوا
منها انه يجب ذلك ليحصل الوثوق باقواله وافعاله فيحصل الغرض من البعثة وكان ذلك
لولا ذلك المذكورين وجوب العصمة لاطية المعصية واذا جاز عليه المعصية لم يحصل
الوثوق بقوله وقوله لانه جيتن يحتمل ان يكون كاذبا فاعلم للقيم فينبغي فانية البعثة
ولم يحصل الغرض من اذات ما لا يسيق ولا يجرى الى اليه لعدم الوثوق وهو اي انتفاء ذلك
البعثة وهو محال لا سلب زامه البعث المتبع عليه ففعل قوله ان النبي معصوم ما لم يرد وجوب
منابعه في شيء معين او وجوبه في ذلك الشيء بعينه في زمان واحد والامر باطل
بالتصوير فالمرور وشله واما الملازمة فلا بد لو لم يكن معصوما لجاز ان يوجب امر او يحرم
واجبا فحرم ما بعينه في ذلك الشيء لا يوجب امر او يحرم منه وجوب مخالفة فيه بعينه لو وجوب
الغرض المعصية ومنها ان لو لم يكن معصوما وجب الانكار عليه والامر باطل وكذا الملازمة
اما الملازمة فلا بد لو لم يكن معصوما لجاز ان يوجب امر او يحرم منه وجوب مخالفة فيه بعينه لو وجوب
فوجب الانكار عليه لان النبي عن المنكر واجب عام واما بطلان الملازمة فلا بد لان الانكار على النبي

في خلافة

محل من القلب لم يكن منزها عن هذه العيوب فلا يتابع قوله ولا يلتصق بالفضل
والطلب خلافه من محل من القلب وهو شره علة وقدر فيها ملزوم ذلك
موصوفا بشدة الرأي والتدبير والانتفاء في نفسه ليرغب في مناصبه والانتفاء
لا وسمه ونواهيه فيجب فيه كمال العقل الذي هو غيرة يلزمها العلم بالضروريات
عند سلامة الآلات وكمال الكفاة وهي شدة قوة النفس معودة لا كمال بالارادة وهي
هذه القوة الذهن وكمال الفطنة وهي جودة تفهم هذه القوة بقدر ما يرتفع
من غير ما ويسمى الفهم بضمه وكمال هذه الاشياء انما يكون للنفس البشرية بالهبة
لشدة الصفا والسمح وقوة عزمه بقوة نبينا عليه السلام وانما تم الايمان واليقين
تتم يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا وقوله وما ارسلناك الا كلمة للناس
وقوله نعم بعثت الي الاسود والاحمر ليس بوجه الحسن وقوله نعم ولكن رسول الله وخاتم
النبيين ولما ذكرنا بعض الله الوقت كمال البرع شامل العباد من تحقيق فصل الزمة
وتعيين صلواته الشرعية واصل الهادي ان اذ ايمان الامامة وتعيين معاذ الله
الولاية التي هي لهم بالحق واليقين من النبي والمؤمنين والارواح
العارضة تختص بدين الشريعة وقايق الشاويل والساكنين سالكين اليقين حجج
الله على الخلق اجمعين فتدبر حاسدين الله شاكرين لآله ومصلين على النبي
محمد وآله الفضل السادس من الفصول السبعة التي للباب في الامامة
ومستحقها ونفي غيرها من الافراد واما بعد الاصحاب وفيه اي في هذا
الفصل ما حث خمسة الفصل الاول انها واجبة في الحكمة ولما كان الحكم
فرع نقى مفهومها التوجه الي توفيقها او لا فلهذا مفهومها عام مطلق وخاص

وقد اختلفوا في الامامة

مفيد

مفيد والقصود في الامانة وان كان هو الخاص لكن نفس مسوق بتصور العالم
هو جزمه فنقول الامانة المطلقة رياسة عامة في امر الدين والدنيا والنفس
الاختصاص رياسة كالجنس شامل للقصود وغيره وبقيد العزم خزانة الرياسة
كالرياسة على اهل القرية او اقليم والعزم قد يكون باعتبار الدين فقط وقد يكون باعتبار
الدنيا فقط وقد يكون باعتبارها معا وبقيد الاخير يخرج للقسمين الاولين فظهر
ان الرياسة ليست جنسا قريبا كما ذكره بعض دعوى الشيعة لا بد عليه كما ان
عزم المؤمن لا بد عليه كونه الجسم جنسا قريبا وعزم الجسم لا يقتضي كونه الجسم الناجي
كذلك بالنسبة الى الانسان بالجموع رياسة عامة بمنزلة الجنس الحزب وال
لتعريف المختص كالفصل هذا ان جعلنا الشخص من الاشياء من جهة انما عن التعريف
نفسها على ان يستحقها في كل عصر يكون الا واحد كما ذكره واما ان جعلناه من جهة
تتم التعريف كما هو المختص في كل عصر يكون الا واحد كما ذكره واما ان جعلناه من جهة
الامر سوى الاخير كالجسم الحيواني الثاني الحساس المتحرك بالارادة للانسان والتعريف
ح للامامة الخاصة ولا حاجتنا في زيادة قيد الشايع عن النبي وغيره لاجل الامانة
ولا في زيادة قيد كماله لاجل رياسة ناي الامام المنصوص اليه عزم الولاية لانه
لا يامنه على الامام فلا يكون عامة بالعني المختص فتدبر وهي الامانة واجبة
مطلقا على الله نعم عقلا خلافا للخروج الزاهدين في وجوب الجواب مطلقا لاجل
القبول بعدم الجواب مع الان والفق في المثل الى عدم الجواب مع نفس الحق خلافا
لاهل السنة والاشاعة فانهم ذهبوا الى ان الامانة تقتضي ان يكون له من صفات
والغبارين من المعقولات والذاهبين الى وجوبها على الناس عقلا وبعض المعتزلة

المعصية ولا كذلك مع انفراد ذلك فلا يتقدم مقامها في اللطف في الجواب
عن انشائك وجود الامام لظن من الله تعزى اوله يتصرف ويوجوده يتحقق نفسه
فلا من المؤمنين على لا يخلو الارض من قاي به لحيه اما ظاهر مشهور واخفا مشهورا
يشلان بطل حجج الله وهما انه وتتمه ظاهر في جميع الاوقات لعنا غير وجوده
وانما يتم بسا عوده والظن وقوله وامره ونواهيته فاذا لم يتحقق هذه الامور
من العبد لم يتحقق تعريفه ظاهر في جميع الاوقات لعدم التعريف من عصيان الرعية
لان الله لا من الامام الثاني من المباحث في وجوب عصية الامام وبطلان دعوى من
يقول بكون الامام معصوما والاتباع والالزام الذي هو التسلسل باطل لما تقدم من الوجوه
فاللزام اي عدم كونه الامام معصوما مشد والملازمة ظاهر لانها جازية لا عينية
الامام في رد الظالمين والامتناع من الظلم منه اي من الظالمين لكون لظفانا
لجزء لظفانا علينا وعدم عصمتنا فلما جاز ان يكون الامام ايضا جاز لظفانا
انتم الى الامام انتم لكون لظفانا بالنسبة اليه لان الاشتراك في العلة يستلزم الاشتراك
في التسلسل وذلك الآخر على تقدير عدم عصمته بكونه مقتضى اليائس وهو الرابع
وهلم جاز الى غير المأيد وتسلسل ومنها انه لو لم يكن معصوما لزم احد الامرين
الحالين اشتبا فائدة نصبه او سقوط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك لان
لوضع المعصية فلا يخلو من ان جازية كذا عليه الا فاة وجب الاكثار عليه سقط
محل من القلب وانتقت فاجرة نصبه لانج دبا لا يتابع في قوله وفعله
والطلب بكونه وفعله وحله في القلب والفايدة من نصبه متابعه كما
في النبي المجدد ايضا وجوب الاكثار عليه مناف للامر والظاهر له والامر

القبولين ووجهها على سبيلها وانما قلنا بوجوبها على الله عقلا لان الامامة لظن
يصرف تعريفه عليها فانما قلنا قطع ان الناس اذا كان لهم ريس مرشد يتصرف
للمظوم على الظاهر ويرد الظالم عن ظلمه ويمنعهم عن التعاليل ويرزقهم
عن المعاصي ويحفظهم على الطاعات ويحفظ الدين عن الزيادة والنقصان كما ان الي
الصالح اقرب ومن الفساد ابعد بالضرورة وليس الحفي باللفظ سوى ذلك
فتبين ان الامامة لظن وقد تقدم ان اللطف واجب عليه نعم عقلا فالامامة
واجبة عليه نعم عقلا وهو المطلب لا يقال الامامة ليست واجبة عليه
لوجود منها ان نصيب الامام قد تهيمن فاسد لانها على التفصيل فلا يكون واجبا
عليه نعم ومنها ان نصيبا جازي لوالفصل اللطف فيه لكن جاز ان يتقدم لطف
آخر مقامه فلا يكون واجبا عليه نعم ومنها ان وجوب نصبه بوجوب تقدي بالامر
والنهي وعنايد الدين في كل الاوقات والواقع خلافا لذلك لا نقول في الجواب الى
ان الفاسد معلومة الانتها وان الامام لظن من الله وواجب عصمته فخصبه
لا يتطهر من فسده قطعا وايضا لو كانت الامامة مستقلة على منفردة واجبة
لما حكم العقل بوجوب الصلاح مع الامام وانما لا يحكم مطلقا لكونه حكم بكونه
مطلقا وعن الثاني ان نصيبا لظن الذي يحصل من الرئس المذكور فيه معلوم للعقل
لكن يتقدم غيره مقامه وترجمه انه لو كان له بكون الحكم العقل حكما مطروعا على امر
الزمان بكون المكلفين معه اقرب الى الطاعة وبعده من المعصية وكان العقل
ترقب الحكم بذلك على تنبأه البكر لكن اللازم حال اليضم مع فرض من الحفظ
على المكلفين بكونه امتضا في الامامة الذي لظن فرض ادعي في دفع الطاعة وانتفاع

الامانة والامانة

المعصية

ولا حص لاختيار الإمام في ولا نصار بعد وقوع خيرة الأنبياء على ذي الناصب
لما اراد أهل الصلاح أن يسمي كلام الإمام عليه وعلى آله السلام وأدركوا
كذلك فلا بد من تعيين من يعينه عليه في العلم والفضل عليه أما في كتابه
أو على لسان بعده أو وليه أو بإظهار الجعرة على يده عتقت دعواه الإمامة فإن
ادعاء الإمامة مع ظهور مجتهد على يده يدل على صدقه كما في النبي ع وأيضا
الإمامة وإن لم يكن أعظم أركان الدين فلا شك أنها من الأمور المهمة في
الدين فلا يناسب إهمالها لعم الظاهر في العالمين وقوله عليه السلام من مات
ولم يعرف امام زمانه فقد مات ميتة جاهلية يدل على وجوب معرفته في زمانه
ومعرفة لا تحصل لجميع الأمة إلا بالفضل من لا خلاف في كون صادق الرابح
من المباحث في بيان وجوب فضيلة الإمام فقل يجب أن يكون الإمام أفضل
من الرعية مطلقا وأكمل في جميع الكمال لا تلتزم في النبي ع من جهة
والنبينا فالدلالة على فضل الإمام كمالا ومقتضوا أنزل في جميع
تقديم المفضول في منصب الإمامة التي هي خلافة الرسول في الإمامة
قوانين الشرعية وحفظ حرم الملة الفريدة على وجه يجب أن بناء على
علي كاذبة الإمامة معلوم للعقل قطعا ويدل عليه قوله نعم أن
يهدى إلى الحق الحق أن يتبع من لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف
تفكرون ولا ترجع في المسألة فلا يقدم أحدهما على الآخر في هذا
المسبب الرضيع وإذا بطل كونه مسبا وأيا وازل وجب أن يكون
افضل وهو المطلوب فمع تخرج تقديم المفضول على الناضل
بورا ثباته بالعقل والنقل والعقل أن المفضول إذا انصف

بصفات

والاعتراف قد لا يحسن بحفظ الله حججه ونباته حتى يودعها نظرهم
وتبرهوها في قلوب اشباهم بحكم العلم على حقيقة البصيرة وباشر في روح
اليقين واستلوا ما استوعبوا من حروفها وأما استوحش منه الجاهلون
وصحوا الدنيا بأبواب أرواحهم معلقة بالحق الأعلى وليك خلفا والله
في أرضه والمدة إلى بيته أه آه شوقا إلى رؤيته الحق الحق الحق
في نصيب أمة الطهي بعد نبينا خاتم الرسل وخير الورى صلى الله عليه وآله
فتقول الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلا فصل أمير المؤمنين
وسيد الوصية وأسد الغالب الإمام المرتضى علي ابن أبي طالب ع
لوجوه منها أن الإمام يجب أن يكون منصوبا عليه منصوبا من قبله
نقال أما في محكم كتابه أو على لسان نبية لما تقدم ولا واحد في موضع
فيه الخلاف فيه بعد النبي سواء منصوص عليه ونفا فلا يكون الإمام
بعد النبي عليه السلام سوا بلا فصل سواء فيكون هو الإمام والاختلاف
من امام خرج الحق عن الإجماع لا يقال لو حصل النص على أحد
لكان شائعا ولم يقع بعد النبي اختلاف ولكن وقع فقال النصارى
أمير ومنهم من لا يقول النص سابق ووقع الاختلاف لا اختلاف
الروايع لعدم النص وأنا قلنا ذلك النص الجلي والحق المتواتر من
النبي عليه السلام وعلى ولدهما المعصومين الكرام ولدلائل الكمال
الأنبي على ذلك للامام الكتاب في مواضع منها قوله لا اله الا الله
أما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقولون الصلوة ويؤتون

الصلوة

بصفات يصلح بسببها أن يتم بأمر الإمامة لا ينبغي لأعقلا ولا
شرعا كإبرة صريحة لما حكم به من العقل ومجرب دعوى فلا يلتفت
إليه لا يقال الإمامة منصب من المناصب الشرعية كالإمامة في الصلوة
والمفضول يجوز تقويمه في الصلوة والأخرى أعز السياسة وأمر
الإمامة فاما أن يجعل كل منهما اماما أو يجعل أحدهما دون الآخر أو
لا هذا ولا ذاك ولا دل محال بالاتفاق والثالث أيضا باطل لا يستغلة
خلو الزمان عن الإمام فلم يبق الا القسم الثاني وأيا ما كانت
يلزم تقديم المفضول بالنسبة إليهما اختص به الآخر كما نقله لرسلم
حكم الأصل فالقياس أنها يصح بعد ثبوت الجامع بين الأصل والفرع
ويشترط ههنا ممنوع فكل منهما من المناصب الشرعية ليس على الجواز
ودون الجواز مرصه وجوبا وعمدا على تقدير تسليم لا يدل على بطلان
العلية لما يتبين من ضعف دلالة الدوران في موضعه هذا مع أن المفضول
بالنسبة إلى المفاضل كالأمر بالنسبة إلى غيره فكذلك لا يجوز أن يفاضل
كذلك هاهنا والفرع المذكور محال فان الزمان عندنا لا يتخلو عن امام معصوم
جاء مع بين كمال العلم والعمل والسياسة والمحال جاز استلزامه لمحال آخر ولو
كون الامام كلها باطلا وبعض أخرى لا يلزم خلو الزمان عن الإمام أن لو لم
يجعل أحدهما اماما لأن الإمام هو المنصوب من قبل الله لا المنصوب من قبل
الخلق والإمام الكمال في الفقه وعلم السياسة وغيرهما موجود في كل زمان
لما عرفته من قول أمير المؤمنين عليه السلام وقوله أو ليكن والله الأقول عددا

والمكرمة وهم ركعون وإنما اجتمعت لأصناف من أقام الصلوة وابتداء الزكرة
حال الركوع في أي من الركنين علي بن أبي طالب لا يمكن أن يصح في السبيل شيئا يعطيه
فأعلى السبيل خاتمه حال كونه ركعا فنزلت هذه الآية في شأنه والرد على من
والحق بالتصريف يقال السلطان ولي من لا ولي له ونفا فلان واليدلم إذا كان
أحق بالتصريف فبذلك لا خلاف في العرف فيكون الأولي والآخر بالتصريف في أمر المسلمين
أمير المؤمنين علي عجلكم الله فرجه أما الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وهو المطلوب ومنها قوله نعم يا أيها الرسل بلغ ما أنزل إليكم من ربك وإن
لم تفعل فماتت رسالاته والله يصعق من الناس والمرد بهذا التبليغ الموكد الثاني
البيع تبليغ أمانته أمير المؤمنين علي عليه السلام ونحو ذلك لا ندر في شأنه
يرم غيرهم وهو موضع بين مكد والدينه المحقق بعد رجوع النبي ع حجة الوداع
بالتأني أهل البيت وقدر ذكره لأوليائهم في خطبة من خطبه والعلية في نفسه وفيه
فقر الله صلى الله عليه وآله الكرام في ذلك المقام ورجع الناس وكانوا صايقا حتى
أن الرجل يضع رداءه تحت قدمه من شدة الحر ما يجمع الرجال وصعد
عليها غطاء لهم معاشر المسلمين الستة واليكم منكم بأنفسكم قالوا اللهم
بلي فآخذ بيد علي ورفعه وقال إن كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه
وعاد من عاداه وانصر من نصره واخلف من خلفه وأدر الحق معه أينما
كان وروي أبو بصير الحافظ أنه لما أخذ النبي صلواته بصدعي علي ع
في خيبر يرحم ويرفعها حتى نظر الناس إلى بياض أبي رسول الله
صلواته وقال من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد

هذا هو الأصل في
من قال الإمامة لا تختص بالخير
القديم

من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله فلم ينصف الناس
حتى نزل قوله نعم اليوم اكملت لكم دينكم وانتهت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام ديناً فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الدين وانظام الشعر ورضا الرب برسائلي وبالولاية لعلي بن ابي طالب
ولا يخفى على من ترك التكليف ومناجاة الهوى ان هذا يدل على امامة
امير المؤمنين ولا يتبعه من اهل البيت من اهل البيت الا ما لا يمتنع
نعم واليهم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما عري وما ينطق عن الهوى
ان هو الا وحي يوحى علي ما رثه النقيب ابن المغازي في الشافعي
با سنده الصحيح المتصل في بن عباس قال كنت جالساً مع فقيه من
بني هاشم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ انقضت كرب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
البحر في منزله فهو وصي من بعدي وانقضت في بيت علي ع قال جماعة
من بني هاشم يا رسول الله لقد عريت في حب علي فانزل الله قوله واليهم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما عري وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي
يرحمي بنصه لئلا يحاربوا خلافة علي واما ما رثه اهل البيت
سند كرهان شاء الله نعم فيما يليق به معتبرين لما سببه
كبيان عصيته وافضلته **لا يقال** لو كان قد يراد به الناصر فلم لا
يجوز ان يكون المراد في الآية الاولى هذا ولو سلم ان المراد به الاول في التحريم فحمل
المؤمنين على المؤمنين خالف الاصل ولو سلم فيمنع جعله كذلك ما ما والا انهم
مختصين ولا يتبعه ما بعد وفاة النبي وهو خلاف ظاهر الآية واشتات ولايتهم

فالمات

في الآية في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الاجماع **لا يجوز** ان يكون الولي هنا
معنا الناصر لان الولاية بمعنى النصرة عامة لكل المؤمنين لقوله تعالى والمؤمنين
والو منات بعضهم اولياء بعض والولاية ليس عامة لان نصرة ائمة ائمة
في المؤمنين الموصوفين ولا يلو كانت عامة لزم ان يكون الولي والمتمولي عليه
واحد واللازم ظاهر البطلان فالمراد من مثله وبيان الملازمة ان الولي
انما هو المؤمن لان الخطاب لصحة التقدير ان هذا المعنى ثابت بالنسبة
لجميع فكل فرد من افراد المؤمنين يكون ولياً اذ التقدير بذلك وصولي عليه
لان المؤمنين والمؤمنين والولاية انما هي بالنسبة اليهم **لا يقال** لان الولاية
في الآية مختصة به سبحانه قال ايها وليكم الله مطاعاً جميع المؤمنين ودخل في
الخطاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيره ثم قال ورسوله فاحرج النبي من جملتهم بكونهم مضامين
الولاية ثم قال والذين امنوا فوجب ان يكون الذي هو خطيب بالاية غير الذي جعله
له واللازم والا الذي ان يكون المضاف هو المضاف اليه بعينه وان كان كل واحد
من المؤمنين ولله في نفسه وذلك محال اهل الله بعينهم بل هو على احد على
سبيل التخييم والتعظيم وذلك في غاية الشبهة في مقام يناسب ذلك الدليل
على التخصيص اتفاق ائمة التفسير على ان هذه الآية نزلت في حق امير المؤمنين ع لانهم
وهو ارفع عن غيره فوجب ان يكون هو المراد لا غير **و** اذا قام الدليل على خلاف الظاهر
المصير اليه ولا شك ان مقتضى الآية ثبوت الولاية في الحال لان فريضة امتناع اجتماع
اوراد في نفسه او المستحق بحسب العرف والعادة صرف عن حملها على شعبة الامامة
العتبية في الحال وقيل قد يكون اولوية الصفوة والاستعداد الكامل للصفوة

كذلك فيكون اماما بعد رسول الله واما قلنا يمنع حملها على بقية معانيه التي هي
الناصر والمعتق والعتيق والخليف والجار والابن لان كونها ناصر معلوم من
قوله تعالى والمؤمنين والو منات بعضهم اولياء بعض في الناس شرح هذا المعنى
الواضح في ذلك المعنى العظيم غير الاية بالبرهان ولا يستلزم الحمل على الباقي الكذب على من
وجب صدوقه **لا يقال** لا سلم ان الولي يعني الاول فان احد ما مضى الاخر فعمل وليس
احدهما يعني الآخر والاصح ان يقتصر كل منهما لما يقتصر بالآخر فيقال لو لم يكن فلان
كما يقال اولي من فلان ويقال فلان اول فلان كما يقال اولي فلان لكنه ليس
كذلك وليس سلم بمضاهاه فلم لا يجوز ان يكون المراد اوليهم في محبة ونقطتهم
وايضاً لم لا يجوز ان يراد به الناصر لجميع المؤمنين والعاية حاصلة لان ائمة
النصرة متساوية في محبة وفي الولاية بل في حقها بعد من التخصيص واقر في
الدلالة ولو سلم امتناع حمل الولي على غيره الا في الله لكنه يعني انما عرفنا محاسنهم في هذا
لا يعني بفهم تصرفه عليهم شاءوا والاول **لا يقال** ان الولي يعني الاول فثبت
في اللغة واد في الكتاب والسنة اما ما ورد في الكتاب فهو لتمام ما لم النار
من كلامه تعالى انما النصير اوليكم وحمل على المقر كراود الماوى هو المقام مناسب
للاخبار من فكلم البياض **لا يقال** لا فقه في قوله تعالى وليس المصير عليه اذ هو عبارة عن النار
واما السنة غير محل النزاع فلما ورد في بعض الروايات ما امره بكونه بغير اذن
من اهل بيته كما باطل اذ المراد بالولي لا لك لاحرار الاول بالحق فيها وجعل
مولى العبد اي الولي بالنصرة فيه وبذلك وقول الاحتفال فاجبت مولاها
عن الناس كلهم ايضا في ارضه وشبهه الامتناع مطلقاً وما ذكر من الملازمة

في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك هو الامامة لكن ترتب آثارها عليها وهو المصروف
بالفعل بشرط الزمان الذي بعد من الرسول مع فلا جاع المذكور **لا يقال**
الولاية بمعنى النصرة انما تكون عامة اذا اضيفت الى جميع مخصوصين بصفات
معينة كما في قوله تعالى والمؤمنين والو منات بعضهم اولياء بعض واما اذا اضيف
الى جميع مخصوصين بصفات خاصة كما في الآية المحجة بها فلا يمتنع ان يكون
الولاية المخصوصة في الله ورسوله والمؤمنين المخصوصين بالصفة المذكورة في الآية بمعنى
النصرة وهي الولاية الخاصة دون الولاية العامة **لا يقال** قوله معنى الآية الى النصرة
المضافة الى هؤلاء المخصوصين محتمل فيهم والنصرة الخاصة بها هي التي هي المحصورة
فيهم فلا فائدة في الاضمار باعتبارها فيهم لان من باب ايضاح الواضح خلاف ما اذا قيل
الولاية المختصة فلا يكون لهؤلاء المخصوصين اختصاص في الوجود فيهم فانه يعني بالاية
جدة الولاية العامة والنصرة على تقدير الصورة وحصول الفائدة في هذا لا يضر بالاثبات
النصرة الخاصة بالمخصوصة في الله ورسوله والمؤمنين الموصوفين هو المصروف
بالاولى والاخلاق وهو المعنى بالامامة فتدبر **واما** النص من خبر الامام علي ع
المؤمنين غيرهم في مواضع ايضا **لا يقال** كيف كان خبره ما تقدمه من حديث
التدوير والتم فله حين نزل آية والذين هم فيكم من المؤمنين قطع الخبرين فيهما
لانه هو لا يمتنع على العامة **لا يقال** نعم وذلك لان الولي في سبيل الولي من كانت
فعل مولا يعني الاول والاقبال بالنصرة في الامتناع حملها على غيره من معانيه فيكون معنا
ثبتت اول بالنصرة فيه فعل اول بالنصرة فيه والنبي كان منه في اني امرت
للمؤمنين وادى بانقاد حكمهم من انفسهم ووليا عليهم فيكون على امير المؤمنين

كذلك

منوعة فان كون اللفظين بمعنى واحد لا يقتضي صحة اقتران كل منهما بما يقتضي
به الآخر من الصلة فان صحة اقتران اللفظ باللفظ من عوارض اللفظ من عوارض
المعاني وان الصلوة مثلا بمعنى الدعاء والصلاة انما يقتضي معنى للدعاء بالصلوة
يقال على عليه ودعائه ولو قيل دعا عليه لم يكن معناه والاولى بهم في الجدة وا
القطر يقتضي ان لا يكون احدهما النبي عظم منه ولا يجب واذا كان كذلك كيف لا
يكون اما ما والمؤمن جميع المؤمنين كغير النبي صاها الامام ونحن نعلم ان ائمة
الشيعة الخاصة لا يرون بكون علي امير المؤمنين ابدا عن التخصيص لكن قد
عرفت ان الشيعة الخاصة محتصة بالنبي صاها الامام بعينه والذين يعنون الخوف
مجازا لم يفرق له نظير مع هذا اذا كان اعرف بمصالحهم جميعا كان الحق بامانهم
ومنها ما تواتر من قول النبي صاها الامام المؤمنين عانت من منزلة هارون
من موسى الا انه لا ينبغي دعوي الاستدلال به من وجهين احدهما ان مرتبة هارون
من موسى كانت اخفى من مرتبة غيره من اصحاب النبي صاها الامام فلو كانت مرتبة امير المؤمنين
عاليه من موسى من مرتبة غيره من اصحاب النبي صاها الامام لم يكن فيكون الامامة
بعده حقاله وانما هي ان المترتبة اسم جنس صالح لكل المنازل واستثناء النبوة
دليل العمى ومن جعل منزلة هارون من موسى ان كان خليفة على قومه حال حيوة لقوله
اخلفني في قومي والخلافه لا يعني لها الا القيام بمقام السخايف لئلا كان لدن الشرفات
واذا كان خليفة له حال حيوة وجب ان يكون خليفة له بعينه وبقدر بقايله والا فكذا
عزله من جبا النقصان ولكن غير جائز على الانبياء واذا كان ذلك تباها ونظروا عليه
وجب ان ثبت شدة اهل البيت عليهم السلام لان منزلة مرتبة لته **الاقبال** لا نسلم ان من

متاخر

متاخره الخلافه ليلزم مثل ذلك لعل اذ لم يولم يكن خليفة له بل كان شريكا في
النبوة وليس جعل احد الشريكين خليفة للاخر اولى من العكس ولو لم يثبت خلافه كان
له القيام بالنبوة والنبوة ولا نسلم ان عزله موجب للنقصان بل رفعه وذلك لان
حال المستخلف دون حال الشريك في نظر الناس فبالعمل يرتفع هذا النقصان ولو
سألت النقصان لكن اذ الزم منه العود الى حاله على من حاله الا يستخلفه من اولى
وقد ان ذلك لانه اذا عزل عن الخلافه صار مستغفرا بالرسالة الله وذلك ان شرف
من استخلفه عنه **لانما نقول** الشريك لا ينبغي الخلافه وعدم الاولوية انما يمتنع مع
مسواها الشريكين ولا مساواة هالان موسى افضل اجماعا حال هذا المستخلف
الشريك في حال الخلافه اقرى من حاله عند العزل لاستقلاله حال الخلافه بالنبوة
اصاله ومباينة معا فيكون عزله نقصانا ولا يتصور وجوبها العود الى الرسالة لانه
غير زاياله وكيف يستقل بالرسالة وهو شر كغيره **سألت** **ومنها** ان النبي صلى الله عليه
والع استخاف امير المؤمنين عليا في عزوة بتوك على المؤمنين ولو يعزله عنها
وفاقا فيبقى بعدوة النبي خليفة عليها فيم الاستخلاف لجمع الامم بالاجماع
على هذا وعدم القابل بالفصل **الاقبال** ليس فيه ما يدل على بقائه بعد وفاته **لانا**
نقول وليس فيه ايضا ما يدل على عدم بقائه والذي يدل على بقائه هو ان القصور
بالاستخلاف اقامة قوايف الشرف وحفظ حوزة النبوة ولا شك ان هذا
العمل لا يتصاف بغيره ووفاته بل حفظ هذا العمل بعد وفاته كذا لا تقطاع الوحي
ولا نه اذا كان في عزوة بتوك خليفة على المؤمنين القى في شرف اللذان ومنه فالتقوله
صاها الامام من منزلة هارون من موسى كان للمترتبة والخلافه بالفعل فيكون راجحا

اما ان يكون متواترة او مستلزمة لتواتر القول للشرط او لا يكون كذلك فعلى الاول والآخر
افاده اليقين وشئت المطلوب الذي هو امانة امير المؤمنين بعد سيد المرسلين عليها السلام
وعلى سائر المعصومين وعلى الثالث هي مفيدة للظن والظن واجب العمل فان من اخبر بان
هذا الظاهر مسموم وحصل له ظن بصحة قوله لا يجوز كونه اوله ولا ما اذا حصل لما ظن
شوق الحكم في صورة قايما ان نقول بثبوت الحكم المطلق او ببقية صفة او
معاقلة او باحد منها والاقسام الثلاثة الاخيرة باطله لا متعلق بالقول بالمعجزة
مع وجود الرجحان والجمع بين الفقيضين وانفادها فاقعين الاول فثبت ان
امير المؤمنين وصي خاتم النبيين والخليفة بعده على الخلافة بعين النبوة ولا نه
افضل القول بقاها وانفسا وانفسا فخالصها نفس سولانه وجب امتنع ان يكون
هو بعينه لاستحالة الاتحاد يكون المراد لساوي له فيما يمكن فيه المساواة كالعصمة
وعزها سوق النبوة من الكماله والرسول افضل الناس وفاقا ومساو على افضل
افضل ضرورة فهو افضل الناس بعد الرسول لهذا ولا يحتاج النبي الميراث المباح له
دون غيره من من وقع التزاع في خلافته بعد النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لانه لما نزلت اية
المباهاة وهي قوله تعالى قلنا للذين آمنوا انا ما نواساكم ونا نواسكم وانفسا
وانفسكم ثم نبهنا لنعلم انفسنا على الكاذبين ودار رسول الله صلى الله عليه وسلم والحمد لله
وقد عزان الى المباحلة وهي الدعا على الظلم من المؤمنين وعز رسول الله صلى الله عليه وسلم للمؤمنين
وفاطمة الزهراء على امير المؤمنين عليهم السلام وعلى سائر المعصومين لا يجوز ان يقول لهم
اذا انا لا دعوة فامتنوا لذلك ولا النقابة التفسير على ان الالباء اشارة الى
الحسن والحسين والبقا في فاطمة الزهراء والافضل سيد الاوصياء

على غيره من اصحاب النبي **ومنها** قوله صاها الامام النبي وصي وخليفة من بعده
وقاض في كسره المال فانه يصح على كونه اما حقا بعد وكذا قوله عليه السلام
لما استخلفه بعددي وقوله اخلا بده هذا خليفة عليكم وقوله هذا ولي كل مني
ومنه وقوله امام المؤمنين وقابل العر المجدين وقوله سل على علي بن ابي طالب
للمؤمنين بالسر صدر آية فلان اي صاها الامام والامير والاربع من النبوة
لله عليه على امانته عليه **الاقبال** يجوز ان يرد الحديث لا خير كان لتاثيره
في امير المؤمنين ايضا هذه الامور باب الاحاد فلا يمكن الاحتجاج بها في مثل هذا
الباب وكذا الكلام في غيره **لانما نقول** التقييد بالدينه ببقية اللفظ لان اللفظ
يقتضي الخلافه المطلقة على كل حال وكل بلاد واداءه قضاه الدين واجاز الوعد لانه
لخلافه التوضيحه وبؤيد ذلك ما رواه انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني ربي
وحسين اتركه بعددي يقتضي بغيري وعز علي بن ابي طالب قوله يقتضي بغيري اي
يقتضي ما يقتضي من بيان الحق وقطع بركته الصديق قوله بجوز علي اي باي جوا
وعدت به وقوله صاها الامام المؤمنين لاختصاصه بغير ظاهره او الاصل عدم تخصيصه
والمقارن الذي يثبت رؤسهم ببقية المتع تواطم على الكذب كيف يكون من باب الاحاد
ولو فرض ان كل واحد من هذا الباب لكنه كثره كذا قوله للشر لثبوت ائمة في انفسهم
عن تعذر كاعتداد عزله لانه لانه المؤمنين بالكون اتفاق الاصناف هم فقاموا
شعرا واداءه وسكان لا يضبطهم مع تباعه بلادهم وتباينهم باجمعهم يقولون
الفاكل كل جماعة انفسهم في التبعيد الموع عزله في قوله منقول ارجحوا
اذا اضم الى ذلك نقل الخبر ايضا فلتايعا **الاقبال** **لانا نقول** لا يجوز الاحتجاج

الاولى الرعية
والثانية الرعية
وان جازة للرعية

عليهم ولا شك ان مقام المناجاة مع قاضي الحاجات وعمل الصلوة لا يستحق الدعوت
يقضي حال الصلوة الاخلاص ويؤيد الاختصاص فلو كان هناك من اعلى منهم
او مساو لهم في ذلك لما حسن تخصيصهم بالاجاز من سيد الكائنات
وصيغة انفسا وان كانت جمعا لكن فعل النبي عليه السلام افضل الصلوة دليل
على ان المراد بها هذا الواحد العظيم الذي هو امير المؤمنين علي وبنو النبي وغيرهم
وكذا اجماع اهل التفسير وما رواه الشيخ في فضائل الصلوة قال النبي صلى الله عليه
ان منظر الادم في علة والى في جفواه والى ابراهيم في علة والى موسى في عيشته
والى عيسى في عبادته فليقل على ابن ابي طالب فقد اوجب هذا الجز مساو
الانبياء في صفاتهم والانبيا افضل من باقي الصعابة مطلقا فكان على افضل
ايضا لان المساوي لا افضل **لا نقول** لان مساواته لكل شيء في
صفة وجوب مساواته لكل شيء حقيقة واسد منهم في الفضيلة والارتم خلاف
الاجماع وان يكون افضل من كل واحد منهم وهو باطل واذ لم يلزم ان يكون
مساويا لهم في الفضيلة لمرتب الاستدلال **لا نقول** مساواته لكل واحد
منهم في صفة وجوبه كماله بوجوب ان يكون هو مجموع تلك الصفات المساوية
لصفات الانبياء افضل من باقي الصعابة وبم الاستدلال وطير الطائر وهو
النبي ص اهري اليه طائر مشوي فقالوا اللهم اني يا احب خلقك يا كل مع من
هذا الطائر في رواية اللهم ادخل الجنة الي احب اهل الارض اليك في رواية
واكل معه من ذاك الطائر وكان علي امير المؤمنين احب الخلق الى الله
يا بني النبي مطلقا حتى يكون احب من النبي ايضا وكل من كان كذلك كان

اعظم

اعظم شأنه في المراتب المحيية الله تعالى العباد لولادة الثواب في جنتهم وكل من كان كذلك
كان افضل **لا نقول** يمكن ان يكون احب الخلق بالنظر الى شئ دون شئ لصحة
الاستفسار بان يقال احب خلقك في كل شئ او في بعض **لا نقول** احق
العمى راجع لحصول مقتضى في هو لفظ العام واحتمال الاختصاص بوجه اذ اصل
عده هذاع اما الاحب مطلق والاصل عدم تقييده **وايضاً** لا بد من زيادة الكرامة دليل
الافضلية موجود وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم يا انس ابي الانصار خير من علي في الانصار
بما افضل من علي **وايضاً** انه روي في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في علي بن ابي طالب
خلقك اليك ليكل معي من هذا الطائر في رواية في الباب فقال انس ابن مالك النبي صلى الله عليه وسلم
فخرج ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم قال اولي في علي بن ابي طالب فقال انس قال لا افرج عنهم
قال النبي صلى الله عليه وسلم قال في الاولين في علي بن ابي طالب فقال انس قال لا افرج عنهم
النبي صلى الله عليه وسلم قال انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في علي بن ابي طالب فقال انس قال لا افرج عنهم
جيت في رواية في النبي صلى الله عليه وسلم قال في علي بن ابي طالب فقال انس قال لا افرج عنهم
ان يكون هذا الراجح لاهل الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا انس في الانصار خير من علي في الانصار
افضل من علي ولا شك ان هذا الاستقراء على سبيل التفكير فلا ينبغي ان يكون علي صاحب ذي
الغفار افضل من علي الكرام ولقولهم في ذي الشريعة يتبين خبره في الحديث في رواية
اخرى خبره في الاحرف قد قبله ابو بصير عن جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ان اباهم اطلع على اهل الارض فنتابهم ابا بصير فنتابهم ابا بصير فنتابهم ابا بصير فنتابهم ابا بصير
منهم من قال له صلى الله عليه وسلم يا انس ابي الانصار خير من علي في الانصار فقال انس قال لا افرج عنهم
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم على خبره في الحديث في رواية في الباب فقال انس قال لا افرج عنهم

وعلي ومحمد صالح المؤمنين على الانبياء وخلاف الظاهر والظاهر ما الحسن في الروي
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بكر الى خيبر فخرج منتهز ما فبات رسول الله صلى الله عليه وسلم معوما فلما اصبح
خرج الى الناس ومعه دليته فقال لا عطيت الزمان اليوم رجلا يحب الله ورسوله
كرا غير ذر فصرعها المهاجرون والانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان علي بن ابي طالب
احد العيينين فطلبه وتقل في عيشه ثم دفع الراية اليه وانت اعظم ان كل واحد
من الاقرية الى خير البرية والاختصاص باحوتر السبيية ووجوب المحبة النبي
في سبب السعادة الاخرى والمحبة من الجواد المنان ذي العظمة وكما ان الله الى
رسوله بشي اعظم الحيدريه وبانوصف المذكور في حديث الراية الروي عن الحضرة
النبوية كالواو صوف به اكل وافضل من غيره من القادر والاباحد الاجنبية
فانه هاشمي من الاب والام اما من الاب فلان علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم
واما من الام فلان علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم وهو اول هاشمي من هاشميين
وافضل من هاشم بن عبد المطلب بالاختلاف وبما هاشم افضل من غيره من هاشميين
ان الله اصطفى من ولد ابراهيم قريبا واصطفى من قريش هاشما ومن هاشم افضل
من افضل افضل فهو علي بن ابي طالب واذا ثبت انه افضل بعد سيد المرسلين
ثبت انه الخليفة بعده بعد امير المؤمنين ومن الله على امته ان لا يترك
احد على ان الامام بعد رسوله اما على ابو بكر والعباس كما قالت الرواية
ولكن خبر علي لا يصح لانه لان الامام يجب ان يكون معصوما مطلقا لما تقدم
ولا احد من غيره من ادعي الامامة بعد عصوم اجماعا لما تواتر من سبق الكفر بالحق
بصلواته الامانة لان الكافر حائل الكفر ظالم العقول تقا والكافرون هم

رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من علي بن ابي طالب ولغيره من الانبياء وهو ان عاتشة كانت عند
النبي صلى الله عليه وسلم فقال له سيد العرب قالت يا بني انت وامر الله سيد العرب
قال اناسيد العالمين وهذا سيد العرب ولا خلاف في ان الذين وقع النزاع في الافضلية
بالنسبة اليهم من العرب فهو ان سيدهم بحكم الحديث وافضل منهم ولما تواتر ان
النبي صلى الله عليه وسلم في اسامه من رتبته فهو افضل منهم لان الوالي افضل من تبعه
ولم يزل احد من الصحابة على امير المؤمنين علي وهو افضل من اسامه بالاتفاق
فكون افضل منهم لان افضل من الافضل **لا نقول** تقدم اسامته في
لجيش لا يقتضي تقدمه مطلقا **لا نقول** ان تقدم المفضول والمساوي
قيم فلا خصوصية في الجهاد الذي هو اقوى المناصب الدينية فلا يصدر عن
النبي المعصوم ولا اختصاصا بالقرابة والاخوة ووجوب المحبة وكمال النصرة
وخير الراية بيان ذلك اما الاول فلان علي بن ابي طالب كان اقرب الى الرسول والهيبة وان
كان في الرسول لكنه اخ لعبد الله بن عبد المطلب من جهة الاب وكان ابو طالب
اخا له من الاب والام اما الثاني فلان النبي صلى الله عليه وسلم اخي بن الصحابة اخذ عليا
اخا لنفسه واما الثالث فلعله قل لا اسماكم عليه في اللقطة في القرية
قال سعيد بن جبير لما نزلت هذه الآية قالوا يا رسول الله من هؤلاء الذين قولهم
قال علي بن ابي طالب ولله اولا ولا يخفى عدم مشاركة الذين لا يدرجون في القرية
فيما هم مختصين بولي القرية واما الرابع فلعله قل في حق النبي فان الله هو وليه
وهو ولي وصي المؤمنين والمراد بصالح المؤمنين علي بن ابي طالب كما تقدم اوصافه
عن ابن عباس والولي ههنا هو الناصر اذ هو هو القدرة المستمرة بين الله وعباده

وعلي

الثالثون فلا يصير في الاسلام معصوما مطلقا فلا يصلح للامامة اذا كان الامام
واجب العصم وانما قال من ادعى لك الامامة على البناء للمعصومين دون ادعى العصم
على البناء للفساد على لان العباس ما ادعى ذلك بل كان قابلا بامامة امير المؤمنين
لان طائفة زعموا ان الامامة بالميراث وادعوا امامته وهو كان من صفا
منهم غير باض باقوا لهم واذا العريض على امير المؤمنين على الامامة فيكون
هو الامام والازمان لا يكون اجماع الامة حقا وهو باطل ومنها قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وبما انه
ان الله تعالى امر بباطعة واولي الامر وهذا يقتضي ان لا يجوز عليهم الانشقاق
واذا لم يحظر عليهم الامر بالفساد كانوا من معصومين وغيرهم على من وقع الخلاف
فيه غير معصومين لصدور الفحشاء الذي هو الكفر عنة فنعين ان يكون امير
المؤمنين على من هو المأمور بباطعة فيكون اماما لا يقال امره بباطعة من
يجوز عليه الفحشاء وانما يكون امرا بالفحشاء وان لو كان الجواز مستلزا مالا يجوز
لا انفسه المحال اتنازم من فرض الوقوع لاحسن الاستئذان كما توهم النامية
في الظلام ومنها ان امير المؤمنين ع هو الامام الحق بعد سيد المرسلين
عليهم السلام لا اعلم من جميع الصحابة مطلقا في اصول العلم واحاد العلوم **البرهان**
العلم في واقعهم المشكوك وسأليهم الفضلة اليه بعد علمهم فيها كما هو منظور
في التواريخ ولم يرجع الى احد منهم في شيء من العلوم اصلا ولقولهم عليه السلام افسناكم
على ولا افسناكم في العلم لان افسنا يحتاج الى جميع انواع العلوم وخصوصا الى
الفرع اما نسب الامر اليه فقد رجع بعضهم على بعض في علم خاص كقوله افسناكم

زيد بن ثابت وأقرام له ولا تنفاد العلماء والفضلاء في جميع العلوم إليه فان القرآن
يسير القسم في علم أصول الكلام إليه والاشعري ايضا رتب إليه لان كان
تلميذ له على الجبائي المعتزلي المتب إليه وابن عباس رئيس المصنفين كان
تلميذ له وقدم عليه تفسيره وكان من المواضيع التي تتعلق بعلمه دقيقة وعلم الفقه
انما ظهر منه وارسل بالأسود الدؤلي إليه وعلم تصفية الباطن الذي هو من
أسرار العلوم انما اخذ المشايخ منه اوسن اولادهم وسن تلامذة اولادهم وعلم
الشيعة وصارسة الاسلمة معلوم ان نسبته تنسب اليه ولولا ذلك قوله وهو
صادق وقفا على انه اعلم من غيره في مواضع منها قوله سألوني فقل ان تقفروا
فكم بينه وبين اقبلوني **ومنها** قوله بعد شرحه لما عده سببا من تعاقب ائمة
الله عنده علم الساعة فهذا علم الغيب الذي لا يعلم الا الله وما سوى ذلك فعمل
على الله بعبية صا فعملية ودعالي بعبية صدي ويضم عليه جراح روى
انه لما نزل قوله تعالى ونعيمها اذن واجبه في رسول الله الله جعلها لان علي
قلنا امير المؤمنين على بعد ذلك ما نسبت شيئا وقال علي رسول الله باب
من العلم ما افتخخ من كتاب الف باب **ومنها** قوله لو كسرت في الواسدة ثم حلت
عليها القنيت بين اهل التوراة بتوراتهم وبين اهل الانجيل بالانجيلهم وبين
اهل الزبور بزبورهم وبين اهل الفرقان بفرقانهم واهم ما من اية نزلت في
ابراهيم واسحق ويعقوب واسماء وارواح اوليل ونهار انا اعلم حتى نزلت وفي
اي شيء نزل وكيف لا يكون اعلم مع قوة حديثه **وقوله** في هذا الباب
ابن عبيد ولشد ملازمة للرسول واستفادته ولا نزاع انه كان في اصل

في غاية الذكاء والاستعداد للعلوم وكان الرسول في غاية قلوص في تزنيته واد
شاده وكان يدخل عليه في كل يوم ومعلوم ان مثل هذا التكليف علم من اصول علي
خدمت الرسول في الكون ووصل اليه في اليوم والليله الا اننا ليسرنا وقيل العلم
في الصغر كالنقش في الحجر والعلم في الكبر كالنقش في اللد واذ كان علم ابينا افضل
اقله ثقافا من اهل بيوتنا الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله يرفع الله الذين امنوا
منكم والذين اتوا العلم ورجالة والفضل هو الامام فاليوم منين ٤ هو الامام الحق
والخليفة المطلق على جميع الامه جدي في الرحم ولا نه ازهد بعد النبي من من مطلقا
لان طاق الدنيا لنا ولا ازهد هو الامام لانه افضل وتوضيح الصغري انه قد علم با
لنوا نرانه ما كان اكثر اعراضا عن متاع الدنيا وطيبا قها وخالقها ولما قد بعد
خبر الانام عليه السلام من اول عمر الاخره فزارها بالكلية مع القعدة لانتاع
ابواب الدنيا عليه حتى خص باسم الزاهد فقال هو بالانفاق صادق المقال
يا دينا يا دينا اليك نبي الي تعرفت ام الي تشوقت لاحسان حبيبتك هيبها
هيجات عزى غري لا حاجه في فيك طفتك ثلثا الاربعه لي فيك فبكت
قصير وخطر كسير واهلك حقر وقال ولا تقبم دنياكم هذه ازهد عندي من
وقال اما والله لاني لم هذه اهن في عيني من عارف خزن بر في يد محمد وم
وكان زهاد الصحابه كابي ذر وسلمان وابي الدرداء ولا مذمة والكرمي ظاهر والاد
الادع امامه امير المؤمنين والبراهين القاطعه على خلافة سيد الوصيين بعد
خير الوصي في الفضل وامام للرمي من الصلوة والخصي كثره وكيفيك
الشامد على ذلك كتاب الالفين وليذكر من ما علم عليه بعض الخالفين على

[illegible]



الف درهم وراح الى عماله وقد صدقوا جميعها فان له فاطم عليها السلام فاني ان
يا ما لم يزد فيها طعام وقد بلغ ما يجمع وانما اظنك الا كما حدثا قبل ان ترك لنا
من ذلك فوما قال معنى عن ذلك وجوبها اشقت لاراها ليا هذا القول وقد
تصدق بجميع ما معه عبد الله ارضي نزل في شأنه الذي يخفون اموالهم بالليل والنهار
سرا وعلاية واذ كانا بكرهما واما كانا لما نكحنا منها كان عليهما بعد النبي
صدا كثر موطنه على الزنوة وحبس النفس على الكثرة وعجل الاذى والعفون الذنوب
حق في حق باسم الحليم قال في احبها براني لعالم بما يصلحكم ويتمم اولكم لكني واسر
لا اري اصلاحكم بافساد نفسي وقضاء من واني مع شدة عداوتك له حيث اخذ اسيرا
يوم الحلف فاستنعم حشني وعشني فتكلم فيه فحلفي سبيله قال وسمعتي الائمة منه
ومن ولدته موتا احرى واذ كان احكاما هو الامام منها انهم بعد النبي خلفا و
طلقهم وجها حتى تلبس الاربعة مع شدة باسه وعبثته ولاشرف هو الامام منها
انه كان اقدمهم ايمانا بالنبي وروى ان النبي بعث يوم الاثنين واسلم يوم الثلاثاء قال
البيهقي اولكم اسلا على ابن ابي طالب وقال علي انا اول من صلي واول من امن بآية
وسهول ولا سبقي للصلاة النبي امته وقال علي النبي مشهود لي اني انا الصديق الأكبر
اعتق قبل ان امن ابوكمر واسلم قبل ان اسلم لم يفر ولم ينكر ظله واذ كان اقدمهم
ايمانا واسلا ما كان من بينهم خليفة بالحق وامام بالقول نقاشا والسابقون العا
اوليك بالمقرور قالوا قال النبي معاوضة اليمان على اعداؤكم لانه لم يوه غير الله
بكر فانه لم يتبعكم اليكوه مثل الوقف يكون من الرجل عند غي بكرهم وتلعثم الرجل في
الاراء انكث فنه غثي وذلك يدل على ان اب بكر سبق الي اليمان على من عداه والاكثان

[illegible]

فتبين انهم لم يرد عليه السلام فقبضهما سبعة اهل البيت وذاك ان سقر كسبا يتعديان فاخرج احدهما شتمه ودفنه
واخرج الآخر شتمه ونهض رجل فسلم قتالا له الفخذ فسلم معها اكل الفاعل من اكله رمى اليهما فانه ذراعه وراكبهما من اكله
من طاعهما واقتضاه وراكب صاحب الفخذ فله نصفان بيننا وراكب صاحب الكسبة اى كسبه وراكب الشاة واقفعا الى امر المؤمنين
وقضا عليه الفضة وثلاثة اشهاد اى جبر دناؤه واخذوا منه ثيابه فبره الصلح فذاك صاحب الثلاثة اى كسبه وثلثه

البلاغة ومولدها ومنه ظهر سكنونها ومنه اخذت قوايتها وعلى مثلته حدا
كل قائل خطيب وبكلامه استعان كل واعظ لم يبع ومع ذلك فقد سبق وقدر
ونقدم وتاخر والان كل كلمة الكلام الذي استعمل العلم الاصح ومنه
عقب من الكلام النبوي وبكيفية شاعدا على ان امام النصيحة مطابقة
كلامه المجمع في نهج البلاغة ولا شك ان الافضل من الفضيل وهو في
هذه الصفة واذا كان افضل في سائر الصفات كما مر ويحيى كان افضل في
الاطلاق والافضل هو الامام ومنه انه كان على اشد من راي ابي عبد الله
واحسنهم تدبر وكل من كان كذلك كان هو الامام اما الكري فما ظهر واما
الصغري فلذلك بالنسبة الى من طرقي او امره وسميته وعزوه وبكته ورسائله
الى عبادته وامر بلائه والتمار والوصايا لاهله واصحابه وغير ذلك في ايشان
عليه الباب الثاني من النهج وانصف من نفسه فانه لا يخفى عليه ان عليه ما لا
لا يفي من المجمع في الجميع ويؤيد ذلك ما تواتر من اعتقاد الصواب على انه بعد
المشاورة معه في ما يريد ومنه فانه لو لا اعتقادهم ان رايه اشد مطلقا
لما اعتدوا عليه ولا يكون لايهم وقد اعتمد على شائره بالتحقق في غزو الروم وبعث
رجل في جمع جمع جماعة من اهل البلاد والمنصبية بعده مشاورة في الخروج
وتترك القرض على الحلي الكعبة على ما روى انه ذكره عن عمر على الكعبة وكثر شدة
فهم بذلك وسال عنه امير المؤمنين عليا فقال ان القرآن انزل على النبي والاموال
اربعتمن المسلمين قسمها بين الورثة في الفرائض والبقية قسمه على مستحقته
والخص فوضعا حيث وضعه والصدقاة فجعلها امة حيلة جعلها وكان حلي
الكعبة فها هو من يدفركه امة على حاله ولم تترك شيئا لم يخفى عليه مكانا فافوه

تأخره في الإيمان لا لعدم اجابته بل لتقصير النبي صلى الله عليه وآله في دعائه الى الإيمان وذلك ليحبل
في حوائج المؤمنين ستم تأخر ايمانهم على ايمان نبي الله صلى الله عليه وآله لكي ايمانهم يبلغوه و ايمان علي قبل
بلوغه لقوله سبحانه سيقتلكم الى الاسلام طرأ علما ما بلغت اوان حمل و ايمان البالغ
للافتاق على صحة افضل من ايمان الصبي الاختلاف في محته **فان** الحديث على
تقدير محته لا يدل على سبقه بالزمان وسبب تأخره في الإيمان غير محض تعلقه
ونقصه النبي صلى الله عليه وآله في دعائه الى الإيمان حتى يلزم عند استقالاته وجود الثاني
لجواز ان يكون هاتك اسباب وموافقه اثر مثل غيبته وحضوره لا بعد وعده
الاستيناس وغير ذلك من الموانع الخارجية و ايمان الصانع السابق كهم
نوعاً كيف يكون افضل من ايمان من هو معصوم من اول العلم الاخره بالاتفاق ومع
هذا يكون سابقا على غيره سبقاً زمانياً قبل سن امير المؤمنين علي كان بين علي وبين
وست وستين والبي في ذي الحجة ثلث وعشرين سنة وعلي في رجب النبي
فربما بين ثلثي سنة فاذا استقصا ثلثاً وعشرين من ست وستين بقي ثلثه عشر سنة
عند ذي الحجة بين اثنتي عشرة سنة و ثلث عشر سنة وبلغ الاماني في مثل هذا الزمان
واقبل ممكن و واقع ايضا فيحكم بوقوع **منها** قوله هذا لظاهر كلامه روحك اقدم
سلما اذ لم يزل على اولئك صاحبين سلم لما سمع هذا الكلام والشمس ثبت انه لم عليه السلام
فمروا به لا هم له نه متدحج به فزيد على اعتبار اسلافه قطعاً سواء حملناه على
ظاهره او قلنا للملوك او ان الحكم الاول ان العترة في الخلف المعارف المتبادر
عند الاطلاق وهو خمس عشر سنة وان كان اسلامه في حال بلوغه فتأمل **منها**
عكان افضل بعد النبي وقوله ذلك بل هو شرع الفضاة وموردها ونشأه

البيلاغم

امير المؤمنين فقال يا هذا انت نبى رسول قال لا قال فقلت مقرب قال لا قال
فنى انت قال لا وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاتم النبيين فاسلم على يده وقال
اشهد بانك وصى رسول الله وحق الناس بالامر من بعده ثم قال لراجل هذا الذي
ينى على طلب قانع هذه الصخرة ومخرج الماء من تحتها فاذ جعلت كذا كذا من كذا ان
هذا الوضع عينيا عليها صخرة لا يعرف مكانها الا بى او وصى وانه لا يعرف من ولى
الله يدعى الى الحق ايقنه مع فقه مكان هذه الصخرة وقد نته على قلعه باقيا فقلت
تحققنا ما كانت تعلم **ومنه** انه اذا اراد الماء في قرأت الكوفة اشفق الناس
من العرق فخرج الامير المؤمنين ع فركب بقلعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حتى اتي شاطئ الفرات فقرأ واسمع وصنوه وصل منقره انفسه والناس
يروونه وعا اعدت حتى سمعها الكرم ثم تقدم الى الفرات متوكفا على قضيب
يده حتى ضرب به صخرة الماء وقال انقص يا ذن الله فخاص الماء حتى برت
الجيتان من قعر البحر فطلق كبريهما بالمرمى المومنين **ومنه** اخبارا
عالم الغيبات فانه قال اصحابه ان اهل النهران قد عبروا فقال عليهم لم يعبروا
فاخبروه برفائيه فقال لم يعبروا فقال خضر بن محمد بن عبد الله الازدى في نفسه ان
وجدة القوم قد عبروا فقال كنت اول من يقا تلها واصلوا النهر لم يجدوا عرجا
فقال يا اخا الازد ايتين كذا لارد ذلك يدل على ظلامه على ما في صخره ايضا
واخرجه بقوله الذي التذير فاما لم يجدوا اصحابه بن القنلى قال الله ما كنت
ولا كنت فاعترضه ع حتى وجده وشق قبضه ووجد على قبضه قلعة
كثيرة المزمه عليها شجر عذوق كنفه مع جذبه ما ويرج كنفه مع تركها **واخرجه**

كبر

كبر بن زياد بن الحجاج يقتله فكان كمال **واخرجه** قنبر بن بديع ظملا فخرج
الحجاج القوين **وقال** ليتم القمار الم توحى لعدى وصب على دار عمن حوث
عاشرة عشرة فاقهروهم واقرهم الى الارض من تحتهم فامس حتى اركب الخلة التي
تصلب على جذعها فالاها اياها فقل عبيد اسد بن زياد لعنه الله ذلك وقال
لما اخبره رجلا هو على المنبر بان خالد بن عرفط مات بوادي القرى انه لم يمت
وفا يموت حتى يقود جيش ضلار صاحب لواءه حبيب بن حماد فقام حبيب بن
جما فقال يا امير المؤمنين واسه في كل شيعة واني لك محب قال نعم انت
فقال لانا حبيب بن جما فقال عا اياك ان تحيا ولتعمل بها وتدخل فيها من هذا
الباب واوصى يده الى باب الثعبان التي سميت باب الفيل فاقضت واقم الحين
عم بعث ابن زياد لعنه الله عن سعد ذلك الجنس الذين لا حرب لهم حتى جعل
خالد بن عرفط على مقاصده وحبيب بن جما صاحب رايته فساد بها حتى دخل
السجون من باب الفيل وهذا خبر متواتر نقله الموالف والمخالف وهذا القدر
في اثبات ما هو المقصود كاف وان كانت مصداقته لا تخص في عدد ولا
تحد بحدود ولا لانه على امامته ع فو لرقا يايها الذين امنوا اتقوا الله
وكونوا مع الصادقين وترو ضياع الله انما يكون مع الصادقين وعلى امير
المومنين قدامه والامام واطهر المحر فيكون صادقافيقين الكرمه وفيه
اما ما وما يدل على امامته امير المؤمنين بعد خاتم النبيين عليهم السلام وعلى سائر المصطفى
ان العامة الذي وقع التراجع في امامتهم بعد النبي عليه السلام لا يملك لوجه تعينهم
وهو ظاهرهم بتقدمهم كرمهم ولوجوه مخصوصة بكل واحد واحد منهم فاحتسب

بما يجوز به والممتزق وان خالفته لا يمكن ردها وعدم موافقه الغرض من مخالفتها
الكتاب صريح وان لم يدل على الكذب لم يدل على الصدق فكيف يستدل به واذ لم يقدح في
فكيف يجب العمل ومنه منع فاطمة عليها السلام فكذا هو في تحجيرهم مع ادعائهم الى النبي
ص قد جعلها اياها وصى معصومة لقوله تعالى انما يرث الله عبيد له عظيم الجاهل
البيت ويظهر كرم نظره اوصى من اهل البيت وفاقا وقد شهد لها حيث استشهد
بعد الدعوى امير المؤمنين ع وامر ابي فاطمة بصدقه ما وصى ساء النبي فادعاه
للمحبة فمضى مع امته لم يشهد احد ولم يدل دليل على انهم كلهم من اهل البيت والعلم
يكفيه قضية فكره داع له بعد من من الخلفاء على اولاد فاطمة ولم يقبلها وقد
وامثالها وصت فاطمة عليها السلام ان لا يصلى عليها الا بكرضا عليها ومنعوا عن ثواب
الصلاة عليها فاذنت ليلا ولم يعلم ابو بكر واخيه في هذا لا يصلى على القبر ولم يعلم
بغيرها الا ان **لا يقال** ان فاطمة ماتت فكذا على تقدير انها ادعت فلا سلم
ان ينبغي ان يعطيها بلائمة ولا سلم ان عليا عليه السلام وقت دعواها وعلى تقدير ان
شهد ذلك فلا يجوز ان يحاكم بشهادته وحده واحد ولا يعدل مع امرأة عصمت للرجل
لا يثبت الحكم على وقت دعواه بلائمة مشروعة وتصدري الارواح في ادعاه
الحجرات فمن علمه بصدق دعواه واشتهد ذلك عند اصحاب رسول الله واستقال
فكره الى اولادها في عهد عمر بن عبد العزيز لا يدل على خطا ابي بكر ولا سلم انها
اوصت ان لا يصلى عليها ابو بكر وعلى تقدير ان لم لا يدل على نفسه ولا سلم
انها اوصت ليجعل الغضب عليه يجوز ان يكون لها فرض **لا تقول** دعاه
فد كاذبا وانما ثبت لا يثبت فيها واذ ثبت عصمته المدي وجب على القاضي

بابي كبرونا عزنا الكثر الخ كتاب الله الواجب الاتباع في منع فاطمة
الرجل عن ارشاد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولقد وافقه احد من الصحابة في روا
اما في الغنة في نكاح الكذاب فان الله تعالى يقول في محكم كتابه وان كانت
واحدة ففها النصف وهو عام لا اختصاصا ص له باحد من برتيه واما
الخبر الذي تقدم بروايته فهو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث واثبت كناه
صدقه وهذا الخبر لا اصل له لوجه **منها** ان في قوله تعالى وورث سليمان
داود وقوله برئى وورث من آل يعقوب في قصته ذكرناه **ومنها** ان قال
لما قال ذلك قالت لفاطمة عليها السلام انك ابك ولا اري ابك جيت شيئا
فرا **ومنها** اخبار الامير المؤمنين سيف رسول الله وبعثت دعامة ومنها
زعة العباس بعد موت فاطمة عليها السلام لعم **ومنها** ما روى ان قالت لفاطمة
عليها السلام بعد زمان يا ابك كرات وورث رسول الله وورث اهل بيته قال
بل وورث اهل بيته ما قال لهم رسول الله قال سمعت رسول الله ان الله اذا
اطم نيا طوعه كانت لولاه بعد هذا القول منا قتل ذلك الخبر هذا وقد قال
البيهقي اذا روي عن حديث فاعرضوه على كتاب الله فان وافقه فاقبلوه
وان خالفه فردوه وخبر الواحد المختص للكتاب مخالف له فكيف يردوا
وخصيصا مع منافاته القواطع وهذا لا يقتضي تنقيصا من حجة الكتاب
بالسنة المتواترة قوله كان او فعلا كتحصيل قوله تعالى بوسمكم الله في اولادكم
الآية لقوله تعالى لا يرث منكم شيئا الراية والراية والراية
وهو وجه التحصيل ذلك لان قوله ص وان خالفه فردوه وال على انه مختص

اقوى فتعين العلم **ومنه** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاعمال التي تتعلق
باقامة القوانين الشرعية والسياسة العامة المناسبة للباسه الكلي فليعلم
له تولية جميع الاحمال الدينية **لا يقال** استخلفه النبي في الصلاة بالناس في حرمه
وصلى خلفه وما عرله ولمسلم انه يولد شيئا في حيوة ذلك لا يدل على علم الخليفة
للامامة **لا يقال** ما عنيه الرسول بل ما اراد ان يصلي بالناس وعنده حرمه
بل اذ خرج النبي من قبله الى المسجد وناخر به ووصل النبي بالناس دفعا
لنورهم انهم قد عرفوه على ذلك او امر به ولم يصلي النبي خلفه بل صلى صلاته
بصلاته لان الامام في حكم المنفرد فكونه في حيوة النبي ما مورور بعبية من ممتما
الى ما سبق يدل على عدم صلاحية الامامة **ومنه** اخذ سورة براءة منه وعرفه
عن قراءتها فانه يدل على عدم صلاحية الامامة سورة واحدة في حرمه فلا بد على
عدم صلاحية الامامة العامة بعد وفاته بالطريق الاول وتوضيح الكلام ان
الرسول ص اعطاه سورة براءة في شمع من الحجر وتبعته من المدينة الى مكة ليراجعها
على الناس في الموسم فترجى ان يعلم بعد ذلك وانه اورد في الحديث واخذ السورة
منه وان لا يقرأها على الناس الا بالواحد من اهل بيته فارجح ان يكون ذلك
لا يروى عنك الا ان اورد رجل من صحف الرسول بها على ظهره اتم وعرفه بالامر
عنها بالامر الملك العلم **لا يقال** المروي انه ولاة الحج وقد عرفه بقراءة سورة براءة
لانه كان من عادة العرب انهم اذا ارادوا اخذ الوثائق والعهود لم يشغل ذلك
الاصحاب العهد اورط من في اعانه فخرى الرسول على سابق عهدهم **لا يقال**
المروي على تقدير صحة لا يضر لان الكلام في عزله عن قراءته في سورة مصرح به

والامر

والامر بالقرارة ليس مما جرى فيه على سابق عهدهم بل انما جرى به جبريل بعد ان بعث
الرسول ابائكم بالقرارة وليس الغرض من قراءته السورة مجرد اخذ الوثائق بل فيها
قوايد اخرى **ومنه** انه لما كان عارفا بالاحكام الشرعية كلها بالقوة القرينية من
الفعل فلا يكون محتملا ان لا يصلح للامامة **لا يقال** ان اريد ان جميع الاحكام
ما كانت حاضرة عنده على التفصيل فهو مستكمل وليس هذا بواجب في احتقاق الامامة
وان اريد به مكان من اهل الخلفاء فهو ممنوع **لا يقال** الاجتهاد هو استقرار
الوسع في النظر في الاحكام الشرعية فلا بد للجهل من معرفة الطرق للمقتضية الى
الاحكام الشرعية ومعرفة ما يتوقف على تلك الطرق في اتصالها اليها لا يمكن من
الاستدلال بالادلة الحقيقية عليه فلا بد ان يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق
بالاحكام وايضا لا بد من معرفة القياس وشرايطه ليعلم القياس الذي يصح
ان يكون طريقا للحكم والذي لا يصح ان يكون طريقا اليه ومن معرفة كيفية النظر
بان يعرف المراد المناسب للمطلوب والصواب للمورد اليه ليكون معصوما عما عداها
عن الخطا وعليه ايضا ان يعرف النسخ والمنسوخ لئلا يحكم بالمنسوخ الباطل
ومع جميع ذلك لا بد ان يكون عارفا بالجملة لا بالجزء فقد تعارض الامر لاحتياج
الى امور بها يتخرج بعضها على بعض وامور بها يتبادر ويوارد على تقدير
صحته في الاجتهاد فانه قد تواتر قطع يسار سارقا لا يمينه وهذا غير جائز
واخرى شخصيا قيل هو حجة المار في بالنار وهو يقول انا مسلم وهذا غير جائز
ايضالا هذا التعذيب ما اخذ منه نفس لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تعذب بالنار والارب
النار ولم يعرف الكلمة ولا ميراث الجدة فانه سبيل عن الكلمة فلم يقبل منها شيئا

يسأل عن احاطتها بها وذلك لان المجتهدين لا يجوز لهم الاستقصاء بعد الاجتهاد
وقبل الاجتهاد ايضا لان المجتهدين امور بالاجتهاد لقولنا فاعتبروا يا اولي الابصار
فلما جاز الاستقصاء لجازت الامور بالاجتهاد بالاجتهاد واخذ على يقول
الغيران ثبت فان ما كان يكون عركا في النبي او الولد لا بد وكذا المقداد ومحمد
الاجتهاد غير المجتهدين كان حاكما في علي عليه السلام لا بد والاستقصاء والسؤال عنها على
الصحيح عندنا انه امر المقداد بالسؤال عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن حكم المجتبي لا يستحي منه
لمكان قاطع عليهم في الامور والادام الكرام قال المقداد لرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم وخالد ليس
له قول ما لك على تقدير ان حقق منه الرد حتى ثبت الارتداد بان تشهد رشا هذا لان
على ردة باختياره لفصل الشهادة لاختلاف المذاهب وبها ثلثة ايام في بعد الاجراء
يقبل الامام وتزوج به بارأته في ليلة قتلته ولو كان في دار الحرب لا يجوز لعدم انقضاء
العدة بالوضع او غيره وقوله لا اعتمد سيفه اسله الله يد على ان القاتل هو خطر خالد
لاخر وايضا لو كان القتل خطأ ومن غيره لضرب الدين على عاقله الحافي ولم يفعل
ذلك وفاقا ولو كانت زوجة محالكم مطلقه منه لما كانت بعد انقضاء عدها في سنة
وما حالها فحقا لخطا الزوج زوجته وليس كذلك **ومنه** انه دفع في بيت رسول الله
بغير اذنه وقد نرى امره في حوله بغيره في حيوة بغيره لا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا
لا تدخلوا بيوت النبي حتى يخلوا لكم فكذلك بعدوا فاستلزمه علم في الحادين جميعا
لا يقال المجتهد كان ملكا لعائشه وقد دفن فيها بالاناء والمنع من دخول
المؤمنين بيت النبي حال حيوة بغيره لا ليقته في عدم دفن ابي بكر فيه اذ كان
ملك الغير **لا يقال** الحكم بملكية الحجر انما كان بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والكلام من الاول والاولد وكل وارث ليس بوالد ولا ولد لبيت فهو كلاله والعرب
تقول لم يرته كلالا لم يرته عن عرض اي جانب وناحية بل عن قرب واستحقاق
وسا له حجة عن ارفاق افعال الاجل شيئا في كتاب الله ولا سنة نبوية فاجوز فيها
ومحمد بن الحسن الرسول اعطاها السدس وقال اعطى الجدة السدس واضرب
في احكامهم ولم يخلو جلالا ولم ينفذ حرمه وهو قد قتل مالك بن نويرة بن سلم
طعنا في تزويج امراته وخبط امراته ليلته قتلها وضاجعها وقال لا تحل في سلم
اصطفي الحكم **لا يقال** قطع الصداق يحتمل ان يكون من غلظ الجلود وانما اضعف
اليه لان اصله القطع كان باهر ويحتمل ان كان ذلك في المرة الثانية واذا كان
المجتهدين باخذ بما اذى اليه طنه في زلزاله الاحراق وقوله انما سلم فقلعه ثبت
عنده انه كان زنديقا والزندقية غير مقبول التوبة وقوله في الكلال والجد على
الوجه المذكور لا يدل على عدم الاحكام ولهذا رجع على حكم الذي ايقن المقداد
وفي جميع ام الولد في قول عمر خالد انما قبل الكلال بحقوق منه الرد وتزوج به بارأته
انه كان في دار الحرب وقوله لم يرته قتلها وانما قتلها بعض اصحابه خطا لظنه انه ارتد
ولعل زوجته كانت مطلقه منه وقد انقضت عدتها **لا يقال** لا تقول انما امر
بقتل يساره مع وجود اليقين والتميز من الاحراق عام حتى لا يجوز ان يوقد النار
على الباعية وتوبة الزندقية مقبولة احتياطيا لامر فان باب الهداية ممدود
فلعله قد اهتدى ولحق النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قتل من تكلم بكلمة الاسلام وقال انما قالها
الافترقا على ما لا يشققت عن بطنه تنبها على ان لا يعرف بالظاهر ولهذا قال امرت
انما قال الناس حتى يبينوا لوالد الله والمجتهدين لا يجوز ولا التقليد فكيف

يسأل

بأنها كانت لعائشه ودفع فيها بأذنهم دفن في بئره الذي كانت عائشه فيه ومع هذا
لا شك ان الرواية من بيت النبي صلى الله عليه وسلم ما هو ملكه وملكها بل هو ملكي فيه بالحق وهو
بالاجاره والاعارة **فان قلت** التكليف ساقط عن البيت فكيف يكون وقد وان كان
غير مشروع فادع في امامته **قلت** ذلك احد الاعتقادين اما باعتبار انهم انما اذولهم
يحكم لا بنبوته بل بحججه بلائمة لما وقع ذلك كما هو ظاهر وقائع وكتب ما قد مر وانما اذولهم
واما باعتبار وصيته بذلك **ومنه انه** بعث الى امير المؤمنين عليا ما استنع من البيعه
فاضرم في بيت الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه فاطمة وبنو علي فاحرقوه كرها
وكان معه الزبير بن العوف فمكسروا سيفه واخرجوه صريرا فاطمته بكلمة فالتقت
اسمعه محسن ورد عليه الحسان لما يورع وصعد النبي عليه وقال هذا مقام جنونا
اهلكه ولما حوثر الوفاة ندم على كشف بيت فاطمة ولم يكشفه وهذا يدل على خطايته
في ذلك فلم يلحق الامامة ومنه بعض خصايصه **ومما اختص به** انما مرهم
امره حافل فارت بالزنا فقال امير المؤمنين وسيد الوصيين ووارث علم البينين ان
كانت كلها سبيل فلا سبيل على جعلها دعاء حتى تضع ثم تضع ولها ثم افضل ما ما
شيت فتترك عمرهم اوقال لولا على ذلك عمر وامرهم امره ممنون فنهاه حولا
امير المؤمنين علي بن ابي طالب لان القلم مرفوع عن الجنون فقال لولا على ذلك عمر وهذا يدل
على نقصان علم وعدم صلاحية لتبعض الامامة المشروط كما لا يعلم **لا يقال** لم يلزم الخلل
ولجنون فلا يلزم منه نقصان علم **لا تقول** لو لم يعلم ذلك لما قال الهلاك لان الامامة
انما هو تابع العلم بحيث لا يعلم الهلاك وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اني ارفع عن ابي الحنفية والنسائي
والقول بانها اما فاطمة سبب ما كان يذلل من الشقاق وتقدر العلم بحالها بعد اليوم

تفسير قوله
فان قلت التكليف
ساقط عن البيت

خبر

لعدم المبالغة في البحث عن حالها مدفع بان على هذا الايقاع الحالك بل يقال لا يمكن ان يهلك
لان كما يمكن بعد الرجم على جملتها يمكن عدم علم علي بن ابي طالب بالحكم بالرجم العبر للشرع
كافي في عدم اهليته الامامة لان كان بعد العلم بحالها ولا على قلة العلم بها لظهوره
وان كان قتله دل على عدم المبالغة بحكام الدين والحرارة العظيمة في دماء المسلمين
ومنه انه تشكك في نوبت النبي لما قبض ولم يسكن اليه حتى تلا عليه ابو بكر فولى له
انك ميت وانهم ميتون فقال علي لم اسمع هذه الاية وهذا يدل على نقصان علم القرآن
فلا يصح ان يكون وليا على كافة اهل الايمان **لا يقال** ان قصيدته في حال موت النبي صلى
لا يدل على جعله بالقرآن فان تلك الحاله كانت حال الشوق في الحال واصطراب الاحوال
والذهول عن الجليليات وخفايا الخفيات وقد قال بعض الصحابة في تلك الحاله صار لي
وبعضهم صار اخرس وبعضهم جز وبعضهم هام على وجهه وبعضهم صار عقدا لا
يقدر على القيام فافلتك بالفقار عن الاية **لا تقول** ان المنقول انه كان مصرا
على هذا مدة وكان يقول لا يترك هذا القول حتى يقطع ابوي رجاله واجلهم
فان الفعلة المجره منها ومنه انه قال كل افقه من عمر حتى الخلدان اي الجوارح
اللا في زمن الخدور وهو السرا متع من العقادة في الصدق قامت اليد امره فها
المرقيل امره ثما وانبتم احد من قنطارا فكل واحد من قنطاره ومنعه يد على صلاته
للامامة اما القول فانه كان صاد قائل على مقصود لبيته بالنسبة الى الكل حتى الخدور
والامام يجب افضليته مطلقا وان كانا ذابا دل على عدم عصمته والامام يجب
عصمته واما المنع فلا ريب ان مقتضى الكتاب العزيز **لا يقال** انه عا اقتضاها الكتاب
مطلقا بل انما يهني ضد على معنى ان كان جازا سيرا فان كان ترك اول نظر الى امر المؤمنين وقوة

فمن في خمسة الغنيم للمهاجرين على الاضداد العرب على العجم ولم يكن ذلك في زمن النبي
لا يقال ان كان مجتهدا وكان يجب عليه اتباع ما اوجب الله في كل وقت **لا تقول**
ان هذين كانا نوا سطة امير المؤمنين وقد صاها بموقوفه فلا يجوز له الاجتهاد
فيما لان المجتهد فيه هو الحكم الشرعي الذي لم يكن مقتضاها **ومنه انه** مقتضى
المؤمنين متعة النكاح ومتعة الحج وقد با حرام الله في كتابه العزيز لقوله وما
استمتعتم به منه فانتم جوا من فرضه وقوله فمن منع بالقرعة الى الحج الا ان
الاولى في التماس الاول وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال انزلت اية
المتعة في كتاب الله ففعلنا ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل قرون بحرمته
ولم يبه عند حتمات قال رجل لبراه ماساء قال ابو عبد الله انه امر وبالله
فمن الثاني وقد اعترف عمر ايضا بمشروعيةها فانه روى انه شهد المنبر وقال
ايها الناس ثلث كن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واثبت على ما امرت به واعا قب علي بن ابي
مقتضى النساء ومتعة الحج وحي على خير العمل **لا يقال** انما حرم هذه الامور لظهور الحرم
عندهم بعد الجواز والمجتهدين تابع لما اوجب الله **لا تقول** جواها ما من من
الاجتهاد انها يكون في الامر الذي لم يكن مقتضاها **ومنه انه** عرف كتاب
فاطر عليا سلم فذعت عليه عليا وروى انه لما طالت المنازعة بينهما وبين ابي بكر
وقد اباها وثب لها بذلك كتابا فخرت والكتاب في يدها فليتها عن رسالتها
شأنها فقصت قصتها فاخذ منها الكتاب وبخره فالت شق الله بطنك كما شقت
سكناي ودخل على ابي بكر وعائشه على ذلك وانقضا على المنع **ومنه انه** لما طعن في شق
بطنه دخل عليه جماعة وسالوه ان تخلف رجلا مرضاه فقال لا يجب ان اتبعها حيا

كل افقه من عمر بن الخطاب وكسر النفس **لا تقول** ان امر العاشق اذا كان على وفق
الشرع لم يوجبه عليه المنع فالقول ان لا يوجبه عليها المنع لا شرعا ولا عرفا بل يمكن ان
يكون اول نظر الى المعاد لا سيما على حال ثبات الزوجه المطلوب لحفظ الدين وتسل
الزوجه وكون هذا الكلام منه على طريق التواضع مسلم لكنه غير واقع **ومنه انه** اعطى الزوجه
اليوم من بيت المال ما لا يدرى اذرا على قدر استحقاقه حتى اعطى عائشه وحفصه
كل سنة عشرة الاف درهم واخذ منه ثمانين الف درهم فانكر علي ذلك فقال اخذته
على حقها الغرض ومنع اهل البيت من سهم الذي هو سهم اقارب الرسول بحكم كلام
الله وذلك قد ارج في اهلية الامامة فقد اخطاها **لا يقال** ما راها من المصلح لا يجرم
اعطاء الزواجه ولعله منع اهل البيت من الحسن لانه اطلع بحسب اجتهاده على هذا
اقتضى ذلك وبالحججه مخالفة المجتهدين في الامور الظنية لا يوجب الفسخ فيه والازم
ذلك في كل واحد من المجتهدين لان القول الكلام ليس في حرمه الاعطاء ولا زواج
بل في اعطائهم ما لا يفران اذ على قدر استحقاقهم واقراءه نفسه مما لا يجب ومنع
اهل البيت من سهمهم مع اعطائهم مما يجب والمجتهدين لا يجوز له مخالفة كلام الله من غير
دليل ارج وهذا مخالفة في الامور الظنية لا الظنية اذ لا ريب ان اهل البيت من ذوي
القرابة **لا يقال** انهم لم قبل طلب الخصم كان دلالة على العزم متساوية لعدم
دلالة على انه لا يمكن التخصيص ويحتمل عده احوالا سواء خجل على العزم حمل على
احد الجانبين ترجيح من غير مرجح **لا تقول** احتمال العزم راجع والحصول يقتضي
وهو القدر العام واحتمال التخصيص راجع من وجوه اذ الاصل عدمه **ومنه انه**
ان قضى في خلافه بآية فضيحة وروى شيعين وهو غير مشروع **ومنه انه**

من

وميتا ثم قال الصالح لهذا الامر سبعة سيد بن زيد وانا اخر جده لان من اهل
برقي وسعد بن ابي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وطلحة بن الزبير وعثمان وعلي
اما سعد فبعضي منه عنده ومن عبد الرحمن فارقا وروى هذه الامه ومن طلحة فكار
ومن الزبير بن عجلان حبه لقومه ومن علي حرمه على هذا الامر ثم جعل الخلافة
في هؤلاء الستة والزم بحيث يكون امر الخلافة من بينهم لا يخرج واحد منهم
بذاته في قضية من شأنها والباقي فيها ثم جعلها في أربعة منهم كذا فيهم ما
عزاه الى الزبير ثم جعلها في واحد من الستة واما ان يصلي بغيره بالناس فانه ايام
وتخلو الستة في بيت ثلاث ايام فان اتفقت خمسة على رجل واحد فقل وان
اجتمع على عثمان فالامر ما قاله وان اتفقت ثلاثة فلهما فليكن الناس مع الثلاثة الذين هم
عبد الرحمن وروى فاختار الثلاثة الذين ليس فيهم عبد الرحمن وكانوا ايام الخلافة في ايام المؤمنين
على عثمان وانه عبد الرحمن لا يجعلها من غير عثمان ابن عبد الله ثم ضرب اغناهم لو
تأخر عن البيعة ثلاثة ايام والقدح في هذا الوجه وجوه منها ما قصته انما هو من نفسه
ومنها ما يقتل اكله الصالح على الوجه المذكور ومنها ان الحكم بالسنن في هذا الصلح
لان هذا الشرع مخالف لغيره في الخلافة في كل ما لا يحق ولا يخالف الرسول عندهم حيث لا يوافق
امر الخلافة الى اختياره والامر **لا يقال** هذا لا يكون مخالفا لغيره لعل النبي صلى الله عليه وسلم ان خصيص
ابي بكر على بعضه لا يكون مخالفا **لا يقال** ان النبي صلى الله عليه وسلم في بيان عدم
الخلافه هناك قد قيل في كل واحد مما اختص بهما من الزبير واما المؤمنين
فظهر فسقهم حتى احدثوا في امر المسلمين ما احدثوا من الضاد فانه ولي الوليد بن
عنه وقد ظهر منه شرب الخمر وقيل صلى الناس فهو سلمان وولي عبد الرحمن

بن

بن ابي شرح مصنفه فاسد الدين فاشكاه اهلها وتظلموا منه فكانت سران
يستم على ولايته بخلاف ما كتب اليه جهرا واوروه بقتل محمد بن ابي بكر وروى معاوية
الشام وظهر منه الفتن العظيمة وروى اقراره وهم الذين قال امير المؤمنين فيهم
وقام معه بنوا بكة يخشون ماله وخشوا لابل نيت الربيع ومعنى يخشون ان يكون
جميعهم **لا يقال** ان اولادهم المسلمين فلهذا انتم اهل الولاية وليس من شرط الولاية
ان يكون معصوما **لا يقال** لو كان فلهذا كذا لوجب عزله بعد الاطلاع على عدم
اهلية الولاية ولم يعزلهم وشروط في الولاية ان يكون عدلا كما فينا محمد اولم يوجد ذلك
الصفاة كلها وبعضها فيهم فلا يصلحون للولاية **ومنه** انه اشراهه بالاموال من
بيت المال حتى نقله دفع الي اربعة منهم اربعة الف دينار ودفع الى اربعة الف
الف لفتح افرنجيه **ومنه** انه حتى لنفسه وهو منافق للشرع اذ قد حلف النبي صلى الله عليه وسلم
بباحتها ان يحرق نفسه وان يبرح وفي الحديث لاحي الا لله ورسوله **لا يقال** انه لم
يختص بالحق فانه كان في زمان الشهادة الشيعين **لا يقال** ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
العاجزين عن الاجداد واليعم الصدقة والجزية والصوال ارضا لقرى فيها لا لنفسه
ومنه انه وقع منه اشياء منكرة في حق الصحابة فذكر ان سعدا حتى تطلعوا
من اضلاع وحرمه العطاء من بيت المال سنتين حتى منع من احراف مصحف
وهو زمان في ذلك الضرب واحرق مصحفه وضرب عمار بن ياسر حتى اصابه فتق
وضرب ابان الغفاري ونفاه الى الزبير وهو مع النبي صلى الله عليه وسلم كان معزيا
لغيره لا للصحابة وشكر الله **لا يقال** ان عثمان لما اراد ان يجمع الناس على مصحف
واحد يرفع الاختلاف بينهم في كتاب الله طلب من ابن مسعود مصحف

فالي مع ما كان فيه من الزيادة والنقصان فادبر على ذلك وان عاراهم الارب و
لهم القول وعلى قتل كثير من الصحابة في حربه فاذا جاءنا القتل فافسد جوار الناس
وبلغه ان ابان كان في الشام اذا صلى الجمعة واخذ الناس في مناقب الشيعين
يقول لهم لو دبرتم ما حدث الناس بعدوا شيعتنا والبيعتين وليسوا لنا هم وركبوا
للغير واكوا القبيات وكان يفسدوا قول الامور وتشوش الاحوال استدعاء من
الشام وكان اذا رأى عثمان قال يوم يحيى عليها في نار جهنم فتكوى بها جبا حقهم
وجنهم وظهر يوم فضر عثمان بسوط على ذلك ناديا له وله ذلك ثم قال **لا يقال**
ان تكف واما ان تخرج حيث شئت فخرج الى الزبير غير منفي واما **لا يقال**
في الجواب عن الاول ان من منع عن احراف ملكه فضله على مصحف كجده باذن الرسول
في مدة طويلة لا يجوز ضرب علي بن ابي طالب نادية لمصلحة فتاويه ومن علق النخا
هذا الوجه مع حرمه العطاء مما لا يجوز من الثاني ان تاديب مثل عمار على مثل هذا
الفعال في الوجه المتفق فيه مشروع واما قتل امير المؤمنين علي بن اهل البقي وقد قال
اسد ثقات فان جئت على الاخرى فتألموا التي يحيى حتى تقي الامر له فافدا احرار من الاخرى
وعن الثالث انه قال النبي صلى الله عليه وسلم من الحق ولو كان مرا فليكن بجوار الضروب بالسوط
ومنه مثل هذا القابل والذي يؤيد ذلك في البر المؤد من علي بن ابي طالب ولا حرج
الزبير با ابا ذر انك غضبت لله قارح من عتيت لان القوم خافوك على دنياهم
وجنهم على نيك في ايديهم ما خافوك عليه واهرب منهم بما خفتهم عليه
فما احوجهم الى ما شققتهم وما اعتكك عما منعوك وسبهم من البرج غدا والاكث
خسران لو ان السموات والارض كانتا على عهد رتقا ثم اتى الله فجعل الله منها خيرا

ليكون

الى الصحابة وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم راوا من بني قريظة
هم طيقتهم في بطن فمك كثر بنين وتجووهوا الى دنهم فمك
فانقذ كنفهم الى امر عليه السلام كان محبوبه فخرجوا من بين يديه فقال
انتم خيركم فقد جعلت فقال في خارج في ذلك ومنه في ذلك
فخرج الى بني النضير واربى معه وخرج كرم في نهر من ربي فصاروا كرم
وتدبيرة امره فبين ما ليك ان يقدر عليه في بني النضير
فقد افترق بين بني النضير والكل عظمي السد فافقه كرم في ذلك
استن الا ان في استن في النهر فافقه فافقه فافقه فافقه
فقال كنفهم ما هذا العلم يا ابا جهم قال هذا جبريل يقرئ من كتاب
ففي ذلك في هذا العلم ما كنف في عظمي النهر فافقه فافقه
اقول ان النهر قد ورد في المصنفين بان كرم في كرم في كرم
الامر في كرم في كرم في كرم في كرم في كرم في كرم في كرم
وغيره في كرم في كرم في كرم في كرم في كرم في كرم في كرم
بدا الامام عليه السلام وقد فقه في كرم في كرم في كرم في كرم

لا يوشك الا لفق ولا يوشك الا الباطل فلو قلت فيهم لافق وان وقت
منها لافق وكذا **ومنه** انما سقط القود عن ان عمرو بن قيس بن مهران وكان
واسقط حذو الشرايين من الوليد بن عتبة مع وجوههم عليهم **الامام** فقال
لان كان جهميها وقد قال هذا الفصل قد جرى في غير سلطان فلا يرمى من حكمه
لانه قتله قبل قتله لافق مامه لافق وانما اخبر الشرايين يكون على نفة من شرايين
لنهر وهذا احد بعد ذلك **لاننا نقول** اذا روى الامام الى الامام ونبئت من محمد بن النضر
الشرع وجب على الحكم سوا جدي هذا الامر في سلطان اول وهو ما حذو الوليد بن
حده امير المؤمنين على م وقال لا يعطى احد منكم الا ما في **ومنه** انما حذو لفته
الصحابه وتركوا نصرة حتى قيل له في الا بعد ثلث ليال لعدم الالهة فامام بن شاذان
وقال امير المؤمنين الله فقله **لاننا نقول** الصحابه ما حذو لفته الا اعلمهم بان لا
من الناس لا يمكن دفعهم عن قتله حتى اعلى امه قتله اذا كان لا رضاه في النهر
ومدارك النهرين حتى لا يجتنب على الامر **لاننا نقول** كيف لا يكون دفعهم وقد ارسل
امير المؤمنين على الحسين اليه يستاذن في نصرة فقال لا حاجة لي في ذلك وما
كان قوله لا رضاه والمداراه بل كان بهما النواضع يد على نهر اما جهم مع حكم
امرأة استاذن فاساء الاثره وجرعهم فاساء الجرح وبه حكم واقع في المستأثر
والجانب **ومنه** ان الصحابه عابوا عتبة عن بدر واحد والبعير وبدر هو موضع
وفي بدر كان لرجل يدعى بدر واحد جمل بالمدينه وقد وقت فيها وقتا
مشهورا وان والمواد بالبعير بقة الرضوان والبعير منه مع وجوه الافضل ففعل في
بدر البعير وعلى الثاني في بدر واحد جمل بالبعير لافق على شك امير المؤمنين في امامته

لاننا انما كان من خصمه وقد شرط على الحكمين مخالفة كتاب الله وسنة نبيه وقد
خالفا وعلم اقتضاها من قتله عثمان وان قالوا نحن قتلناه انما كان سبب
انهم كانوا في شوكه وخرجنا في اجراء حكم الله عليهم الى معونه وقد شغل عن
طليح والنهر وشها وترا فاعلم على ذلك وان كرم فيهم من الرجال غيره
لا يدل على عدم عرفانه بل على عدم عرفان النهر فافقه لانه يجوز ان يحكم الحاكم في مثل
بشاهد وبين ومع في عدم البقول فهو آفة لما كان عليه وهو واجب بنظر النهر
مع احتمال ان يكون قد جردان غيره قد سمع ما سمع فيشهد مثل شهداء
واضطراب شكره لا يدع على سوء تدبيره لان حركاته الفاسدة من ربه باراهم
الفاسدة وكيف لا ومشاهده حروب وتضيق كلامه في كيفية الحرب ما يضطر القول
الى ان كان او حذو النهر في اصالة الراي في نهر الجروب فكل فاسد جري في
او لا يدرك ان من قبل قومه اسودت بهم وقل طاعتهم له وقول اهل الشام على ذلك
شجاع غير لا يصير له في الحرب لعدم بصارتهم وقلت انصافهم في شدة عدو وقسم
وعدم موافقته لان جاس حين اشاد اليه ان يولي معاوية مدته فيستدريه
واقر له لانه يره في نظره اهل اللولايه ولذلك قال ما كنت تتخذ المضايين عضدا
مع اسكان انلو ولاه لظهر الفساد **لاننا نقول** انما جعل معاوية ففعله محجة على صلاحية
الولايه خلافا ما نعره ففقد **لاننا نقول** انما جعل على الفضيلة الغلبة في
وسجيتها التي صنوف في كرمه لا ووق في به واستدلهم على خلافة النهر
بقوله تعالى وعاهده الذين امنوا اسلمك وعليه الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما
استخلف الذين من قبلهم وبقوله تعالى تدعون الى اولى باسئد بقا لولهم

يسلمون اضعف **وقصص** الكلام وتحقيق المرام انهم قالوا للارباب الاتي اهل البكر على
وفاقاو الثاني مدعي بقوله تعالى والاحد عشر فرقة تجري لان عليا انساني ربي
النبي وانفا قودا كرم تجري وكل كان اتى كان كرم عند الله الفصل القول فقال ان
اكرم عند الله انفسكم **وجوابه** انما اسلم الاجماع على ان الراي الاتي في هذا الامام ابو
بكر وعلى لا يروي الواحد في سبانه المرفوع المعكروان عمار بن جلال على عهد
رسوله كان له غله في رايه وارجل فقير صاحب الخلد اصعد الخلد لياخذ
منها الثمار فيعاسق طائر في اخذها فصبها في الفقيه ففعل الرجل من خلدته حتى
ياخذ ثمرها ابدى فان وجدها في احد من ادخل اصبعه حتى خرج الثمر فيهم
فشكا الفقيه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى من صاحب الخلد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذهب وقل رسول الله
صاحب الخلد وقال له اعطى خلدته لاهل البيت فخره في دار فلان ولكم ما تحل في
الجند فقال الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني اخذتها فافقه فافقه فافقه فافقه
ثم ذهب الرجل في شغل فقال جلا سيع كلام الرسول يا رسول الله انما عطيني ما احببت
الرجل اعطى الخلد في الجند ان انا اخذتها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعم فذهب الرجل لوق
صاحب الخلد فسا ومها منه فقال له صاحب الخلد اشرفت ان محمد بن النضر اعطاني
بها خلدته ففعلت لم يعجبني ثم هو وان **لاننا نقول** او ما فيه خلدته اعجب لي ثم
منها فقال الرجل لصاحب الخلد اني ربي معها قال لا الا ان اعطى ما لا افقه اعطى
قال فاما لك قال ارجع خلدته قال الرجل اعطيتك ارجع خلدته فقال الرجل صاحب
الخلد اشهدك انك ساد قاهر الرجل على الناس ودعا ما واشهد لصاحب الخلد
باربع خلدته ذهب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال يا رسول الله ان الخلد قد صارت في ملكي فري

فذهب رسول الله وقال للفقير الخلة لك ولعلها لك فارتد الله فقها والليل
اذا غشي السور وعطاه قال اسم الرجل ابو الدرداج قال ابو الدرداج
من اعطاني واتقوا ابو الدرداج واما من اجل واستغنى صاحب الخلة وقوله لا يصلحها
الا الاثني الذي كتب وتولى المراد به صاحب الخلة وقوله سجنها الاثني
هو ابو الدرداج وكان النبي يفر من ذلك البستان الذي اعطاه ابو الدرداج
في غرض الخلة للابل وعذوقه فبقوله عذوق وعذوق لا يدرى المراد به
لجند واذا كان كذلك فيكون ذلك فاذاء الاجماع على ان المراد من الاباح
هذه النخسين التي يكون بلا سلب ان المراد احدها ان لا يسلم ان
المراد بالاثني لا يجوز ان يكون عليا وقوله تعالى وما لاحد عن من غير تجزى لا
بدل على ان جميع ما انعم به النبي على ما لمع عشرها انعم به ابو طالب وزوجته
فاخرجت اسدي على النبي في ذلك كتب الاحاديث والاجزاء للفتنة لاجل
النبي من اوله الى آخره واذا كان كذلك فله يكون اتفاق النبي على غير تجزى
فان ذلك كان مكافاة لغيره ابو طالب وزوجته فلاحقه يقتضي مجازاة اخرى
سلبا ذلك لكن ان كان المراد بقوله وما لاحد عنده من غير تجزى هو ان يكون
لاحد عنده من غير تجزى كما في غيرها اعم من ان يكون ذلك لاحد من المرين لا فلا
سلم ان ابابكر بن براء لانه لجواز ان يكون لاحد عنده من غير تجزى وان كان
المراد ان لا يكون لاحد من المرين لا غير تجزى كما في عليه ساق الابرار ليرفع
الاتقي مما يقع من ابتداء المال واتفاقه في سبيل الله ليدل على البه ونيكافي
عليها وليد غير حاجي احسن الخلق ليعتاد وجه ربه لا على ان لا

يجوز

يجوز لا يكون المراد به عليا ولو كان في اتفاق النبي لاشمل ذلك اذ النبي ليس من المرين
لحرمة الصدقة عليه ومما هو بدران المراد بالاثني هو قوله تعالى في حقه ويعطون
الطعام على حبه مسكينا ويتيمما وسبيلا انما نطعمكم لوجوه لا نريد منكم
جزاء ولا شكورا سلبا ان المراد ابوبكر لكن الاتقي هيما بمعنى التقي وذلك جاز كما
قال طرفة تقي رجال ان اموت وان امنت فتلك سبيل لتبها باوحد
دون افضل التفضيل لانه لو كان افضل التفضيل يلزم ان يكون المراد به الاتقي من
جميع المؤمنين فلهذا قيل ان يكون ابوبكر افضل من النبي وهو باطل واذا كان
كذلك لم يلزم الا فضليه لان المراد بقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم هو ان
الافضل والذي يكون اتقي من جميع المؤمنين وهو النبي **فان قلت** انما لا يجوز
ان يكون المراد افضل التفضيل ان لو كان المراد به هو ان يكون اتقي من جميع المؤمنين
اما اذا المراد به هو ان يكون اتقي من بعض المؤمنين فذلك جائز **قلت** سلبا
جوازه لكن لا يلزم منه الا فضليه لوجوه من الاول الا لا مسلم ان عليا داخل
في ذلك البعض حتى يكون ابوبكر افضل منه الثاني ان الاكرم عند الله هو الذي
يكون اتقي من جميع المؤمنين كما قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم لا الاتقي
من بعض المؤمنين فتسلمه وقال الموعود بالاستخلاق والتكليف في
الاية الاولى اما على من قام بالامر بوجه او ابوبكر ومن بعده والاول باطل اجماعا
فبعين الثاني والذاع المحذور تحت القدر في الاية الثانية لقوله تعالى فان سئلوا كما
نوليت من قبل بعدكم عن الدين اليس محمد لقوله تعالى خطا باله قتل من تبعوا
ولا عليا لانه ما حارب الكفار ايام خلافة ولا في ملك بعده وفاقا لحقين من كان

كثيره وقال قوم ذوي علة وشدة مثل اهل حنين والطائفة ومونة وبتواتر
وغیره فلا معنى لذكر ما بعد وفات النبي **واما قوله** النبي استخلف ابابكر في الصلوة
ايام مرضه وما عرله فبقي كونه خليفة في الصلوة واذا ثبت كونه خليفة في الصلوة ثبت
في غيرها لعدم القابل للفضل **وقوله** انما اجتمع على خلافه احد الاخص القلة
وهو ابوبكر وعليه عباس كما هو مشهور وموسى بن جعفر السبيري والتواريخ وبطل القول
بما هو عليه علي بن عباس لانه لو كان الحق لاحدهما تافعا ابوبكر واخره وظهر عليه حجة
ولم يرخص بخلافه فان الرضا الظالم ارضا ايضا الاضمار لما قالوا امير ومناكم
اسيرنا ثم ابوبكر ونهما قد فرغ ان اما الاول فان النبي لما نقل بالمرض كان في
بيت عائشة فجاءه عند صلات الصبح ورسول الله يقول يا امير يا امير فنادى الصلوة فركب
الله فقال امير يصلي في الناس بعضهم فقال عائشة امروا ابوبكر فليصل بالناس ثم
ابوبكر لعند الخرم خرج النبي الى المسجد فاما الحسن ابوبكر يخرج النبي تاخر وصلى ثم
النبي فلم يكن ابوبكر يخرج بعد الخرم من غير النبي اياه بذلك خليفة النبي في الصلوة
سلبا لكن تاخره وصلوته اليهم هم على عزه سلبا ذلك لكنه معارض ما تقدم من
ان النبي استخلف عليا على المدينة في عزه بتواتر وما عرله واذا كان خليفة على المدينة
كان خليفة في البقية لعدم القابل للفصل هذا قريب من الاستحالة في الصلوة
واما الثاني فان الامامة كانت حقا لامير المؤمنين عليا ومنارعتة في الامر
وتختلف وتختلف وجوبها بيني هاشم وابوبكر متواتر كذا لا يدرى فيها الاجاهل واعلم
واما عدم محاربه طاعة الفتنة واشتقاق عصا المسلمين في زمان كثر الاحداث
وعلم استقرار الدين او لا لاختلاف اصحابهم من المؤمنين او غير ذلك مع قلته

قله **والجواب** على الاول ان ما ذكرتم انما يصح ان لو كان المراد بالاستخلاق جعلهم
رئيسا عامي في الدين والدنيا لكن لم لا يجوز ان يكون المراد بالاستخلاق هو من اوله
الدعوى حتى يكون المراد اكثر الصحابة ويكون معنى قوله تعالى ليستخلفهم ليوثهم
ارض الكفار من العرب واليه فجمعهم سكانها وملوكها كما استخلف الذين من
قبلهم يعني بني اسرائيل اذ اهلكهم الله بدمهم وادبارهم والذين على
ذلك ان ساير الصحابة صاروا اميين ومكن ديمهم بان اظهر على الدين كلمة
سلبا ان المراد بالاستخلاق جعلهم رئيسا عامي في الدين والدنيا لكن لا
سلم بطلان الاول اي كون الموعودين بالاستخلاق والتكليف عليا ومن بعده
من الائمة الاحدى عشر كما نص سيد البشر في حديث جندل وسياق ان شاء
الله تعالى عوفي الاجماع على البطالان باطل وان اردت من بعده مثل معاوية وروان
كل اجماع مسلم لكن ممنوع **والجواب** على الثاني ان الالاب ان المراد بالمراد بالمراد بالمراد
مخالفته لا يجوز ان يكون محمدا وقوله تعالى قل ان تتبعون الايدي على ذلك فانه يدل
على ان الخلفين يتبعون محمدا في فتح خيبر فانه قالوا لا حتى النبي ذرونا نتبعكم
فقال سبحان في حقهم يريدون ان يردوا كلام الله اي مواعيد الله لاهل المدينة
لغيره خيرة خاصه ارادوا بقدره بان يشركهم فيها قل يا محمد الخلفي
لن تتبعوني في فتح خيبر كذا قال الله عز وجل اي قال الله عز وجل في فتح خيبر
خير من قبل رجس اليك ان غنيمه خيبر لمن حضر المدينة لا يشركهم فيها عزمهم
هكذا قاله ليعلم ان محمدا وغيره من المفسرين وليس لاراد من ذلك انهم لا
يتبعون محمدا في حيوته في غير الخروب فانهم قد عزم بعد ذلك في الغزوات

كبره

الناصر **وكان** الناصب الغادر فاعرض عن حقه **انما** على اهل بيته وخاصته والقبيلة عند
عدم القدرة الشرعية حائزه الارث ان النبي مع جلالة منصبه عن مشرك كذا
واتقوا الغار عند استلانهم وعدم قدرته فلا ينبغي على هذا استدلاله خصوصه اولى
وبعد على ذلك قوله **فاما** في خطبة الشقيقة اما واحد لقد نصها الى الخلاف
فلان ابو ابي ابي فاه وانه لم يعلم ان محليهما محل القطب من الرعي **يقول** رعي الشبل
ولا رعي الى الظير **فقد** دونها قويا وطوطيت عنها كسها وطقت اربابا بين
ان اصول يندجر او اصبر على تحية عميلهم فيها الكبر ويشيب فيها الصبر ويكبر
فيها مؤمن حتى يلقي به فرب ان الصبر على هائي ايجي فصررت وفي العز قزق وفي الخلق
شيئا اري ترائي **فاما** باليد الجذبالا والالاي للقطر كما به قوله الناصب وقوله فرب
ان الصبر على هائي ايجي اليك بالي وهو العقل الشاوة الى ترجع قسم الصبر لافاق الغنم ونزل
امر الاسلام وغيره فربنا الى ذلك ايضا ما توازنه لهما يوم ايوكم بالسيفية اذ ابا ابو
الفتنة بين المسلمين فعلا للتمثيل ان هو لا **فقد** هو بالامر عهاشم اليتيم وانه يحكم فيها
غرا هذا الفظ الغليظ من عدي فو يبيع عليا فانت في رسول الله وانا رجلي مقبول
القول في قرش فان دافعونا قلنا احسم وقتلناهم فاني انا امير المؤمنين عليا فقتله
ابو سفيان على الامر علم من حاله انه يريد الفتنة فاجابه بقوله يا ايها الناس
امواج العتق تصبغ الحق وعرجا عن طريق المناظره وصعوا بجان المفاخره
اخضا انهم من غير محتاج او استسلم فاراح ماء اجن ولم يبعض بها كهاها محتج
الامر لغير وقت ايناعها كالزراع بغير ارضه فان اقل يقولوا احرص على الملك
وان اسكت يقولوا جزع من الموت هبهات بعد الدنيا والدين وامه **ابن ابي طالب**

انسي

ان الموت من الطفل يدي امه انه يحب على مكنون علم لو يجب به لاضطر به اضطر
الارشة في الطوى البعيدة **لا يقال** كيف يجوز لهي القبيحة وقد كان من اقد
الناس على طلب حقوقه اذ كان شيخ في غارة الشجاة عده المشاهدة وكانت فاطمة الزهرا
مع علي شاتها وبها قد هار وجهه واكثر ضاها قد شرب سدا منهم كان مع الحسن
والحسن والحباس مع علوصته فانه قال له امديك ابا يعك حتى يقول الناس تابع
عم رسول الله **فمن** فلا تختلف عليك انسان والزهر مع غايه شجاعة سئل السيف قال
لا ارضي بخلافه ابي بكر فاني سفيان ريس كبر وراسي اميد قال ارضيت باني بعد
مناف ان يدي عليكم **فمن** ابا بكر كان ابو بكر من قبيلة بني من قال واسه
لاملان الوادي خيله ورجالا وكثير من اكار الصحابه كان معه حتى روي انه قد اجتمع
عنده سبعه من اكار الصحابه مريدون امامته حاملين له على الطلب فعملوا ان ترك
ما كان لعدم القدرة **لا يقال** علي **فمن** وان كان معه اكار الصحابه ككثير جمع العوام
كانوا مع ابي بكر وهم يزبون عليا به وعشرون الفا فابن القدرة وعلى تقدير القدرة
فانقاء الفتنة موجود وايضا انكار اكار الصحابه امامه ابي بكر واجماعهم على امامته
على يد ابي علي الامامة حوله دون غيره اذ لا يحرم بقول العوام وامانرا ابي بكر الانصاف
في الامامة فلا يدل على ان الامامة حوله دون غيره لانهم اذ لم يزلوا على فريش متمسكا
بقوله الامامة ففرش في لكل احاد فريش ان لا يرضوا بالظلم اذ قد روي فريش بوجه وانما
لهما زعمهم علم اذ كان مع من مشغولا بالامر في ص ولا يحسن منه ترك النبي
دفع وقبر لطلبه لافاد كما فعلوا او كما ما ذكره الخالف على امامته الغنم منسوبا
الى الرسول **فمن** غير متبول في الفتنة لما تقدم في الراعيين القليلة الغنم والحق النوازة

وقد فيها موسى ان عمرانك وبالاوصياء من فريشك ثلثا لرسول الله صلى الله عليه وآله
الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليختصمهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم
وليعلم لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلهم من بعد خوفهم انما قال جندل
شاخوهم يا رسول الله فقال صلص في زمكوا احد منهم شيطان فغيره وبوذي
فاذا اجمل اسه خرج فالتما يلا الارض عدلا وقسطا كما ملئت جورا وظلما **قال**
طوبى للصابرين في عينه طوبى للمعتقين على عجزهم وليكن في دينهم اسه في كتابه
فقال الذين يردمون بالغيب وقال وليكن حزب امه الان حزب الله **فقال**
ومن قول رسول الله صلص الحسين يا حسين يخرج من مملكته من الائمة منهم
مهدري هذه الائمة فاذا استشهد يابوك فالحسن بعده فاذا اسلم الحسين فانت
فاذا استشهدت فعلى ابنك فاذا امضى فجد ابنه فاذا امضى فجد جعفر ابنه
فاذا امضى جعفر فوس ابنه فاذا امضى من سى فعلى ابنه فاذا امضى على فجد ابنه
فاذا امضى فجد فجد ابنه فاذا امضى على فالحسن ابنه **فمن** الحسين في الارض
قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما **ومن** قوله صلص الحسين هذا ولدي امام
ابن امامنا امام ابايهم ستعنا ستم قائمهم **ومن** ما روي عن سلمان بن
جابر ان جبريل جاءه هبط على رسول الله صلى الله عليه وآله بلوح من الجنة فاعطاه فاطمه علم السلام
وفيه اسماء الائمة الاثني عشر **ومن** ما روي عن ابي جهماس انه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله واوصيائي جميعا على الخلق بعدني اثنا عشر اولهم
واخبرهم ولدي قبل رسول الله صلى الله عليه وآله **قال** علي ابن ابي طالب قبل من
ولكن قال الهدي الذي يلاها فاسمها وعلا كما ملئت ظلما والذي يصني الحق

التقية من السكان والمنة النبوية ولتوقيف ابي بكر امر الامامة على البيعة وما
تقدم من قوله وودت اني سالت رسول الله صلى الله عليه وآله فيمن هو وكنا لا
ننازع اهله **فمن** يد لمن الموضع على ان الامام الحق بعد رسول الله صلص
امير المؤمنين علي بن ابي طالب **فمن** من بعد ولده الحسن **فمن** الحسين **فمن**
علي الحسين زين العابدين **فمن** محمد علي الباقر **فمن** جعفر بن محمد الصادق
فمن موسى بن جعفر الكاظم **فمن** علي بن موسى الرضا **فمن** محمد الجواد **فمن** علي بن محمد
الهادي **فمن** الحسن بن علي العسكري **فمن** محمد بن الحسن صاحب الزمان
صلوات الله عليهم جميعا **وعلى** سائر العصور من الفضل المتواتر الدال بطريق متواتر
عن ائمة النقل من الجمهور وغيرهم **من** ان شخصه هو ديا اسم جندل اسم عند رسول
الله صلى الله عليه وآله بعد فقال لعليهم اوصيائي من يدي بعد نفياء بني
اسه بل اوصهم سيد الاوصياء ووارث الانبياء ابو الائمة الجبا على الزبير طالب
ثم بناء الحسن والحسين فاذا انقضت مدة الحسن قام الامر على ابنه ولبقت
بنات العابدين فاذا انقضت مدة علي قام الامر على ابنه محمد بن علي الباقر
فاذا انقضت مدة الباقر قام الامر بعد ابنه جعفر بن علي الصادق فاذا
انقضت مدة جعفر قام الامر بعد ابنه موسى بن علي الكاظم فاذا
انقضت مدة الكاظم قام الامر بعد ابنه علي بن رضا فاذا انتهت مدة محمد
علي قام الامر على ابنه محمد بن علي الباقر فاذا انتهت مدة علي قام الامر على ابنه
الحسن بن علي الباقر فاذا انقضت مدة الحسن قام الامر بعد ابنه الحسن بن علي
الحسين بن علي الباقر فاذا انقضت مدة الحسن بن علي قام الامر على ابنه الحسين بن علي الباقر

بِقِيَامِهِ لَوْلَمْ يَمُوتْ مِنَ الدُّنْيَا الْوَاحِدَ بِطَوْلِ اللَّهِ ذَكَلِكَ الْيَوْمَ حَقَّقَ بَحْرُ فِيهِ وَلَدِي
الْمَهْدِيِّ فَيَنْزِلُ رُوحُ اللَّهِ عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ فِيصِلُ خَلْفَهُ وَتَشْرِقُ الْأَرْضُ بِمَنْوَرِهَا
وَيَبْلُغُ سُلْطَانُهُ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ وَهَنَّهُ مَا رَوَى الْمُخَالَفُ عَنْ عَسْرَةِ السَّرِقَالِ إِنَّمَا
تَحْتَ عَهْدِ اللَّهِ بِنِصْبِهِ وَذَلِكَ يُقَالُ لِنَاشِأَةِ هَذَا عَهْدِ الْكَمِّ بِكُمْ كَمَا يَكُونُ بَعْدَ خَلْفِهِ
فَقَالَ لَكَ لِحَدِّثِ النَّاسَ وَهَذَا شَيْءٌ مِمَّا سَأَلْتَنِي أَحَدَهُ نَعَمْ عَهْدُ اللَّهِ بِنَا إِنَّمَا يَكُونُ
بَعْدَهُ اثْنَتَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً عِدَّةَ نَبِيِّهِ **إِسْرَءِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ** مَا ذَكَرْتُ فِي الْمَصَابِيحِ فِي بَابِهَا
قَبْلَ قِسْمِي فِي الصَّحَاحِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ إِلَى
اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً وَكَوْنُهُ يَقُولُ بَابُ الْأَيَّةِ اثْنَا عَشَرَ بِقَوْلِ الْإِمَامَةِ الْمَذْكُورَةِ
وَوَيْلٌ لَكُمْ مِنْهُمْ وَنَهَى عَنْ الْخُصُوصِ بِالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ قَوْلُهُ هَذَانِ ابْنَايَ إِيْمَانًا
فَمَا أَوْفَدَا **أَوَ اعْلَمَ** أَنَّ أَمَامَهُ الْإِمَامَةَ الْأَحَدَ عَشَرَ كَمَا بَيَّنَّتُ بِنَهْيِ النَّبِيِّ سَيِّدِ الْبَشَرِ
كَذَلِكَ خِصَّةً بِبَعْضِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ قَالَعُ بَابِ حَبِيرٍ وَبَعْضُ مَا يَكُونُ عَلَى لِاحِقَتِهِ
صَلَاةُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ مَا أَدْرِي مَعَهُ وَلَوْ عَادَ حُرٌّ وَهُوَ قَدْ حَصَلَ وَاشْهَدُوا
فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ رَوَى وَخَلَفًا عَنْ سَلَفٍ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا رَوَى الْأَوَّلُ
الْحَسَنَ وَاشْهَدُوا عَلَى وَصِيِّهِ الْحُسَيْنِ ع وَبَعْدَهُ جَمِيعُ وَلَدِهِ وَرُودُ سَائِرِ شَيْخَتِهِ
وَأَهْلِ بَيْتِهِ ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ يَقِي فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنَّ أَوْصِيَائِهِ الْبُكْرَاءُ الْأَوْصِيَاءُ
الْبُكْرَاءُ كَتَبْتُ وَسَلَّحْتُ كَمَا أَوْصَانِي وَدَفَعَ إِلَيْكَتَهُ وَسَلَامَهُ وَأَمْرِي أَنْ أَمُرَكَ إِذَا حَضَرَكَ
الْمَوْتُ أَنْ تَدْفِنَهَا إِلَّا فِي بَيْتِ الْحُسَيْنِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْحُسَيْنِ وَقَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنَّهُمَا
الْأَبْنَاءُ هَذَا أَنَّهُمَا يَدْعُو عَلَى بَيْتِ الْحُسَيْنِ وَقَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنَّهُمَا يَدْفِنُهُمَا إِلَّا فِي بَيْتِ مُحَمَّدٍ
فَأَقْرَاهُ نَزَلَ سُلُوكُهُ وَنَبِيَّتُهُ وَرَوَى عَنْ أَبِيهِ لَمْ يَحْدِثْ مِنْ سَلَامَةٍ قَالَ فَخَالَعَهُ جَابِرٌ

[illegible][illegible]

بعد ما كان في بعد ابي وهب الهادي على ابنه ابي محمد الحسن العسكري عليه السلام نصفا
متواترا قبل مقتله باربعة اشهر واشاد اليه بالامر من بعده وانه خليفة وامام
المسلمين واستهد على ذلك جماعة كثيرة من الناس ومن الموالي ومن جملة من شهد عليه يحيى
ابن يسا العنبري وقال عهدي والاكره ^{لله} الحسن الذي شهد وفاته ابنه محمد واما
توفي وفيه محمد اجتمع الناس منهم الحسن بن الحسين الإفطس وغيره من بني ابي طالب
وبني الهباس وتبرش وكافوا ما بهو حين جلوسه واوليه وسائر الناس فقص
عليه ابي الحسن السلام بالامامة والخلافة واستهد عليه بانه اقامه مفاديه وقال
ابوهاشم الجعفي كنت عند ابي الحسن بعد ما مضى بنيه ابو جعفر وابي القاسم فقص
اريد ان اقول كما تهابني ابا جعفر وابا جعفر في هذا الوقت كما لي الحسن موسى اسما
بن جعفر بن محمد عليهم السلام وان قضيتما كقضيتما فاقبل على الحسن فقل ان
انطق فقال نعم اباهاشيم كما حدثك نفسك وان ذكره المبطلون ابو محمد الخلف بن
يعقوب عنده علم ما يحتاج اليه الامامة وشهد جماعة من الشيعة ونفقون فقالوا
متواترا وقال ابو محمد ابي النبي عني عني الامامة وحكامها وقاله الخلف بن
محمد بن الحسن تكليف لكم بالخلف في عهد الخلف فقال له القاسم الجعفي ولم جعلني لذلك
فقالا لكم لا ترون من خصمه ولا يوجب لكم ذكره باسم فقالا كيف نذكره فقال عليه قولوا له
الحسن بن محمد رضي الله عنهما في الخلف الصالح في القام المنتظر محمد اسم على عباده
ورحمته في ابداء ابي الضمير محمد بن الحسن فقاموا فاف اهلنا اسحاق وشهدوا له
وخلا عليه بحضور جماعة من العميان والعلماء واهل البيت والشيعة واراوا له من
الخلف بعد فقال مستبدا ما ابا اسحاق اسحقوا انه ساركو وقالوا له على الارض

وداود بن سليمان قبل قضاء الملك ولد العباس وما قد لا داود الى
الباقين فقال ما منع الدواني ان ياتي قال جميعا فقالوا الباقين
الادام حتى ياتي من هذا الخلق فيضا اعناق الرجال شرفا وعزا ويطول عمر
فيها حتى يجمع من كنوز الاموال ما يجمع لاحد قبله فقام داود واخبر الدواني
بذلك فاقبل على الدواني وقال ما منعني من الجلوس اليك الا اجلالك في الذي
اخبرني داود قال هو كان قال ومالكنا قبل ملككم قال نعم قال يملك
بعدك احد من ولدي قال نعم قال فخذ باخيه اكثر من ملتنا قال بعدكم
اطول ولتلقين هذا الملك صبيبا يكم ويصون بكم يا بلعون بالكره وكان الملك
وما اختص بايام ابي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام امور **وما**
انما خبر عبد الله بن يحيى الكاظمي بالله سلفاه السبع وقاله افيته فادفع
وجهه اية الكرسي وقل عزمة عليك بعز الله وعزته محمد رسول الله ص
وعزته سليمان ابن داود وعلى امير المؤمنين ولايته من هذه فانه ينصف
عندك فلما وصل عبد الله الكاظمي الكوفة خرج مع ابن عم له الى القرية فاذا سمع
اعترضهما فقرأ عليه ما امره الامام فانصرف عنهما فلما مشى عبد الله بن
عبد الله في القابل بالمدينة اجري بالخبر ما كان فيه فقال له يا عبد الله انا
واسم صفة عنك وكهنتا في البداية على شاطئ الشهر وان **وما** افقه قال لا اورد
بن علي بن عبد الله بن العباس لما قتل المعلى بن خنيس مولاهم واحدا من الامويين
عليك فقال له داود ما قدر في يدك عاك كالمستعري فداها على ايمان وهذا نوع
من الباهلة **وما** الله كان لما رأى محمد بن عبد الله بن حسن يقول ان الناس

يقولون

يقولون فيه انه لم يتولد **وما** ان قال لا يصير لما دخل عليه حينما استعدا الزدة
ان تجتهد في الدلالة على امامته يا ابا محمد ما كان لك فيما كنت فيه شغل ان تدخل علينا
وانت جينا فقال لعامة الامراء فقالوا له اوليتموه من قال لي ولكن ليظن قلبي
وما انه قال لا يصير ايضا بالمدينة يا ابا محمد ترجع الى الكوفة وقد ولد لك صبي
ويولدني بعد عيسى محمد ومن بعد عيسى محمد انما **وما** انه قال
لا يصير لما دخل عليه بالمدينة ما فعل ابو حمزة الثمالي فقال ابو بصير خلفته صلحا
قاله اذا رجعت فاقره مني السلام واعلم بان عيسى في شهر كذا في يوم كذا وما قد في
ذلك يعينده لم يبق ولم يتاخر **وما** انه قال محمد بن عبد الله بن الحسن كان
صدقا لعبد الحميد بن ابي العلاما جاء اليه في وقت يوم عرض بعد ما اخذ المصروف
عبد الحميد وحسبه جعفر اذا ما فعل صدقك عبد الحميد فقال اخذه ابو جعفر فحسبه
رأيا فافزع عليه ساعة ثم التفت الى محمد بن عبد الله فقال يا ابا محمد وامر قد خلني
سبيل صاحبك وكان بعد العصر يوم العرفة فلما رجع محمد الى بغداد وسالته عن
اخيه فقال اخبرني يوم عرفه بعد العصر **وما** انه قال لعبد الله بن محمد لما ارد
الخروج مع زيد بن علي ونهاه عمه وعظم الامر عليه فلم يقبل فكان في واسه بك بعد
زيد وقد طرقت كاهن النساء وعلمت في هودج وصنع بك ما يصنع بالنساء فلما كان
من امر زيد ما كان مع الجماعة من المشعة دنابيه وخرجه واخذته حتى اذا صاروا
بالبحر الصالحين جعلوا في هودج وعلوا به وصغروا به ما يصنع بالنساء
فبسم قالوا ما احسبك فقال له لست بحسن من صاحبكم اني ذكرت ووقوت ما في
عز الخروج فلم اطع **وما** انه قال في افعاء بن موسى حين كان جالسا

يقولون

ما فاق ابو الحسن موسى وهو صغير فاخذ رفاعه ووضعوه في حجره وقبل راسه
وضعه بالرفاع اما ان سمع في ربي العباس وتخلص منه ثم ياخذونه فاني
في عبط في ايديهم وجرا لكره قال فان المهدي من بني العباس اخذ موسى بن
جعفر بحسبه فرأى في بعض منامه امير المؤمنين عليا م وهو يقول لربنا
فعل عيسى ان نزلتم ان نقصد في الارض وتقطعوا ارحامكم ففعدني منامه
في تلك الساعة واحضر موسى م واطلقة فاخذهم من الرشيد وقتله
وما انه قال بن سكر والمدينة مات هشام السام وكاشام **وما**
فوتر السامعون ذلك فكان كما قال **وما** انه قال ما ج واجبا بوجه منهم
على ان ابي حمزة جلس في الارض تحت نخلة تالسه فمرك شفته بدعاءه ولا يا
تخلط بينا جمل الله فيك من ربي عباد فامرت وذايت اعدتها اليهم
وفيها الرطب فاكلوا ثم احبوا في حرم اكلت منها رطبا اعذب رطب
والطيبه وقال ان الله نعت محمدا في ايامه وانزل عليه الكتاب فتم
بذلك كيت فلاكنا بعد احل فيه حاله وحرم فيه حرامه فخلل لاجل اليوم
اليوم وحرم حرام اليوم اليوم فيه ما قبلكم وخبر ما بعدكم وفضل ما بينكم
ثم اوى يده الرصد وقال عن علي **وما** انه قال لا يحاف ان يمارا قال
له ان لنا امر الاورخي فاعلم الناس واخاف ان يحدث حدث وان يفرقوا من الناس
اجمع ما كان في ربيع فانت اصبحت في ربيع **وما** انه كان بكرا وبني اقصم لمرة
بين يديها بقره ميتة ورجع صبيها لمساكون فذاعا بعدا وركعتا بها رجلا وصاح
بها فقامت البقره سوتة صرعه وهذا من شاهد الحاشي للعالم بمنا

يقولون

وما اختص بالامام ابي الحسن موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام شيئا **وما** انه
انه خرج شقيقا للبحر حاجا في سنة تسع واربعين ومائة قال فتركت القادسية
فيينا انا انظر الى الناس في زينتهم وكثرتم فظفروا في افي حسن الوجه شديد التبرج
ضعيف فوق ثيابهم من صوف مشتمل شمله في حليهم فعلان وقد جلس مقرا
فقلت في نفسي ان هذا القوم من الصوفيين بل ان يكون كماله على الناس في زينتهم
واسه لا مضيق اليه ولا حجة فذكرت منه فلما رايت مقبلا قال يا شقيق اجلسوا
كثيرا من الشبان بعض الفرائد ثم تركني ومضى فقلت في نفسي ان هذا الامر عظيم
فقد نكمت ما في اشي ونطق باشي وما هذا الا بعد صالح لا حقه ولا سالته ان
يحلني فاسرعت في انزه فلم الحقة وغاب عن عيني فلما ترنا واقصه فاذا بصلي
واعضاء تضطرب دموعه تجري فقلت هذا جاني مضى اليه واستحله فصرقة
حتى جلس واقبل نحوه قال يا شقيق اني لفعلا لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اخبرني
ثم تركني ومضى فقلت ان هذا القوم من الابدال لقد تكلم على اسرى من **وما**
انه سقطت الزكوة في بيوت ارباب باله في السنة المذكورة فذاعا بعدا فاف
رفع علة اليه فذريه واخذ الزكوة وماؤها ماء فوضا على ارجلهم وكفاهم ثم
مال اليه كتيب رطل فجعل يقبض به من الرمل ويطرح في الزكوة ويسقي الناس
وهو سوقي وسكر فشر بهند خلق كثير من اصحابه وهذان الخبران قد ساء
من حصل بقوله القاتر وهذا ما سب مقرة موسى م حيث انقلبه العاصية
وما انه دخل يعقوب السراج الى عبد الله م وهو واقف على اسن في الحسن
وهو في المهد فجعل يساره طويلا فجلس يعقوب حتى فرغ ثم قام اليه فقال له

يقولون

ومن اسحاق واخوته انما اخذوا الصداق من الوفاء بنصر علي بن ابي طالب
وجعله وصية فالتفتي الصادق قاضي اخوه عبدالله الافطح الامامة وكان
أكبر اولاد جعفر في وقته فنجح موسى جماعته كثير من الشيعة في داره وامر
بجمع خطب كثير وفي وسط داره فجمع ثم دعا اخاه عبدالله واحضره فلما
جلس امر موسى بطرح النار في الخطب فاحرق ولا يعلم الناس السبب فيه
حتى صار الخطب حرا ثم قام موسى وجلس بغيره في وسط النار وقبل جثث
الناس ساعة ثم قام بيقضي الشيا بغيره ورجع الى المجلس فقال لاجنيه عبد
الله ان كنت ترعهم تلك امامك بعد انك فاجلس في ذلك المجلس فتغير
عبد الله وقلم بجرح داره من امر موسى وعنه المعجزة تشبه معجزة
ابراهيم حيث قال الله يا ابراهيم برؤوسك على ابراهيم **ومنها** ان
جسرا وف الرشيد بالحسين ثم دخل عليه ابو يوسف ومحمد بن الحسن
ابن جنيته واراد ان يحواله فحاسبه بين يديه فجاء رجل كان موكلًا عليه
من قبل السدي فقال ان نوبتي قد انقضت وان علي الانصراف فان كانت
حاجة فارسي حتى انك في الوقت الذي تحقني التوبة فقال مالي حاجة
فلا خرج قال لا ييوسف ومحمد بن الحسن سألني ان اكله حاجة فخرج
وهو ميت هذه الليلة فقال احدهما ان قد خبنا سئله عن الخمر والسنة
وهو لا يجازي حتى احكامه في عرا العيب لم يعثنا رجل مع الرجل فقال
اذهب حتى يلدنه وننتظر ما يكون **ومنها** في هذه الليلة واثمتنا بجرحه
من الخندق في الرجل فقام في مسجد عند باب داره فلما اصبح سمع الواعية
وروي

وروي الناس يدخلون داره فقالوا مات فلان في هذه الليلة في الامم فاضرب اليها
فاخبر **ومنها** اختفى بالامام الحسين بن علي بن موسى الرضا عليه السلام في امير **ومنها** ان
عهد اليه المامون وكتب له عهدا قال لا يموت وكتب بخطه ان الجرح والجراحة بشهادة
يعني ذلك وهذا مشهور وحط عليه لم يوجد لا نزاع فيه فله بين المسلمين وكان الخمر
كما قال **ومنها** ان قاله اني بعد ايام اكل عذبا وانا ما مقتوا فاموت ويقصد
المامون جعل قري ومعدني خلف قرا به الرشيد وانه لا يقتل رعي ذلك فان لا
تشد عليهم فلا يستطيع احد حرقني منها وانما قري في موضع كذا وكذا حتى هو
الان فاذا انما مات وجمعت ياتي رجل عزي متلم على يدي مرع وعليه وعنه
السفر فيترك على جرحه ويصلي علي وقال فانه اذا حرقني فمير من وجه الارض
يوجد في جرحي في قعره ما يبصر فاذا اكشف نضب الماء فمعدني فكان كحال
وهذا اشهر ان يجرحه اهل خراسان والسران **ومنها** انهم قالوا ما كين
لا يرون ما يحل بهم في هذه السنة حين مريه وبما يحارب يحيي ان خالدا اليومي
بمبي فقتل وجهه من الغبار وكان قتلهم في تلك السنة **ومنها** انهم محمد بن
جعفر بن موسى واسحاق اخوه يكنى عند راسه فدخل عليه ابو الحسن الرضا فقال
هذا الذي يكنى عند راسه سوف يبرأ من رضى هذا ويموت هذا الذي يكنى عليه
فقام محمد بن جعفر واشتكى اسقام ومات وكنى عليه **ومنها** انه خطب في
الرشيد في مسجد المدينة وكان علي بن موسى الرضا حاضر فقال له تروني زبانه
في بيت واحد فكان قال **ومنها** انه اخبر بكين صالح بان امره
اخت محمد بن سنان حامل وانها تدله ذكرا فاني وقال اسم واحد عليا

والخبر امد وكان قال **ومنها** انما كنت علي بن احمد لوقا ساسا وجاه اليه الرضا
فلما حصل اليه الكثرة ازاحام الناس على علي بن ابي طالب وخرج اليه خدام مختصرون
ويجمع كثير فابا علي بن محمد هذه جوابا من ساسا لوقا فاجابها وهي جواب **ومنها**
انهم كان جالسوا حول جرحه من شبان بني هاشم منهم الحسين بن علي بن جعفر
فمظلم جعفر بن عمر الهادي وهورث العبد فمظلم بعضهم الى بعض فمضوا من هاشم
فقالهم ستره في ركب كثير لئلا يكون التبع فامضوا لاشهر او نحو حتى لما مدبره
وحسن حاله ومروهم معه الى صبيان ولشم ولشوق عن الامام ابي جعفر محمد
ان علي الجواد عليها السلام وجوه **ومنها** انهم لما توجه من بغداد منصرفا من عبد الله
ومعه ام الفضل ابنة المامون زوجته فاصدا بها المدينة وسارا الى شارع باب الكوفة ومعه
الناس يستفتونه فاقتم الى دار المصيب عند مصيب التمس فبرز ودخل المسجد
وكان في محبة لشمه لم يزل يردد ما في اصل البندق وقدر يصلي اليها
عدة العرب فقرأ في الاول الحمد واذا جاء نصر الله والفتح وقرأ في الثانية الحمد وقل
هو الله واحد وقت قبل كونه وصلى الله وشهد سلم جلس جنبه يذكر امره فقال
فقام فطلى الوافل اربع ركعات وخطب جدها محمد بن جعفر في الشكر فاقتم الى البندق
لها الناس موفد فمظلم جلا حسنا فمضوا من ذلك واكوا منها في جرحه فمضوا
لا يعلم ودعوه ومضمون المدينية فلم يزل بها الى ان انشطه العتصم في اول
سنة مائتين وعشرين الى بغداد **ومنها** انه سمع عني محمد بن ميمون بعد ما
صبر وعنه فغاد بصرة اليه واسواق وهو بصري وهذه المعجزة شاهد ها اهل
المدينة في جرحه والفقهاء ورواها العلماء **ومنها** انهم ركبوا امره بها ربح

والله شدي بده فيون في الحار **والمنقول** عن الامام ابي الحسن علي بن محمد الهادي عليه السلام
انهم كانت الامم في الفرج الرعي با محمد اجمع امر واحد ك فقال محمد
في جميع عري ليست ادوي بما اراد بما كيت به الى حتى ورد الى رسول وحلفي من مصر قيدا
بالحدود وضرب على كلبا امك فكنيت في السجن ثمان سنين ثم ورد علي كتاب منه وانا في
باجد لا تزل في ناحية الجواب الفرج فقرأت الكتاب وقلت في نفسي كتب الي ابو الحسن
بهذا وانا في السجن ان هذا الشيء عجيب فامكت الامام امير مقي افرغ غي وحلفي
وخطي سبيلي قال فكنيت اليه بعد خروجي اسال ان يسال الله ان يرضياني علي فكتب
الي سوف ترو عليك وما يصير لك الا انك ترو عليك فلما شفي محمد بن الفرج الرعي الى العسكري
كتب لرو ضياعه فلم يعمل اليه الكتاب حتى مات **ومنها** انهم في المدينة قال ما تاني
الساعة وكان وفاة امير ابي جعفر الجواد بفعل فخرج الناس فكد فكان كما قالهم
وهذا منقول لا شك فيه ومنها ان عبد الرحمن الاصمعي كان فقرا اذا جرت
فاخرجه اهل اصفيان سنة من السنين مع قوم اخرين فجاءوا الى باب المتوكل فطلبوا
فكانوا في باب المتوكل يوما اذا خرج الامر با حضارهم فقال عبد الرحمن الاصمعي
لبعض من جرحه من هذا الرجل الذي امر با حضارهم فقال هذا رجل يولي تقول ان
بامامته ومعدان المتوكل يحضره للقتل فقال عبد الرحمن لا ارجع من عليهما حتى
انظر الى هذا الرجل اي رجل هو فاقبلوا رايكا على فرس وقد قام الناس صفين
بمنة الطريق ونسبوا يظنوا اليه قال عبد الرحمن فلما رايت وقع حدي في قلبي
فجعلت ادعوا له في نفسي بل يرفع الله عنه شر المتوكل فاقبل من بين الناس
وهو ينظر الى فرق دية لا يلبث واذا ام الدرع له فلما صار الي اقبل الي وجهه

وانسيت ما جئت له ثم ودعته ونهضت في الحام وقال لي ادوت فضه فاعطيتا
خاتما وحل الغص والكري والاحبار في ذلك كثيره بلغ مئاهه التواتر **ومنها** انه
عند اخو الحجاج بن سفيان العبدري يوم ابيه في هذا اليوم وكان عمره تسعين
واينه بالبرص وكافا قال **ومنها** ان سيف بن الليث خرج من مصر اليه ثم
ابنه الصغير عليا بمصر وابنه الكبير سليمان ومصره ولما وصل الى مصر بن راي
كتب اليه عيسى له الدعا لانه العليل فكتب اليه قد عوفي في الصغير ومات
الكبير وصيك وفكك فاحمد الله ولا يخرج فيجسطا جرك ثم ورد كتاب اليرسين
مصر ان ابنه الصغير عوفي ومات الكبير يوما ورد عليه جوابه **ومنها** انه
جعفر بن شريف الجرجاني سنة فدخل عليه فقال له شيعتك بحر جاني
يقراءون عليك كتم فقال له تسمى الى جرجان من يومك هذا الى مايرق
يوما وتدخلها يوم الخميس لثلاث ليال ضيق من شهر ربيع الاخر في اول شهر
فاعلم اني اوافيهم في ذلك اليوم اخر البهار فامض واشد فان الله سيسلك
وسيلما معك فتقدم على اهلك وولوك ويولد لولك الشريف ابن فسد الصل
وسيلما يكون من اوليا ديننا فقلت يا ابن رسول الله ابراهيم ابن اسماعيل
الحجازي الجرجاني من شيعتك كثر المعروف الى اولياك يخرج اليهم في السنة
من ماله ما يات الف درهم وهو احد المبشرين في نعم الله تعالى جرجان فقال
شكر الله لا ياتي بصحب ابراهيم بن اسماعيل ضيقه الى شيعتنا وعرفه له ذوقه
ورنق له ذكر اسما سوتا قالا بالحق فقل له يقول لك الحسن بن علي السلام
ايك احمد ورج جعفر بن الشريف وسلم الله وواف جرجان في يوم الخميس

منه

من شهر ربيع الاخر كما ذكرتم فلما جاء اصحابه بموته اعلمهم بان الامام وعادته بولادكم فضا
لاختصاصه اليه واعاد مسالككم وحواسكم كلها فاضلوا الظهور والعصر جتمعوا
كلهم في دار جعفر بن الشريف فدخل عليهم وهم مجتمعون فسلم هو اول اعلمهم فاستقبلوه
وقبلوا به وهم خلق كثير فقال كنت وعدة جعفر بن الشريف انا وافيكم اخذ هذا اليوم
فصليت الظهور والعصر في تسعين راي وسرت اليكم لاجدة لكم عهدا وهذا ناهد حيتكم
الان فاجمع مسالككم وحواسكم كلها وكان صلوة ذلك اليوم على روكس الاستهاد
فايتدا المنور من جابر فقال بن رسول الله ان ابي جابر اصيب بصره فادع امران
يرحمينه قال في فضا تفتا به فمسح عليه بيده على عينيه فعاين بصره ثم تقدم رجل
فدخل سائلا لونه حواسكم فاجابهم الى كل ما سألوه حتى قضوا حواسكم الجوع وعالكم
واضرف من يوم ذلك والعجز في ذلك من وجوه احدها الجاوه بما سكتي في ذلك
كما اخبرونا بها انه جاء من تسعين راي الى جرجان من بعد صلاة الظهور والعصر
ثم رجع ونالها ان الله رد بصر جابر لما مسح عليه على عينيه واعلم ان هذه المعجزة
تشبه معجزة سيد الانبياء وخاتم الرسل صلي الله عليه ورحمته واسم النبي لا اسرع
سجنان الذي اسري بعد له ليل من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله
وتشبه معجزة عيسى وادريس في رفعهما السموات وتشبه معجزة عيسى في ابراهيم
ومنها انه لما كتب ابي عبد الله بن طاهر رقبه فيها الى ابي نازك اسره في هذا المكان
يعني المستفصل وهو اخذ بعد ثلاث فلما كان اليوم الثالث خلع وكان من
امره ما كان كافا **ومنها** انه طبع على الحصاة التي طبع فيها رسول الله
الوهمين علمهم بما في غافرة فان طبع كالشبح وهذا الحصاة كانت قد علم

فوات لا فقال في سبحة في هذه السنة وتنصرف الى اهلك ولولك سالما فكان
كما ذكر **ومنها** ان الحسين بن الفضل كتب في معيني واضمر معه ثاقل فكتب
الى جابر القتيبي والثالث الذي طواه واضمره مفسر **ومنها** انه كتب بعض
الشيعه اليه عا وليد ولد واريان الظهير يوم السابع فكتب عليه لا تفعل فله
يكون يوم التاسع فكان كافا **ومنها** اخبرنا ان يولد له ولدان وقال في رسم الاول محمد
والذي بعده جعفر فكان الامم **ومنها** ما روي عن عيسى العريضي قال قال بعض
ابو محمد الحسن بن علي ورد رجل فمضى الى ابي بكر لصاحب الامر فاختلف عا
وقال بعض الناس ان ابا محمدي معني فمضى خلف وقال الاخرون الخاف من جعفر
وقال الاخرون الخاف من جعفر ولله جنت رحله مكان اباط اليه العسكري
على الامر محمدي معني وكتاب وصار الرجل الى جعفر وسال عن بهان فقال له جعفر
لا ينهيا في هذا الوقت فصار الرجل الى الباب واخذ الكتاب الى الجاهل الموء
بالسفر فيج الذي وقع الخلق الصالح ام ابرك اسره في صاحبك فهدمات
واوصى بالمال الذي كان معه الى القتيبي فمضى ما يجب واجاب عن كتابه وكان
موت يوم احباده عا بموت وكان الامم **ومنها** انه قال علي بن محمد رجل
رجل من اهل ابيه شيئا وصل اليه ونسي شيئا وكان اراد حمل قلى الا وصله ذلك
الشي قال هما جابر السيف الذي نسيته **ومنها** انه اجتمع عند محمد بن شاذان
النهائي وروي من مال الامام حسابه درهم يقضي عشرة وروى عن فلان
يجب ان ينقلها ناقصه فزنى في العشرين وردها ونقلها اليه على يد
الاسدي ولم يكتبها لفرها فكتب الى محمد بن شاذان وصل حسابه درهم

وهذه في الحصاة التي ختم عليها وكانت عند مسلم في الندي جابر بن جعفر
الواليه **والمتقول** عن الامام الخلف الصالح القائم المنتظر حجة الله على عباده
ورحمته في بلاده ابي القاسم محمد بن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا
بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين
بن علي بن ابي طالب عليهم السلام ايضا امور منها انما اخبر محمد بن ابراهيم بن مهران
حيث ان قال كان في يد ابيه الامام عا وتوفي في العراق والكري دارا على
الشط ولا يعلم احدا ولا وقت على تقصيلة ولا يحمل فكتب عا اليه رقبه فيها
تقصيل ذلك كله حتى قص عليه جميع ما معه وذكر من جملته شيئا لم يحط به علما
ومنها انه خرج محمد بن يوسف الشاشي ناسور وطال وارزن وعجز عنه
الاطباء ولم يجمع فيه الدواء وتقوما الا عظم فلم يجد نقعا فكتب رقبه
اليه لئلا فيها الدعا فوقع في البسك اسبه المعافاة وجعل الله معافي الدنيا
والاخره فعوفي في الحال وصار الوضع نسبة من جسد ليس فيه اثر فقال
له الاطباء دما عا فانه دوا وانما تلك المعافاة من قبل الله **ومنها** ان
علي بن الحسين البجلي في بغداد لا يقيان قافله اليما في يدي الاذن بعده فخرج
توقيعه لا يخرج معهم فليسرك في الخروج معهم خير ام لا يكون فاقام بالكرخي
وخرجت المعافاة فخرج عليهم بنو حنظلة فاحسنا جرم فكتب ميتا في
ركوب الماء فلما باذن له فضا عن المركب التي خرجت تلك السنة في البحر فوفت
انه لم يسلم منها مركب فخرج عليهم قوم يقال له التوارخ قطعوا عليها **ومنها** ان
الحسين بن الفضل جاء العراق سنة واراد الحج ولجوا في العراق وخاف

فوات

لكن فيها عشر من درجتها **ومنها** انه عاين عيون الجبال قال فارسي من حاتم بن اهو
يوم موته اخبره ذلك في العراق وموت بشرا **ومنها** انكيت علي زياد الصيرفي اليه
يسا الفتا فكتب اليه انك تحتاج اليه في سنة ثمانين في نحو فاني في سنة
ثمانين وبعث اليه بالكتب قبل موته ومنها ما روي عن محمد بن هارون بن عمار
الهمداني قال كان الخلف الصالح علي بن ابي طالب فضقت لها رعا ثم قلت في
نفسني جوانته استر بها بحسنة دنيار وثلاثين دينار قد جعلها لتناحية
بجسمه ابرو دنيار ولم انطق بذلك فكتب الامام الخلف الصالح **ومنها** العبدان جمع
اخيص الحوائث من محمد بن هارون بن الحسن بن دنيار التي ان علي **ومنها** ان كان شخص
يقال له اسم عبد الله فليخرج في فخذ ناسور من وطال حتى يروح ثم فخذ
وبان العظم وجمع الخلف المستنصر اطبا بعد فخذ واعين عالجته الى فخذ
الى سر من لي قال علي الخلف الصالح **ومنها** في ساعته وقد
شاهدته في اهل الزمان راي وبغداد واهل الخلد وسائر عكا والعراق وتوارثت
قارنا معبد العلم وهذه فطر من مجاز علمهم والنجمة والكرام وسعيت
الامام صاحب الزمان اما في الفطامين او في حطة ما في اصابعهم من نور
او مصالحي لا مطاع عليها وطلوع جبهة من الامور لم تكن كغيرها وعمل في ان
قبل ان عاين في سنة سنة وغيرهما من اعمالهم من الذين نزلت الاخبار
بهم من الموت بن خيرة كغيرهم من الخضر وسد نقاد على جميع الكتب في من
مذهب الكل ان خرف العادة حق الاولاد والصالحين ارجاز ويجب
تعاون ما بقي مكلف على وجه الارض لما تقدم من وجوب اللطف في كل

زمان

زمان مع حصول التكليف ولما حصل الفزع من الفصل الثاني من الذي
في الامامة وتعيين اصحاب الكرام من الاصول فليشر في تبين خاتمة
الفصول حامدين لموقف العباد ومصلدين على خاتمة النبيين والارواح
فبقول **الفصل السابع من فصول الباب في المعاد وما يتعلق**
به قلل العادة من العود وحقيقة المصير والرجوع فهو الذي كان الشئ فيه
وبانيه ثم عاد اليه وقد نقل الى ايجاد الشئ ثانيا او الموضع الذي يصور اليه
بعد الموت ويقال الاخرة معاد الحق ويجوز ان يكون مصدرا ميميا بمعنى العود
الي في عود النفس الى البدن بعد المفارقة ولا يخفى ان معرفة المعاد في
على مكان عالم اخر وجواز العدم على هذا العالم فاعلم ان مثل هذا العالم
ممكن كهذا العالم لان حكم المتدين واحد وللدلالة السمع عليه وان اسكان
الفالم يقتضي جواز العدم عليه والالكان واجبا ولزم الانتقال والسمع كقول
كل شئ هالك الا وجهه دل على وتناو العدم فيما يجب اعاده عقله او سمعه
ينصف الاخر حتى يكون عوده جمع تلك الاجزاء وتاليها بعد التقرب كما في
قصصهم عن الاقمتع المعاد الجسد لا يستعمله اعاده للمعوم بعينه
بالضرورة واما في غير من العالم يجوز ان يكون بمعنى الانعدام بالتكليف
لعدم لزوم محذوف وقيل على الاول لو وجد خارج هذا العالم عالم اخر فلا
يحتاج الى امان ان يكون بينهما فرجة ولا فعلى الاول يلزم ان لا يكون مشكل
العالم كزوا على الثاني يلزم الحارة والها باطن والاضا وجد عالم اخر
مثل هذا العالم تحت المحذوف لكان في المعاد اعادة الاربعه فان لم يطالب

الامر القول باعادة المعوم وايضا لو اكل مكلف بعض مكلف اخر وصار
له فاما ان يعاد ذلك البعض في الاكل او في الماكول منه او في معاد الاقسام
باصرها باطلا والجواب ان لا يلزم له لو حجت الاعاده بالمعنى المذكور لصحة اعاده
المعوم فان واجب الاعاده هو الاجزاء الاصل التي وجدت من قبل البقوة الى
اخرها وهي اجزاء على بالفيها من غير ان يتطرق اليها التفريق والبعض الماكول
يعاد في الماكول منه دون الاكل لانه فواضله ولا يجب اعاده الفواضل اذا تم
ذلك فتقول انفق المسلمون كافة على وجوب المعاد البدني وكل ما اتفق عليه
المسلمون كافة فهو حق فوجوب المعاد البدني حق وسد انفاقهم على ذلك وجوب
ومنها انه لا شك في انه لو لم يقع التكليف لكونه مشقة بلا فائدة ظاهرة
تفادها بلا فائدة والنواهي الاخرية **ومنها** وبطلان عقاب الوعد بالثواب على الطاعة
والعبد بالعقاب على العصية بعد الموت لتوقف على الاعاده والالزم بشيئة
باطل لان اسمه في عدل حكم لا يقلم احدا ولا يحل واجب والتكليف بلا
فائدة اصلا ظلم وعدم الايمان اخل بالواجب عقلا فللزم مشقة فان
قلت فلا يدل على طلق الاعاده الدينية قلت بعض التكليف بدنية فتجب
اعادة الابدان وايضا المستحقها اليها والالزم ما ذكرنا بالنسبة اليها
ومنها ان المعاد البدني واجب لانه ممكن مقدور للباري تعالى والصادق قد
اخبر بشيئة وكل ما كان كذلك كان حقا واجبا عليه الثبوت فيكون المعاد
البدني حقا واجب الثبوت اما الصغرى فاما امكانه في حد ذاته فان اجزاء
البيت فاما الجمع والنجوة والالنا انصقت بها قبل وقد انصقت واما كون

امكنه عناصر هذا العالم لزم اختلاف متفقان الطبايع في مقتضياتها
وهو محال وان طلب لزوم ان يكون في الامكنة الاولى بالقتل اياما محالان
والجواب عن الاول ان كون شكل العالم متنوعا وعلى تقديم الاستدلال لزوم
الخلاف من وجوه ان يكون كل في العالم في شخص من وجوه كما يكون المذكور
في شخص خارج المكون وهو في شخص المتعارف الثاني ان اختلاف المتفقان
بالطبايع في مقتضياتها وعلى تقدير ان لا يكون العناصر طلبة لهذه الامكنة متنوعا
لجواز الاختلاف في الصور والقبولي وان حصل الاشتراك في الصفات
واللوازم فيكون طبايعها متخالفة لطبايع هذه العناصر وان كانت
متماثلة في الجسم لا يقال كونها العالم المتشعبة بالذليل اقول لو سلم
صحته فلم يجوز ان يكون كزمان في كل احد منهما اجسام من نوع الاجسام
التي في الكره الاخرى وملي بينهما بحسب ذي امتداد مثل بوزخ واجزاءها
جسم كرمي يكون منتهى العالم وقيل على الثاني لو صح المعاد بمعنى جمع الاجزاء
بعد تفريقها بالصح اعاده المعوم والالزم باطل فذلك للزم وبيان الملازمة
ان الانسان للمعوم مشارك لغيره في الجسميه وما متنازعه بالشيخية
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فتشخص كل واحد من الاشخاص يجب
ان يكون له ابدان على ما من الجسميه وان يكون صفة قابلية بالتكليف عند
تفريق الاجزاء لا بد من عدم تلك الصفة فاذا اريد اعادة ذلك
الشخص فاجب من عادة تلك الصفة جز من هو في ذلك الشخص والشئ لا
يوجد الا بعد تنوع جميع اجزائه فثبت ان اعادة ذلك الشخص لا يتاني

مقدوراً للباري تعالى ان يخلق ما يشاء من غير ان يتقيد بالماضي وقادر
على جميع ما يحد الحجة فيها المتكامل قدرته على جميع الممكنات واما اخبار
الصادق بنو فارة قد روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ويقول برأيه
الكبرى فظاهره والاله يكن الصادق صادقاً وقاضياً منها انه واجب الثبوت
للآيات الدالة عليه بحيث لا يمكن دفعه اصلاً ولا يقبل التأويل وعلى الاحتكاك
على جاحداً قوله في محكم التنزيل بحسب الانسان ان من يجمع عظامه
الى قادرين على ان يسوي بنانه وكعله وضرب لنا مثلاً ونسبي خلقه قال
من يحيي العظام وهي رميم قل يحياها الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق
عليم وكعله فلا يعلم اذا بعثنا في القيور وكعله فسيقولون من بعثنا
ما قل الذي قلنا اول مرة وما يدعي عليه قوله تعالى وقالوا لجلودهم لم شهدنا
عليها وقوله كما نضجت جلودهم فلما جاءوا غيرها وقوله يوم نشفن
الارض عنهم سراً عاذاً لك حشر علينا يسير وقوله وانظر الى العظام كيف ننشها
ثم نكسوها لحماً وهذا اكثر من ان يحصى فان قلت المتكلم لهذه الايات متمسك
بالمظاهر في العقليقات وهو غير جائز لاننا لو قدرنا قيام دليل عقلي
على ضد ما قام للدليل السمع عليه فاما ان يقدم النقل على العقل كما لا يكون
تصحيح موديا الى البطالة وانما غير جائز واما ان يقدم العقل على النقل
وتوقف دالة النقل على عدم المعارض العقلي فالعلم بذلك اما ان يستفاد
من قيام الدالة العقلية على صحة مدلول النقل فيضع للدليل النقل
او من قيامها على ان لا يعارض ذلك الدليل النقل من الادلة العقلية وذلك

متعدد

متعدد لان لا يقطع بعدم الوجود ان لا يفيد العلم بعدم بل غاية ان يفيد
قال سلطان العتبات بالظاهر في العقليات خبر جابر الكندي في كتابه سنابل تسكينا
بالعقل المتواتر الذي لا يحتمل التأويل وقطعا الثبوت للمعاد البدني من علم صدق يقينا
واجب من منع المعاد البدني على ما اخبرنا به في كتابه بحسب وجه ان الحق لا يترك
وانتفاذاً الكواكب بحال جابر ان الافلاك كدائرة ثلاثية فاجزاءها واذا اجاز على ما
جاز انخرقها وانتفاها الكواكب منها بالطريق الاول **ب** ان كون الجنة فوق سموات
وكون جهنم تحت الارضين تفاد في كبرية العالم وجواب ان هذا ليس بممتنع
ان يكون فوقها عالم اخر ولزم بساطة كل محيا واستلزامها كبرية العقل لزم
الخارج كلها ممنوع ويجوز ان الجنة في هذا العالم كما قيل الجنة في السماء السابعة
لقوله تعالى عند سدرة المنتهى عند ما وى وهو كبر صقف الجنة عشر الرحمن
ج ان بقاء الحيوة مع دوام الاختراق بالنار غير معقول وجواب ان الاستعانة
بمحور ليس بمنع محجب الذات فان من الحيوات ما يعيش في النار ولا يهلكها
فلا بعد ان يجعل استعانة الكافر بحيث يتألم بالنار ولا يهلكها ولا يموت
لان بقاء الجسم امر ثبت في بعض مذهب الطبيعة على ان لا يذوق اركان الجسم
كما في المذهب والاطلاق ولعل امره يعطى تاوهم اركان البدن والمنزوح بحيث
لا يتطرق اليه اذ لا يخلل فيكون باقيا مع وجود الاختراق **د** ان
تولد البدن من غير التوالد لانه لا يكون الانسان لان يكون مع المعنى
ودم الطير فاما من الاجزاء المتراصة الياسمين فمفهومها معلوم امتناعه بالكلية
ولو جوزنا كون الانسان لا من اجاب وامر يجوز ان يكون من نوره وما يطل



ذلك فكذلك الاول وجواب ان تولد البدن من غير التوالد لا امتناع فيه بعد مشاهد
التوالد في الحيوان والنظر في عجائب خلق السموات والارض يستدعي ذلك
في جنب قلة من الشامل لكل المقدورات **هـ** ان القوة الجسمانية لا تقوى على
البقاء مدة غير متناهية فالسعادة والشقاء الجسمانية متناهية في طالت
الاعادة البدنية وجوابه ان لا امتناع في ذلك لجواز ان يحصل البدن من الغرض
الدائم من الغرض والاعتدال ما يستدعي افعال لا يتناهى في قدره وكل الرغبات في الغرض
او على غير او على غرض غير محجب عاذاً له لا اتصال حقيقة البدن واخذ الحق من لا
يلزم الظلم واعلان الغرض قد يطلق على القبح المسخى اعم من ان يكون مفرقاً بالتعظيم
ام لا فيشتمل الثواب ايضا وهو المراد هنا وقدره اي غير من يجب له جود او عاقباً
بجب ما يجب اعادته سمعاً لا عقلاً لعدم لزوم محال عقلي او عدم ما كفاية
ولم يرد اصلاً ويجب الاقرار بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطريق تواتري
والتصديق بالقلب واللسان وهو الايمان الشرعي والتمسك بذلك كله او بعضه
كفر فذكر الاجتهاد يات ليس بكافراً وإنما يجب الاقرار بذلك الثبوت عصمة ولزوم
متابعته والامانة فمن ذلك عذاب القبر ويدل عليه قوله تعالى في آل فرعون النار
يعرضون عليها غدو وجمود وعشا ويوم تقوم الساعة ادخلوا الافرعون اشد العذاب
فانه صريح في العذاب بالنار قبل القيوم وقوله في قوم نوح اغرقوا فادخلوا
نارا فان القاء التعقيب وقوله ربنا امننا اثنتين واحببتنا اثنتين وهو
ممكن في نفسه لانه اما النفس وهو ممكن لبقائها بعد خراب البدن او النفس مع
البدن وهو ايضا ممكن لجواز ان يحصل البدن من قبض القدر الحكيم ما يستعد انشا

نفسه

المتعدد الاول بعد العدم واعادة
الحياة والاعراض عليها كما امر
في قوله تعالى ولربك انظر
في خلقه انما خلقه من غير
نفسه

من غير النفس
من غير النفس
من غير النفس
من غير النفس
من غير النفس

٨٩٤

٩

١٥٥

هذا شرح الباب
للمعالم والمقام
الشيخ محمد بن محمد
البحراني
٨٥٤

١٩

٧٧/٢٢٧

